الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مطبوعة دروس في:

مقياس الديموغرافيا و الدراسات الحضرية

المستوى:
السنة الثانية ماستر علم الاجتماع حضري

اعداد:
الدكتورة: عاشور فضيلة استاذ محاضر "أ"

السنة الدراسية 2023- 2024

المـــحتـــويات

العنوان.....الصفحة

-مقدمة.....02

1-المحاضرة رقم01: العلاقة بين الديموغرافيا و الدراسات الحضرية.....03

2- المحاضرة رقم 02: الاتجاهات الديموغرافية و التحضر.....08

3-المحاضرة رقم:03 اتجاهات التحول الديموغرافي والحضري في العالم..13

4-الحاضرة رقم04: التنمية الحضرية.....26

5-المحاضرة رقم 05: التخطيط الحضري.....46

6-المحاضرة رقم 06: أثر التحول الديموغرافي على العمران.....59

7-المحاضرة رقم 07: الزحف العمراني.....88

8-المحاضرة رقم 08: المقاييس الديموغرافية المستخدمة في الدراسات الحضري...99

-مقدمة:

تأتي هذه المطبوعة حول مقياس " الديموغرافيا في الدراسات الحضرية"، نتيجة لتدريس هذا المقياس للسنة **الثانيـــة ماستـــر علـــم الاجتمـــــاع حضـــري،**

و لعدة سنوات على مستوى قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، لجامعة عمار ثليجي– الاغواط.

و بالتالي فان هذه المطبوعة حوصلة لخبرة عدة سنوات من تدريس هذا المقياس يمكن ان يستفيد منها الطلبة المقبلين على دراسة هذا المقياس في مختلف التخصصات العلمية.

وقد تم الاستعانة بالبرنامج المسطر من قبل الوزارة الوصية في تقديم المواد العلمية المطروحة في هذه المطبوعة ، وهي عبارة عن ثمانية محاضرات موسعة و معمقة حيث تنقسم كل محاضرة إلى مجموعة من العناوين التي تسعى إلى تعميق فهم الطالب حول نقطة معينة في المحاضرة .إلا إن هذا لا يستثني المطبوعة من بعض النقائص، مما يحدث لبسا و غموضا عند مستعمل هذه المطبوعة، لهذا أدعو القارئين لهده المطبوعة موافاتي بكل ملاحظاتهم حول المطبوعة.

و ذلك على البريد الالكتروني التالي: f.achour@lagh-univ.dz

المحاضرة رقم01: العلاقة بين الديموغرافيا و الدراسات الحضرية

1- ماهية الديموغرافيا: يعتبر علم الديموغرافيا من أحدث التخصصات العلمية، و يتم تقديمه كدراسة إحصائية للمجموعات البشرية، هدفها الرئيسي هو قياسهم ووصفهم وفهم عوامل ديناميكياتهم وتقدير عواقبها. و رغم الظهور المتأخر لعلم الديموغرافيا ، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود تفكير سكاني من قبل، بل بالعكس فان التفكير السكاني قد شغل تفكير العديد من الفلاسفة امثال: أفلاطون، و سقراط، و ابن خلدون...الخ.

و تهتم الديموغرافيا على وجه الخصوص بالأعداد السكانية، و الكثافة السكانية، و الانفجار السكاني، من حيث توزيع السكان الجغرافي، و بنيتهم العمرية، و تركيبتهم النوعية، ومن حيث تعرضهم لبعض الظواهر الديموغرافية مثل:الولادات،الوفاة، الزواجية، الهجرة،وجميع الظواهر المتعلقة بالسكان مثل: الطلاق، الاوبئة، التنمية، البيئة...الخ.

بهذا فالديموغرافيا لها علاقة بالعديد من العلوم مثل: الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الاوبئة، الجغرافية، ...الخ.وتعرف الدراسة العملية للسكان باسم علم الديموغرافياDemographأو علم السكان، هي كلمة تتكون من مقطعين إغريقيين هماDemosوتعني شعب أو سكان وGraphiaوتعني وصف[1]، وبذلك كون معنى الكلمة بأكملها وصف السكان و الكتابة عنهم، وأبسط تعريف للديموغرافيا أنها علم إحصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان ومكونات التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصورة المتعددة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.وتكمن أهمية دراسة حجم السكان ومكوناته ليس فقط في محاولة معرفة العدد الحالي ونموه في الفترات السابقة بل وفي تحديد التزايد السكاني في المستقبل وبالتالي تقدير عدد السكان في سنوات مقبلة، ولذلك أهمية كبرى للمخططين في الدولة والذين يضعون خطط التنمية المتعددة الجوانب وفق حجم السكان في السنوات المعينة. وفي محاولة لتعليل التغيرات السكانية ومكونات النمو في المستقبل يسعى الباحث في مجال السكان الديموغرافي إلى معرفة أسبابها، وهذه المكونات ثلاث: المواليد الخصوبة والوفيات والهجرة، وهي تتأثر بالعديد من العوامل المتشابكة اقتصاديا وسياسيا، ومحاولة فهم هذه التغيرات تعين على فهم احتمالات التزايد أو التناقص في المستقبل وبالتالي الوصول الى حجم تقريبي للسكان في

[1] Nicolas Cauchi –Dival, introduction à la demographie, universite, de strrasburg, Françe, 2017, p 08.

سنوات مقبلة[2]. أما التركيب السكاني فيعني ببساطة جميع الخصائص السكانية التي يمكن قياسها رقميا مثل نسبة الصغار أو الكبار أو نسبة القادرين على العمل أو نسبة الأمية في المجتمع وغير ذلك. ويعد تركيب السكان حسب العمر والنوع أكثر انواع التركيب تداولا في دراسة السكان حيث تنسب اليه الكثير من العمليات الديموغرافية (السكانية) الأخرى في مجال المواليد أو الوفيات أو الهجرة. ومن الخصائص السكانية الهامة الأخرى في مجال التركيب السكاني نمط المعيشة الممثلة في المواطن الريفي أو الحضري ثم الحالة الزواجية والمهنة والتعليم والدين واللغة لكل واحدة من هذه الخصائص ارتباط بعدد المواليد والوفيات في منطقة معينة وكذا بعدد من يهاجرون إلى المنطقة ومن ينزحون عنها، فدارس السكان لا يدرس فقط التركيب السكاني في وقت معين فحسب بل ويتناول أيضا مدى التغيرات التي تحدث في هذا التركيب وأسباب هذه التغيرات وتأثيرها على حياة المجتمع، ولا ريب في أن التركيب الديموغرافي لشعب من الشعوب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية – وهذه تؤثر بدورها في هذا الشعب عن طريق التجديد المستمر للأجيال المتعاقبة حسب السن والنوع.

2-النمو السكاني:يشير النمو السكاني في أدبيات علم السكان إلى تزايد حجم السكان أو نقصانه في مدة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني، وهذا يعني أن مصطلح نمو يدل دلاله واضحة على أنه لا يسير في اتجاه واحد وبمعنى أخر أن حركته تكون صعوداً أو نزولاً وفق ظروف ذلك البلد، فقد يتناقص حجم السكان إلى حد يصل فيه إلى حالة يطلق عليها دون مستوى الإحلال، وقد يحدث العكس أي يصل النمو إلى حدوث الانفجار السكاني الذي ينجم عن ارتفاع في معدلات المواليد يقابله تناقص سريع ومفاجئ في معدلات الوفيات وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

3-الدراسات الحضرية:

***مفهوم الحضرية:** إن كلمة الحضرية Urbaniteهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbanitasو التي تخص الحياة في روما لتتوسع لتميز ماهو خاص بالمدينة

[2] Opcit, p04.

باعتبارها وحدة مجالاتها المعقدة، حيث نجد أن بلزاك هو الذي استعملها لا ليدل على آداب القدامى بل بصفة عامة على كل أشكال الآداب والتهذيب فيما يخص التعامل مع الآخر .

كما أن هذا المفهوم لقي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع الذين يعرفونها على أنها : احترام القواعد التي تنظم الحياة في المجتمع هذا الاحترام يقضي إلى معرفة حسن العيش Le savoir vivre معا في الفضاء العام والخاص ومن بين الباحثين الذين تطرقوا لمفهوم الحضرية نجد الأستاذ الدكتور عبد القادر لقجع Lakjanفي إحدى مقالاته. إن الحضرية هي مختلف مجموعة العلاقات التي ينسجها المدنيون مع بعضهم البعض من خلال المدينة. فالحضرية حسب جاك ليفي Jacques Levy متعلقة بالمدينة لا تفهم مثل الفضاء الاجتماعي فحسب بل تفهم كبنية مادية معقدة بمعنى أنها تزاوج بين الكثافة والتنوع في حاجات المجتمع للفضاء. أما لويس وورثLouis Wirth عرفها في مقاله المنشور سنة 1945 بأنها نمط الحياة[3].

4-المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسكان والتحضر:

1. **التحضرUrbanization**هو الزيادة المطلقة في عدد السكان الحضر أي ان التزايد في سكان الريف هي أقل دائماً من تلك التي تطرأ على السكان الحضر، [4]في حين يعرفه Clyde Mitchellوهو أحد علماء الاجتماع بأنه عملية التحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن بعد الانتقال إليها من الأرياف وما يرتبط بذلك من تغيير في الأنماط السلوكية، ويعد Friedman كأحد المخططين ان التحضر بشكل عام هو تمركز سكان كانوا منتشرين في مساحات واسعة وعاملين أساسا بالزراعة في مراكز صغيرة الحجم نوعاً ما وتشكل الصناعة والتجارة نشاطاتها الأساسية ويتضح من ذلك ان التحضر هو حركة السكان باتجاه المدن واكتسابهم لأنماطها السلوكية تاركين الريف ومهنة الزراعة لأسباب تتعلق بالعوامل الطاردة للمناطق الريفية تقابلها عوامل جذب المدينة، كما وذهب البعض إلى ان التحضر هو التعبير الكمي عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع مختار بحيث يبدأ إفراد ذلك المجتمع بإضعاف صلتهم بالجماعة بعد دخولهم إلى المدينة بحدودها

[3] Croissance demographique et Urbanisation, seminire international de Rbat(15-17 Mai) 1990.

الطبيعية والاجتماعية، كما يرى البعض أن مفهوم التحضر مفهوم معنوي يعبر عن عملية حركية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبناء الكائن الحي من عناصر بيئية وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية بطريقة تمكنه من النمو، وذكر اخرون ان التحضر هو تركز السكان في المدن او في مجتمعات يعمل معظم سكانها بالصناعة والتجارة والخدمات منتقلين من مجتمعات زراعية بعد أن حدث تقدم في أساليب الإنتاج الزراعي، كما يرى قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة ان التحضر هو نمو السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهذا يعني انه طالما هنالك زيادة في نسبة السكان الحصر كان هنالك تحضر[5].كما يمكن القول ان مفهوم التحضر يرتبط عند غالبية المخططين الحضريين والريفيين والجغرافيين والاقتصاديين بانتقال المجتمع من زراعي أي أحادي المهنة إلى أخر متعدد الاختصاصات والفعاليات (خدمية، تجارية صناعية)، أي يمكن اعتبار تحول القرية إلى مركز حضري البداية الأولى لتحضر ذلك المجتمع. ولغرض توضيح التحضر لابد من التطرق إلى عدد من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بهذا المفهوم وأهمها:

***المدينة:** أشار الكثير من الباحثين إلى مفهوم المدينة واخذ كل اختصاص مجال في بيان وتوضيح معنى المدينة ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن تجمع سكاني كبير متجانس نوعاً ما يعيش على قطعة ارض محدودة نسبياً، كما يمكن اعتبارها جزء من أجزاء المجتمع المتواجد عليها بل شرط من شروط وجودة والمعبرة عن مجمل ظواهره الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وإنها تعكس التنوع في تلك الظواهر. كما أنها تعبر أيضا عن الممارسات المشتركة للسكان وتتجلى فيها ارتباطاتهم وإنجازاتهم الحضارية[6].

***الحضرية:** تعبر الحضرية عن نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة وتؤدي إلى تغير في قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية متمثلة بالابتعاد التدريجي عن التجانس، ويعرفها آخرون بالصيغة التي يتميز بها سكان المجتمع الحضري القائم على تنوع المهن والابتعاد عن الطبيعة وزيادة الكثافة السكانية

[5] Philippe guinet, demographie urbaine urbanisation urbanisme, revue de edudes, tom 414, 2011,p 03.

[6] المظفر عبد الهادي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996، ص 03

وعدم التجانس وزيادة التباين والتدرج الاجتماعي وكثافة التنقل وسيادة العلاقات غير الشخصية والسطحية، كما عرفت أنها حضارة المدن وطريقة حياة سكانها.

***الرقعة الحضرية:** يقصد بها الرقعة الجغرافية التي تشغلها المدينة ذاتيا والمناطق الخضراء الملاصقة لها أي أنها لا تشمل الأقاليم الريفية المحيطة بالمدينة، ويمكن أن تحدد هذه الرقعة وظيفياً بالأراضي التي تخطط عمرانياً لخدمة المدينة، ويعزى دائما الانتقال إلى الحضرية بنمو المدن أما صناعياً أو إداريا أو تجاريا[7].

***درجة التحضر:** تعني الوزن الفعلي والنسبي لما يمثله سكان المدن في كل مرحلة من المراحل الحضارية المختلفة وذلك لعدم ثبوتها واستمرار تغيرها.

***النمو الحضري:** يمثل الزيادة في عدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية، وهو عملية مطردة ومستمرة تمثل تزايد عدد سكان المدن والذي يتطلب مزيد من الأراضي للخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية المختلف وهذا يستدعي توسع في حجم المدينة، كما عرف بانه مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز سكاني ينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وإدارية فيها وفي المناطق المحيطة بها[8].

[7] نفس المرجع، ص03.

[8] الاتجاهات الديموغرافية و التحضر www.e3arabi.com/

المحاضرة رقم 02: الاتجاهات الديموغرافية و التحضر

-**تمهيد:** إن الاتجاهات الديموغرافية العالمية عند نقطة تحول في معدلات النمو السكاني ومع استمرار الانخفاض في كل منطقة من مناطق العالم، وفي مواجهة شيخوخة غير مسبوقة لسكان العالم هناك سؤال واحد يشغل بال الجميع ماذا تعني هذه الاتجاهات لمدن العالم؟يعد تحليل الاتجاهات الديموغرافية وثيق الصلة بشكل خاص حيث تنتقل أعداد أكبر من الناس إلى المناطق الحضرية أو يعيشون فيها، ولا يزال نمط الهجرة من الريف إلى الحضر ووتيرتها وأسبابها متنوعة، وتتأثر بشكل كبير بالبحث عن الفرص في المدن والهروب من الصراع والفقر والأحداث المناخية من بين قضايا أخرى.حتى الآن لا يزال استخدام الاتجاهات الديموغرافية على مستوى المدينة لاحتياجات المدن من حيث البنية التحتية والتنمية نادرا، وتميل معظم الدراسات الديموغرافية إلى التركيز على تحليل الاتجاهات المالية والآثار المتعلقة بالقوى العاملة وخدمات الرعاية الصحية والتقاعد والإنفاق.

تختلف الاتجاهات الديموغرافية للمدن أيضا اختلافا كبيرًا حسب المناطق بعض المدن، لا سيما في بعض البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط والمرتفع، تكافح مع شيخوخة غير مسبوقة لسكانها، المنخفضة وزيادة متوسط العمر المتوقع، ومن ناحية أخرى، فإن الخصوبة السكانية بناءً على اتجاهات جنوب الصحراء والتي تعد أيضا من افريقيا العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، وخاصة في بين أقل البلدان تحضرًا لديها أعلى معدلات النمو الحضري في العالم[9].

1-أبرز الملامح التحضر:في أكثر من نصف البلدان المنخفضة سكان الحضر في أوروبا وآسيا الوسطى، انخفض عدد والمتوسطة الدخل بين عامي 1991 و 2011، ويعزى الارتفاع في متوسط العمر في أوروبا إلى حد كبير إلى انخفاض الخصوبة السكانية وليس إلى زيادة (ECA) الشرقية وآسيا الوسطى في طول العمر، مما يجعل اتجاهات الشيخوخة فريدة من نوعها في منطقة الشيفات المصريين الشباب هذه الاتجاهات، ستستمر المنطقة ومدنها في رؤية أنماط متنوعة ومتناقضة هجرة وتعزز من النمو والانحدار مع توقع تسارع

[9] Opcit.

شيخوخة السكان عبر المدن الكبرى.والبحر الكاريبي من بين أكثر المناطق تحضرًا في العالم، حيث وصلت أمريكا اللاتينية وتعد منطقة إلى أغلبية حضرية بحلول عام 1960، وهو معلم تم تحقيقه عالميًا فقط في عام 2008، ويتراجع متوسط معدلات النمو في المدن اليوم، وتفقد بعض مراكز المدن عدد سكانها بسبب المحيط الحضري التحضر يتحول نحو المدن الصغيرة والمتوسطة، وبدأت المنطقة في التقدم في السن المناطق الحضرية بسرعة، وهو اتجاه واضح بشكل خاص[10].

2-الجانب الديمغرافي للتحضر: يتعامل المفهوم الديموغرافي للتحضر مع ديناميكيات السكان في منطقة معينة. وقد استخدم المنهج الديموغرافي لفهم التحضر أساسا من قبل الجغرافيين والديموغرافيين. وفقا لهذا النهج، فإن عملية التحضر ونمو المدن هي نتيجة لزيادة الكثافة السكانية والسكانية.يشير التحضر، من وجهة النظر الديموغرافية، إلى نسبة سكان البلد الذين يعيشون في المناطق الحضرية زيادة عدد سكان الحضر في منطقة ما، على مدى فترة من الزمن، هو مؤشر على معدل التحضر في هذا المجال. درجة التحضر هي النسبة المئوية لنمو سكان الحضر إلى مجموع سكان البلد[11].إذا نظرنا إلى اتجاه التحضر في الهند منذ الاستقلال، نجد أن التحضر خلال الفترة بين عامي 1961 و1981 كان الأسرع بلغ عدد سكان الحضر في البلد 17.3 في المائة عام 1951، حيث ارتفع إلى 27.78 في المائة عام 2001. وفي عام 1961، كان 17.97 في المائة، وفي عام 1981، و 23.3 في المائة، وفي عام 1991، 25.7 في المائة[12].

3-فالتوسع الحضري والنمو الحضري مفهومان مختلفان، ولكنهما مترابطان، ولكنهما ليسا بالضرورة متكاملين لبعضهما البعض. وبينما يشير التحضر إلى زيادة نسبة السكان في الحضر إلى مجموع السكان، يشير النمو الحضري إلى زيادة في إجمالي عدد سكان الحضر.في بعض الأحيان، هناك نمو حضري في بلد دون أي تحضر يحدث هذا عندما يزداد عدد سكان الحضر ولكن نسبة سكان الحضر تنخفض. وينشأ هذا الوضع عندما يكون معدل نمو سكان الريف أعلى من معدل سكان الحضر.تعتبر الهجرة من الريف إلى الحضر

[10] www.un.org/ar/2018/world urbanization prospects.
[11] Ibid.
[12] www.UN.org/ar/2018/world urbanization prospects.

أساسية في المنظور الديموغرافي التحضر يشير التمدن، من الناحية الديموغرافية، إلى اتجاه انتقال سكان الريف إلى المراكز الحضرية. ويتحدد نمو سكان الحضر بالزيادة الطبيعية في عدد السكان، أي معدل المواليد في المناطق الحضرية من ناحية ومعدل الزيادة في عدد سكان الحضر نتيجة لتدفق قسم من الأشخاص الذين يغادرون المناطق الريفية، الأخرى وعموما، فإن الزيادة الطبيعية في عدد سكان المدن لا تكاد تكون أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية. ذلك لأن مستوى التعليم والوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة وإمكانية الوصول إلى الموارد الصحية، وهي عوامل هامة في خفض معدل المواليد، هي أكثر بروزاً في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية.ولذلك، فإن تحول سكان الأرياف إلى المناطق الحضرية، المسؤولة إلى حد كبير عن نمو سكان الحضر، يعتبر العامل، في مقالهم التحضر في الهند في كتاب روي تيرنر KC Zacharia و BJ Bogue المسؤول عن التحضر. وقد كتب "المستقبل الحضري للهند"، أن الهجرة من الريف إلى الحضر هي إلى حد بعيد العنصر الرئيسي في التحضر وآلية رئيسة في كل التحضر العظيم في العالم. تم تحقيق الاتجاهات.تتركز نقاشات التحضر في العالم الأكاديمي في الغالب على الهجرة من الريف إلى الحضر من يهاجر وأين ولماذا الأسئلة الأساسية التي تثير المناقشات، كما تم تصنيف المدن في الهند على أساس عدد الأشخاص الذين يعيشون في مدن مختلفة[13].

من الناحية الإدارية، يتم تصنيف المدن إلى خمس فئات على أساس حجم السكان

الفئة الأولى: واحد أو أكثر من السكان،

الفئة الثانية: 50000 أو أكثر ولكن أقل من الكخ،

الفئة الثالثة: أكثر من 20000 ولكن أقل من 50000،

الفئة الرابعة: من 10000 الى 19999 درجة فهرسة من 5000 إلى 90999

التوسع الحضري النمو تشغل النطاق الحضرية 1% من مساحة اليابسة

[13] عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

على أطراف لاغوس نيجيريا، تقع ماكوكو، وهي مجتمع للعشوائيات النامية يقبع على شاطئ أحد البحيرات. ويعيش السكان في منازل مؤقتة مقامة على أعمدة من الخشب يكسوها القماش المشمع، ويتحركون بالزوارق أساسا وتجذب ماكوكو الآن، التي كانت يوما ما قرية صيد صغيرة، المهاجرين من البلدان المجاورة الذين يتدفقون إلى نيجيريا للحصول على وظائف متدنية الأجر لا تتطلب مهارات. ومن نواح كثيرة، تمثل ماكوكو عالماً مصغراً للتوسع الحضري في أفريقيا جنوب الصحراء التي يوجد بها أسرع معدل للنمو السكاني في المناطق الحضرية في العالم.تقع في أفريقيا جنوب الصحراء ستة من أكبر عشرة بلدان سجلت أعلى معدلات للتوسع الحضري في العالم سنة 2013[14].نيجيريا نفسها لديها تاسع أكبر تعداد للسكان في المناطق الحضرية في العالم إذ تجاوز عددهم 80 مليون نسمة عام 2013 وتم تصنيفها بأنها البلد ذات السكان الأكثر معيشة في المناطق الحضرية في أفريقيا كلها.يقدر إجمالي عدد سكان المناطق الحضرية في العالم بنحو 3.8 مليار نسمة في عام 2013، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما يقرب من 6.3 مليار نسمة في عام 2050.منذ عام 2008، يقيم غالبية سكان العالم في مناطق حضرية.تلقي هذه المشاركة نظرة فاحصة على بيانات عن التوسع الحضري في مؤشرات التنمية العالمية. ولكن لابد من كلمة تحذير أولاً : فتعريف المناطق الحضرية يختلف من بلد إلى آخر وقد لا يكون متسقاً في المصادر المختلفة للبيانات داخل البلد الواحد وتعتمد التقديرات الحضرية / الريفية على البيانات التي تنتجها مصادر وطنية، والتي تعكس التعريفات والمعايير الموضوعة من قبل السلطات الوطنية. ونظراً للاختلاف في الحجم الكلي للسكان بكل بلد، فإن مكاتب الإحصاء الوطنية تكون في أفضل وضع يمكنها من تحديد معايير أكثر ملائمة لوصف المناطق الحضرية في بلدانهم (شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة)[15].**تعداد السكان في المناطق الحضرية أمر أساسي لبلوغ شريحة البلدان متوسطة الدخل** وفقاً لنشرة البنك الدولي بعنوان التوسع الحضري والنمو، لم يبلغ أي بلد في أي وقت مضى شريحة البلدان متوسطة الدخل بدون النمو السكاني في المناطق الحضرية. إلا أن النمو في المناطق الحضرية ليس دائماً سهلاً أو يتحقق دون مصاعب لصانعي السياسات والمواطنين.إذن ماذا حدث في نيجيريا؟ انتقلت

[14] Opcit.
[15] Opcit.

البلاد من شريحة البلدان منخفضة الدخل إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في عام 2008؛ وفي وقت سابق من هذا العام تحسنت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا وتم تعديلها إلى درجة أعلى، بما كشف عن أنها أكبر اقتصاد في أفريقيا والاقتصاد الأكبر رقم 23 على مستوى العالم بقيمة 522 مليار دولار في عام 2013 وفي الوقت نفسه، فإن نيجيريا تواجه مشاكل متزايدة من التلوث_والزحام والاختناقات المرورية، والفقر في مجتمعاتها الحضرية في لاغوس. ونيجيريا ليست وحدها التي تعاني من هذه القضايا.

4-الآثار البيئية السلبية الحقيقية للتوسع الحضريعندما نفكر في المدن، فإننا غالباً ما نتصور الشوارع المزدحمة، وحركة المرور المتوقفة باستمرار، والتلوث الشديد، والموارد التي تعاني من الضغوط وهذا ليس تقييماً دقيقاً – فنمو المناطق الحضرية كثيراً ما يرتبط بكل هذه الأمور، والتوسع الحضري يمكن أن تكون لها آثار بيئية ضارة، تعمل على تركيز التلوث والإضرار بالصحة. وتشير لنا البيانات إلى أن نمو تعداد سكان المناطق الحضرية تصاحبه زيادة في استخدام الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتملك السيارات فلا عجب إذن أن المناطق المزدحمة مثل ماكوكو يمكن أن تشكل عقبة لوجستية للحكومات. وفي عام 2012، تم هدم أجزاء من ماكوكو لأنها تمثل" إزعاجاً بيئياً ومخاطر أمنية وعائقاً أمام الاستغلال الاقتصادي والمربح لمناطق الشواطئ"

***تزايد التوسع الحضري: توسيع نطاق الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي**ترتبط المعيشة في المناطق الحضرية أيضاً بارتفاع أعداد المدارس ومعدلات إتمام الدراسة وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، يحصل حوالي 80 في المائة من سكان المناطق الحضرية على مصادر مياه،محسنة، مقارنة بنسبة 53 في المانة لسكان الريف. كما يبلغ معدل الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الحضرية تقريباً ضعف ما هو موجود في المناطق الريفية انظر الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالوصول إلى المياه والصرف الصحي في أفريقيا جنوب الصحراء في الرسوم البيانية أدناه[16].

[16] www.e3arabi.com

تشغل المناطق الحضرية أقل من 1% من اليابسة فهم لكنها تحوي اكثر من نصف سكان العالم وتتسم المناطق الحضرية بالكثافة السكانية العالية والإزدحام المروري.

المحاضرة رقم:03 اتجاهات التحول الديموغرافي والحضري في العالم

-**تمهيد:** تتنوع وظائف المدن حسب تنظيم مجالها الجغرافي جهويا وطنيا ودوليا، ويشكل النشاط الصناعي أبرز وظائفها وتتحكم في توزيعه عوامل طبيعية وبشرية، غير أن انتشاره المكثف يطرح عدة أخطار على البيئة. و بعد تخصص جغرافية المدن أهم تخصص يدرس المدينة هذا الأخير هو فرع من فروع الجغرافيا البشرية والتي تدرس " العلاقة المتبادلة بين الثقافة البشرية و البيئة الطبيعية إن جغرافية المدن تخصص حديثة العهد، ترجع نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت مقدماتها الأولى على شكل مقالات وكتب صغيرة ومن بين ما تناولته الموقع و الموضع، كما فعل رانزل سنة 1906وكما فعل ها سرت في جغرافيته العامة للمدن سنة 1907[17]. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين بدأت تكثر وتتعدد الدراسات التفصيلية لكثير من المدن في أوروبا والشرق الأقصى، فوضع جيف رسون الاميركي كتابا عالج فيه تطور المدن الاميركية وتنمو مدن بريطانيا وإمبراطورياتها. وتبعه بعد ذلك علماء ألمان قاموا بدراسة بعض المدن الألمانية وخاصة كريستالر الذي وضع قوانين تحكم حجم المدن وتباعدها ومواقعها.ومع هذا نجد للجغرافيين العرب لاسيما الاصطخرمي وابن حوقل واليعقوبي دور بارز في وضع اللبنات الأولى في جغرافية العمران. ثم كان لابن خلدون دور أبرز حيث خصص فصولا كاملة عن العمران في مقدمته الشهيرة.لقد اهتم علماء الاجتماع بالفروق الموجودة بين المدينة والريف كما بدلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا ان المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة. حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها الا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد ارجع ابن خلدون الفروق بينهما إلى مصادر الإنتاج والمهنة. تدرس جغرافية العمران كلا من مراكز

[17] Patrick Reta, étalement urbain et mutation demographique ou le padosce de la densifition et de la deprise d'une ville centre , universite de Neuchatel, p3-6.

العمران الريفية و المدنية على حد سواء من حيث التوزيع الجغرافي والعوامل المؤثرة فيه، ومن حيث وظائف وأحجام وتراكيب سكان هذه المراكز العمرانية، كما تدرس أشكالها وتطورها التاريخي و المشكلات التي تعاني منها.ولقد بدأ الاهتمام العالمي بدراسة و تطوير مؤشرات المجال الحضري منذ أوائل السبعينات، وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي تحديات التزايد السكاني المتمركز في المدن والحضر، حيث واجه الخبراء في قضايا الحضر في تلك الفترة حقيقة أن المدن والمراكز الحضرية حتى في الدول المتقدمة تعاني من نقص فادح في المعلومات عنها وحتى وان وجدت فهي لم تكفي لتصوير الأوضاع الحضرية في تلك الحقبة، بحيث تمكن المعنيين بالشأن الحضري في تحليل هذه الأوضاع كخطوة أولى قبل وضع الحلول لها[18].

1-تعريف المراكز الحضرية: اختلف العلماء في تعريف المدينة، فكل يعرفها من جانب اختصاصه، لكن ماهو متفق عليه هو أن المدينة تتميز بتمركز بشري، عمراني ووظائف تتفاوت شدتها حسب أهمية المدينة و الدور الذي تلعبه في مجالها الإقليمي، فقد عرفت المدن حسب عدة معايير تذكر منها:

أ) التعريف العددي:من الصعب وضع مقياس عددي عام ومقنن للسكان ولهذا يجد اختلافا دوليا في التعريف العددي المدينة. لكن أغلب الدول تسير على التعريف العددي الذي وضعته فرنسا عام 1946 و الذي أعترف به المكتب الدولي للإحصاء سنة 1987، والذي يحدد الحد الأدنى لأي مركز حضري : 20000 نسمة، وهو العدد الذي اعتمدته هيئة الأمم المتحدة كحد أدنى لتصنيف المراكز العمرانية بين المراكز المدنية و الغير المدنية. غير أن هذا المقياس العددي يبقى غير عام على جميع دول العالم ذلك وفق ظروفها السياسية الصحية والاجتماعية ... الخ. فمنها من تعترف بأن المركز الحضري بما يفوق عن هذا العدد والأخرى ترى عكس ذلك ففي الدنمارك لا يتجاوز 250 نسمة في حين يصل إلى 30000 نسمة في اليابان وتعتمد بقية بلدان العالم أرقاما بين هذين الحدين. على هذا يمكننا

[18] عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق اهداف التنمية، مجلة الباحث، العدد12، 2020، ص 245- 256.

الاستنتاج بأن حجم السكان سواء كان من حيث عددهم أو كثافتهم في المساحة لا يمكن لوحده أن يعطي لنا تعريفا صحيحا عن مفهوم المدينة[19].

ب) التعريف الإداري:كثيرا ما تعرف المدينة وخاصة في دول غرب أوربا تعريفا قانونيا. أي أن المحال العمراني يصبح مدينة نتيجة إعلان السلطة الحاكمة وذلك عن طريق مرسوم قانوني، إذ غالبا ما يكون للمدينة دورا إداري كمركز لناحية أو منطقة أو محافظة ...الخ. وفي حال تسمية المركز العمراني مركزا إداريا بقرار رسمي يصبح بلدة أو مدينة.كما تعرف المدينة أيضا بأنها مركز البلدية و هذا التعريف لا يوصل الباحث في مختلف التخصصات إلى نتيجة علمية، فمثلا فرنسا لها في كل قرية سلطتها البلدية مثلها مثل المدينة.

ج) التعريف التاريخي: يمدنا التاريخ البشري بأسطورة نشأة وتطور بعض الدور الذي لعبته خلال جميعها لان هناك العديد من المدن ازدهرت دون أن تكون قد احتضنت فترات المدن، فكثير من المجالات العمرانية اكتسبت صفة المدينة نتيجة أحداث تاريخية مرت بها المنطقة. هذا المعيار الذي يساعد في شرح نشأة الكثير من المدن الكبرى، لا يمكن اعتباره عام على تاريخية معروفة.

د) التعريف الوظيفي:كثيرا ما تعرف المدينة على أساسها الوظيفي، فبعدما كانت تمثل ملتقى الطرق و مركز للتجارة، تطور هذا المفهوم بتطور وظائف البشر القاطنين بها. إن المدينة هي المركز العمراني الذي يقوم بكل أنواع النشاط البشري غير الزراعة (كصناعة، نقل، تجارة، خدمات، علم وثقافة...الخ). وسكان المدينة يعملون ضمن مراكزهم العمرانية، ويكون إنتاجهم على شكل مادي وغير مادي سواء لما ينتجونه من سلع أم لما يقدمونه من خدمات لسكان المدينة مراكزهم أو للقادمين إليها، حيث تزداد نسبة الإنتاج غير المادي مع كبر وتضخم المراكز العمرانية بشكل عام. ولقد عرف راتزل المدينة على أنها: " دراسة التفاعل بين الإنسان وبحاله العمراني ، كما ذكر ربنتوفنق أنها مجموعة سكانية تعتمد في طريقة عيشها على التجارة والصناعة دون الزراعة ". وهذا ما أكده عددا من الباحثين الذين نلتمس من خلال تعارفهم أن المدينة هي المجال العمراني الذي يشتغل أغلب سكانه بالأنشطة الغير

[19] Patrick Reta, étalement urbain et mutation demographique ou le padosce de la densifition et de la deprise d'une ville centre , universite de Neuchatel, p9.

زراعية.هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوظيفة هي النشاط الذي تضطلع به المدينة داخل المناطق المحيطة بها من ناحية، والمدن الأخرى من ناحية أخرى. وتعتبر الوظيفة أهم ميزة المدن وتعتمد على عدة معايير للتصنيف الحضري[20].

-**مراكز عالمية:** ذات إشعاع دولي وقاري.

-**عواصم وطنية:** وهي عواصم سياسية واقتصادية لها إشعاع وطني.

-**عواصم جهورية:** وهي من جامعية أو عواصم الجهات اقتصادية.

-**مدن محلية:** وتكون أهم مركز حضري بالإقليم.

وقد يمتد إشعاع بعض المدن على الصعيد العالمي مثل نيويورك وهي مقر لأكبر البورصات العالمية ومقر للأمم المتحدة (وظيفة قيادية أو يكون لها إشعاع على الصعيد الوطني مثل بعض المدن الكبرى التي تربط بعلاقات مع المدن حسب مؤهلات الطبيعية والعوامل البشرية ووظائف الإنتاج والخدمات.

هـ) التعريف الاجتماعي:ينظر علماء الاجتماع وعلماء علم النفس إلى المدينة على أنها عقل وجسم وعادات وتقاليد ويركزون اهتمامهم على طريقة حياة المجموعات البشرية في المدينة و التي تختلف في أسلوب حياتها عن باقي السكان غير الحضر، خاصة في العصر الحالي حيث أن الأفكار التكنولوجية الجديدة ألغت النظم الاجتماعية القديمة لتحل محلها نظم جديدة فيها الروابط الأسرية والجماعية بين أفراد المدينة[21]. فيتميز سكان المدن بأنهم أكثر مقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والالتزام بالقوانين السائدة، وتتميز المدينة بكون خدمتها أرقى وأوسع وغالبا تتواجد فيها وسائط نقل داخلية.ويمكننا أن نتعرض فيما يلي إلى بعض النظريات الاجتماعية التي عرفت المدينة اجتماعيا.

[20] Opcit, 9.
[21]Julien Damon, lurbnisation mondial en perspective positive, reveu edudes, tom 414, 2011,p 1- 2.

– (فردناندتونيز) الكلاسيكي الشهير فرق بين قطبين في المجتمع الإنساني. المجتمع الأولي الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابة (القرية المجتمع الآخر (المدينة) الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.

– ثنائية (دوركايم) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهمايقوم على التضامن الآلي (القرية) بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي (المدينة)[22].

بين دوركايم في نظريته العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع القروي أو الجماعة المشابهة له، تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا، كما أن هناك في الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.

– كما فرق (ماكس فيبر) بين النماذج التقليدية (القروية) والنماذج العقلية (الحضرية).

– ميز (هوارد بيكر) فرق هو الاخر بين النموذج المقدس والنموذج العلماني، حيث قدم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول، تلك المجتمعات ذات الثقافات البطيئة التغير المنعزلة (القروية)، وقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات السريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية)[23].

– آمار (روبرت رد فيلد) فميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري، يرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسم المجتمع الحضاري أو المدينة[24].

– وعرض (تشارلز كولي) لاصطلاحيه على الجماعة الأولية التي تنصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه، وهي ما تتسم به الحياة الحضرية والجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين

[22] Michel Demou, et autre les theories de la croissance urbaine, reveu d’economie politique, vol 212, 2011, p1-30.
[23] Opcit.
[24] Opcit.

أفراد الجماعة وتدعم أليا تماسكهم وتعاونهم و مراعاة لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفي[25].

و) المظهر الخارجي:الطبيعي حسب علماء البيئة (الايكولوجيين)، يتضمن مفهوم المدينة العلاقة الوطيدة بين الإنسان والبيئة، فالوسط يتحكم في الخاصية التي توجه نمو وتطور المدينة من بينها القوانين الطبيعية. حيث يمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي المتكون من مباني مختلفة الأشكال الهندسية والأبعاد وتخطيطها العمراني وأثارها التاريخية، وأوجه محلاتها الزجاجية ومساحاتها التجارية الواسعة ... الخ. حيث تكون أبنية المدينة متعددة الطوابق غالبا و تحوي شبكة من الشوارع والساحات أطول و أوسع وأكثف من القرية وغالبا ما توجد فيها منطقة مركزية النواة أقدم من بقية أجزائها وأكثرها نشاطا بسبب تركز الأعمال و التجارة فيها.

2-التركيز الحضري والخصائص الحضرية: أغلب السكان في المعمورة ترتكز حياتهم في عصرنا الراهن في المدن وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل عددهم تدريجيا في الريف تبعا لظاهرة الهجرة الداخلية لكل دولة كما يلاحظ أن الحياة في الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة، وتنقل عنها بعض خصائصها ومميزاتها بتعاقب الزمن ويرجع ذلك إلى عاملين هامين هما:

1- اتساع حركة التصنيع: الأمر الذي أدى إلى هجرة كثير من القرويين من الريف إلى المصانع في المدن وبذلك نقل الأيدي العاملة في القرى وتزداد في المدن.

2- المدينة لها خاصية الجذب: بما فيها من مظاهر العظمة والترفيه وفرص العمل والتكوين والترقية الصحية والتعليمية، مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض. إن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان في العالم والبلد الواحد يعبر عن نفسه في ازدحام السكان في المدن وزيادة كثافتهم السكانية مع تناقص أو قلة الموارد البشرية في الأرياف وعجزها عن الإيفاء بالتزاماتهم الخاصة بالمهام الإنتاجية والخدمية، مما أثر تأثيراً سلبياً في طبيعة البيئة الاجتماعية،

[25] Opcit.

فازدحام السكان في المدن قد أساء لطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترويحية فيها ذلك أن العلاقات الاجتماعية فيها قد تحولت من علاقات غير رسمية إلي علاقات رسمية قائمة على المصلحة والمنفعة الذاتية[26]. كذلك تحول السلوك الاجتماعي من سلوك قائم على القيم الجماعية وقيم الإيثار والتعاون والمصلحة المشتركة إلى سلوك قائم على القيم الفردية والأنانية والمنافسة الهدامة. كما أن زيادة الكثافة السكانية وتنوع الأعمال والمهن والمستويات الثقافية والعلمية وتباين الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية قد خلقت الفوارق الاجتماعية والطبقية وظهرت شرائح اجتماعية الكثيرة. والقسام المجتمع إلى فئات وجماعات ليس من السهل بمكان جمعها وتوحيدها وإزالة الخلافات و التناقضات فيما بينها.

إن النسب الأعلى للتحضر ورغم أنها تعد إحدى المؤشرات التحديث والتطور لما يتوفر في المدن من خدمات تفوق مثيلاتها في المناطق الريفية خاصة الخدمات التعليمية و الاجتماعية والصحية و الاقتصادية، كان لها جانب أخر من المساوئ وهو ازدحام المدن وخلق مساوئ عديدة تتجلى في استمرار نمو المدن الكبرى بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني في أي دولة، وتترتب عن ذلك كثير من المشاكل في تلبية مطالب الأعداد المتزايدة سواء في مجال الإسكان والنقل أو في مجلات الخدمات المتعددة الجوانب كالصحة والتعليم و الثقافة وغيرها.والواقع إن مشكلات المدن نتجت عن عوامل متعددة أبرزها غياب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة على مستوى بعض المدن وعدم تحقيق توازن بين مناطق الطرد وهي الجهات الريفية ومناطق الجدب المدن الكبرى، كذلك فان تضاعف عملية الإحلال بهذه المدن قد يؤدى إلى تفاقم المشكلة في المستقبل بكثير لأنها نظم اليوم أكبر عدد من السكان في العالم.الاتجاه الديمغرافي ونمو الحضري اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديمغرافي أو السكاني واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم حسب الجنس والتركيب السلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري، فقد لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه عام.لقد كان من وراء الارتفاع السريع لعدد سكان العالم منذ 1960 الانخفاض الغير مسبوق في معدلات الوفيات. إلا أن هذا الاتجاه

[26] J.B.Racine, Geographie urbaine et amenagement urbain, cahiers de geographie du Qubec, volum 12, numero 26, 1968.p 1- 36.

في الواقع بدأ في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين و إن كانت وتيرته تسارعت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت المرافق الصحية متوفرة وكذا المياه الصالحة للشرب ... الخ .فمنذ عام 1950 انخفضت معدلات الوفيات بمقدار النصف في العالم أي من %020% إلى أقل من 10%، و في الوقت ذاته ارتفع العمر المتوقع للميلاد على المستوى العالمي من 46 إلى 66 سنة، فالمخفضت بذلك معدلات وفيات الأطفال الرضع بمقدار الثلثين 2/3 أي من 155 % إلى 57%، و تتوقع إسقاطات خبراء السكان للأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل بمقدار 2/3 مرة أخرى مع حلول عام 2050. و هذا نتيجة الاكتشافات الطبية الحديثة من أدوية و تلقيحات و انتشار الوعي النظافة التربية، التعليم في أغلب دول العالم. مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع الراجعة للأسباب الخارجية[27]. وهنا نقف عند قول الفرد سوئي "Alfred Sauvy أن الوفيات تتأثر بعاملين أولهما عامل تشيخ المجتمع وثانيهما الظروف الصحية و التي يعبر عنها بمتوسط الحياة[28]. فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم، فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الزيادة الغير طبيعية أي بإدخال عامل الهجرة.

3-مؤشرات التحضر في العالم:

1- نسب استعمال الأراضي.في الوقت الراهن و بالذات في سنة 1992 بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في البلدان المصنعة حوالي 30,53 هكتار مقابل 2018 هكتار في الدول النامية، و إن تواصل النمو السكاني على ما هو عليه اليوم في الدول النامية فسيصل نصيب أفرادها من الأراضي المزروعة في سنة 2050، 0,12 هكتار.أما البلدان التي يبلغ فيها حاليا نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالحبوب 0,03 هكتار أو أقل مثل كوريا الجنوبية واليابان ستستورد حوالي 70% من احتياجاتها للحبوب، كما أن الأراضي العربية تضيع كل سنة إما بسبب التصحر – و تقدر مساحتها 7-5 مليون هكتار أو بسبب قلة المياه حيث يضيع بهذا السبب 1,5 مليونهكتار سنويا مما سيزيد من المشاكل البيئية في هذا

[27] www.un.org/ar/2018/ world urbanization prospects.
[28] Jacques Veron, La demographie slon Alfred Ssauvy au fil des reedition de la population, revue QUetelet, vol3, N°1, 2015, pp 1- 49.

الوطن زيادة على مشكلة المياه[29]. فكلما انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية دليل على ارتفاع معدل النمو الديمغرافي وزيادة انتشار ظاهرة التحضر المتفاقم.

2- نسبة الأسر الفقيرة: حسب تقرير نشرته المنظمة العالمية للعمل (O.I.T) في شهر جوان 2000 أوضح أنه في خضم الخمسين سنة الماضية ارتفع عدد الفقراء كثيرا خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، آسيا الوسطى و جنوبها، وكذا أوروبا و حسب هذا التقرير كذلك 1/3 سكان الدول النامية لهم دخل أقل من دولار واحد في اليوم للعيش، بينما زاد غنى 200 شخص من صافي ثروتهم بنسبة تزيد على الضعف ما بين 1994 - 1998، حيث وصلت إلى ما يزيد عن تريليون دولار، هذا يعني أن وفرة هذه الثروة ستؤدي إلى الاستهلاك الزائد لأصحابها، ومن جهة أخرى فإن مخلفات الفقر تدمر البيئة أيضا بزيادة إنتاج النفايات والطاقة، وبالتالي انصب الاهتمام العالمي منذ عقد من الزمن على العلاقة المعقدة بين التدهور البيئي الفقر و القابلية للاستدامة. فارتفاع عدد الفقراء في أي منطقة دليل على ارتفاع الهجرة الريفية نحو المدن وبالتالي زيادة نسبة التحضر.

3- معدل النمو السنوي للسكان: بلغ معدل النمو السكاني ذروته في العالم في أوائل الستينات إذ بلغ 2، ومنذ ذلك الحين أخذ يتباطأ تدريجيا ليصل إلى أقل من 14 مع نهاية القرن الماضي. غير أن القاعدة السكانية المستمرة في الازدياد تعني أن عدد السكان الذين يضافون إلى العالم كل سنة مستمر في الازدياد، وبتفاوت شديد للغاية بين القارات وحتى بين البلدان داخل نفس القارة، إذ يوجد فرق واضح بين الدول المصنعة والدول النامية الأولى تضم أستراليا، زيلندا الجديدة اليابان أوروبا، أمريكا الشمالية، بمجموع 1,19 مليار ساكن في المتوسط و معدل نمو سكاني أقل من 0,3% في السنة. و يرتقب أن يكون سالبا قبل سنة 2025، لأن معدل الخصوبة و عدد الذين هم في سن الإنجاب سيتواصل في الانخفاض، بينما الثانية و هي الدول النامية فتضم جنوب آسيا قارة إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فتحوي حوالي 4,6 مليار نسمة بمعدل سكاني في المتوسط 1,6%. و في خضم الـ30 سنة المقبلة يحتمل أن يصل معدل النمو السكاني بها إلى 0,8%[30].

[30] www.un.org/ar/ 2018/ world urbanization prospects.

4- نسبة عدد الأسر التي تعولها امرأة:إن نسبة الإعالة ترتبط بالتركيب العمري للسكان وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، أما المنتجون فهم بعض أفراده فقط، و منه فالبلد الذي تزداد فيه نسبة القوة المنتجة و العاملة، للسلع و الخدمات يكون أفضل حالا من غيره من الناحية الاقتصادية و المعيشية عامة.وعليه فهذه النسبة ممكن أن تكون مقياسا من مقاييس التفرقة بين الدول النامية والمصنعة، الأولى تعاني من زيادة عبء الإعالة الكلية فبالتالي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل الخام والثانية تنخفض فيها هذه النسبة و يتمتع بذلك أفرادها بمستوى عالي من المعيشة و على سبيل المثال فقد وصلت نسبة إعالة الصغار في تايوان كحد أقصى 89 أي 89 نسمة دون سن 15 سنة لكل 100 نسمة في سن الإنتاج 15 – 59 سنة. أما في ألمانيا الغربية فبلغت هذه النسبة كحد أدنى 35 نسمة دون سن 15 سنة لكل 100 نسمة في سن الإنتاج.بيد أن البلدان المصنعة ترتفع فيها نسبة إعالة المسنين كألمانيا الشرقية فرنسا ... الخ وهذا لارتفاع عددهم. ومن جهة أخرى تبين لنا الإحصائيات المتعلقة بجنس المعيل للأسرة أنه كلما ارتفعت نسبة النساء المعيلات لأسرهن زادت ظاهرة التحضر[31].

5- متوسط حجم الأسرة و الكثافة السكانية:بين سنتي 1950 1955 انخفضت خصوبة الأوروبيين من 2,6 طفل لكل امرأة إلى 14 طفل / امرأة و هو حدا أقل من التعويض – تعويض الزوجين – أما أمريكا الشمالية في نفس الفترة المخفضة الخصوبة بهما من 3,5 طفل / امرأة إلى 1,8 طفل امرأة في أواخر السبعينات، ثم عادت في الارتفاع مرة أخرى ما بين 1.9–2 طفل امرأة و هو المستوى الذي ظلت ثابتة عنده[32].وتتوقع الإسقاطات أن يعود المؤشر التركيبي للخصوبة بالدول الصناعية إلى الارتفاع من جديد بصورة بطيئة ليصل إلى حدود 1,9 طفل لكل امرأة في عام 2050. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أكبر معدلات النمو السكاني تحققت في البلدان الأكثر فقراء ففي 62 بلد من بلدان – إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية أكثر من 40% من سكانها تقل أعمارهم عن 15 سنة[33].ونشير هنا أن النمو السكاني بهذه الدول بدأ يتباطأ نوعا ما منذ 1969، إذ انخفض معدل الخصوبة الإجمالية من 6 أطفال / امرأة إلى 3 أطفال / امرأة اليوم، وفي المناطق الأقل تطورا بلغ هذا

[31]Opcit
[32] opcit
[33] Opcit

المعدل في 1950، 6,2 طفل / امرأة إلا أنه انخفض إلى 3 أطفال /امرأة مع حلول عام 1999. والقاعدة تقول أنه كلما انخفض متوسط عدد الأطفال في الأسرة تزداد ظاهرة التحضر.

6- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة:في سنة 1982 كان عدد سكان الدول المصنعة يقدر بحوالي 1193 مليون نسمة و كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 8880 دولارا. بينما في الدول النامية كان عدد سكانها يمثلون أكثر من ضعف سكان الدول المتقدمة، إذ بلغوا 3649 مليون نسمة و كان نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي 660 دولارا فقط.لقد زاد عدد سكان العالم بمقدار ثلاث أمثال على مدى السنوات السبعين الماضية، بينما زاد استخدام المياه زيادة سداسية نتيجة للتنمية الصناعية و تزايد استخدام الري.

7- نسب نوع استغلال المسكن:أصبح الناس ينتقلون من الأرياف إلى المدن بحثا عن الخدمات في شتى مجالاتها وأصبح بفعل ذلك العالم يتحضر بسرعة، وكان من المتوقع أن تأوي المناطق الحضرية أكثر من 1/2 سكان العالم مع حلول 2005 و قد أصبح بالفعل 74% من سكان أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكراييبي يعيشون في المناطق الحضرية شأنهم شان 73% من سكان أوروبا و كندا 68 و في كل من إفريقيا و آسيا بمثل سكان الحضر حوالي 1/3 مجموع السكان في هاتين المنطقتين، وتشير هنا أن مدن الدول النامية تنمو بمعدل 3% سنويا في المتوسط. مما سيؤدي إلى تضاعف حجمها في أقل من 25 سنة[34]. ومع أن التحضر هو انعكاس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجارية على نطاق العالم، فإن المعدلات السريعة للنمو الحضري في البلدان النامية تجهد طاقة حكوماتها على أبسط الخدمات الأساسية – المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، غياب الإسكان الكافي والذي ترتب عنه ظهور المستوطنات الغير رسمية.

5-النمو السكاني والحضري في العالم:لقد ارتفع عدد سكان العالم بمقدار أربع أمثال خلال القرن الماضي، حيث كان النمو السكاني أسرع مما كان عليه في أي وقت من التاريخ البشري السابق، إذ قدر عددهم في بداية القرن العشرين بحوالي 1,5 مليار نسمة ليبلغ

[34] www.e3arabbi.com

مليارين عام 1927، ثم 3 ملايير سنة 1960، ثم 4 ملايير سنة 1974 ، ف5 ملايير سنة 1987 ليصل مع بداية القرن الحالي إلى 6 ملايير نسمة بزيادة بلغت مليار نسمة خلال 12 سنة فقط، نصفهم دون سن الخامسة والعشرين، كما أن أكثر من مليار نسمة تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 سنة[35]. لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ سنة 1960 و حدث ذلك في الدول النامية بنسبة 95%، وشوهد في نفس الفترة تباطؤ أو توقف النمو السكاني في كل من أوروبا أمريكا الشمالية واليابان. و تعد الولايات المتحدة الأمريكية البلد الصناعي الوحيد الذي لا يزال يتوقع أن يشهد زيادات سكانية كبيرة بعامل الهجرة .ورغم التباطؤ في معدل النمو السكاني نتيجة انخفاض الولادات، إلا أن الزيادة السنوية المطلقة للسكان لا تزال قريبة من المستوى التاريخي المرتفع البالغ 86 مليون نسمة، والذي بلغته منذ عقد من الزمن، لأن هناك العديد من النساء في سن الخصوبة 15 – 49 سنة. وتحدث هذه الزيادة بجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وغرب آسيا وهي البلدان التي تعرف الزواج المبكر و المتعدد. في المقابل نجد اليوم الناس يعيشون حياة أطول و أكثر صحة مما كان عليه الحال في أي وقت مضى على الإطلاق، فقد أحدثت الأدوية الحديثة و التحسن في المستوى المعيشي انخفاضا مستمرا في معدلات الوفيات على الصعيد العالمي خاصة عند الأطفال الرضع منذ عام 1950 فارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 46 سنة إلى 66 سنة. و ينمو سكان العالم حاليا بمقدار 76 مليون نسمة سنويا و خلال الخمسة عشر سنة القادمة سيزيد هذا العدد بما يربو عن 70 مليون نسمة كل سنة .وفي سنة 2025 تتوقع إسقاطات خبراء السكان في الأمم المتحدة – وهو تحديد التطور المقبل المجموعة سكانية على فرضيات مفصلة تتناول مستقبل المركبات التي تحكم هذا التطور وتتعلق هذه الفرضيات بالخصوبة و الوفيات و أحيانا بالزواج و الهجرة بأنه سيرتفع عدد السكان حسب مختلف الفرضيات الموضوعة كما يلي:

الفرضية المنخفضة: وهي تفترض أن عدد السكان في 2050 سيصل إلى 7,47 مليار نسمة.

الفرضية المتوسطة: وهي القريبة من الواقع تفترض أنه سيصل إلى 8,04 مليار نسمة.

[35] OPCIT.

الفرضية المرتفعة: فإنها تفترض أنه سيبلغ عدد سكان العالم بحلولعام 2050 حوالي 8,58 مليار نسمة.

–كما نستنتج أن الحيز الذي تشغله المجالات الحضرية من مجموع سكان العالم يتزايد أكبر من سرعة تزايد عدد سكان الحضر أنفسهم. ففي خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2000 إلى عام 2030، من المتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر في العالم بمقدار 72 في المائة، بينما قد تنمو مناطق العمران في المدن التي يضم كل منها 100000شخص بنسبة قدرها 175 في المائة[36].. ومساحة الأرض التي تحتلها المدن ليست مساحة كبيرة بحد ذاتها، باعتبار أنها تحتوي على نصف سكان العالم. وتشير التقديرات الأخيرة، المستندة إلى صور ملتقطة بالسوائل الأقمار الصناعية إلى أن جميع المواقع الحضرية من بينها المساحات الخضراء وكذلك مساحات العمران لا تغطي سوى 2.8 في المائة من مساحة أراضي كوكبنا. هذا معناه أن حوالي 3.2 بلايين شخص يشغلون مساحة أقل قليلاً من اليابان[37]. وتحتل الآن مساحة العمران في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها 100000 شخص أو أكثر، مساحة حوالي 400000 كيلومتر مربع، يوجد نصفها في العالم النامي ومدن البلدان النامية يوجد فيها عدد أكبر من الناس، ولكنها تحتل مساحة أقل لكل ساكن من ساكنيها[38].

[36] www.un.org./2018/world urbanization prospects.
[37] Opcit.
[38] opcit

المحاضرة رقم:04 التنمية الحضرية

-**تمهيد:** قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدا هذا منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينضر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في أحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال باعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية[39].كما ركز التقرير الصادر عن ذات المنظمة سنة 1961م على الآثار السلبية الناجمة عن المبالغة في التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية المحلية الحضرية، لذلك نبه إلى ضرورة التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وعد تجزئة مفهوم التنمية والأخذ بمبدأ التكامل والشمول فيه. وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المتخلفة.

-تعتبر التنمية الحضرية أحد أبرز القضايا التي نالت حظا وافرا من اهتمام الدارسين والباحثين في عديد الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية باعتبارها مطلبا

[39] www.un.org./2018/world urbanization prospects.

اجتماعيا ملحا خاصة في ظل التحولات الديموغرافية والاقتصادية الكبيرة التي عرفها المجتمع الحضري والتي أدت إلى نمو وارتفاع حجم سكان الحضر وما تبعه من زيادة مضطردة في الطلب على مختلف الخدمات والتجهيزات والمرافق والتي أصبح توفير الاحتياجات منها بالكمية والجودة المطلوبة للأعداد الحالية والمستقبلية من السكان بمثابة تحد لعملية التنمية الحضرية ومحرك لمختلف البرامج والمشاريع التنموية وكيفيات تنفيذها في ضوء الإمكانات والموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتاحة.إن تحقيق أهداف التنمية الحضرية ودفع وتيرتها في ظل التحديات المعاصرة والمعقدة يفرض ضرورة التخطيط الدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري بما يتوافق وإمكاناته والمساهمة الفعالة والايجابية لأفراده في اختيار وتحديد نمط التخطيط الحضري وإعداد مضمونه وتنفيذه وتقييم مستويات التنمية المحققة والمرجوة ذلك أن ارتباط نمط التخطيط الحضري ومضمونه بمستويات التنمية الحضرية باعتبارها عملية مخططة منظمة وموجهة يجعل منه أحد أهم أدوات ووسائل تحقيقها وترشيد جهودها في سياق التصور الشامل الواقعي والفعال لهذه العملية[40].

أولا: التنميةDéveloppement

أ. مفهوم التنمية:عرف مفهوم التنمية إلى حدود 1960 استقرارا في المعنى والأهداف والأبعاد. فيما قبل كان مبدعيه من الدول الغربية يفكرون في كيفية توزيع خيرات التنمية على بلدان العالم، وبذلك ارتكز المفهوم على توزيع المساعدات المادية، ليتم إدخال بعض التجديدات حتى أصبح مرادفا للنمو الاقتصادي و مع مرور الوقت أدخلت الدول الرأسمالية تغييرات اسمية على المفهوم، حيث أصبحت تنعت التنمية بأسماء: كالتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية. يشير أجدن Agden أن هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من يستخدموه في دراساتهم و لقد أدى ببعض الدارسين مثل آرينساندر Sander.A إلى القول في بعض المواقف إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح المعني ما يعنيه على حسب ما يريد كل دارس وتعتبر التنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من

[40] الاتجاهات الديموغرافية و التحضر www.e3arabi.com

سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية للمجتمع وتحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة والتي تتكون عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.ويعرف الدكتور الجوهري: التنمية بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني (مجالات روحية فكرية تكنولوجية، اقتصادية واجتماعية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، كما لا يختلف سعد الدين إبراهيم كثيرا عن تعريف مفهوم التنمية عن الجوهري حيث يعني به اتساق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين في بشكل كامل شامل و متوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة[41]. لقد نتج عن تطور مفهوم التنمية كثرة الدراسات والأبحاث بخصوص التنمية، إلا أن ذلك لم يفضي إلى أشياء جديدة تبين نمط التنمية التي يجب نهجها والأهداف الحقيقية للتنمية وغاياتها.تشمل التنمية في آن واحد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وهي كذلك تلك العملية التي يناقش من خلالها أهالي المجتمعات الصغيرة حاجاتهم ويرسمون الخطط المشتركة لإشباعها. ويقول: رينيهريبو أن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحويل و الغني بالمصادر غير المستثمرة من البيئة الكلية و تستمر في تطورها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية. والتنمية على حسب سميرة كامل محمد هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع مما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي فنجد أن التنمية حسب هذا التعريف وسيلة لتحقيق التوازن على الصعيد جميع المستويات التغير الاجتماعي الذي حدث بفعل النمو الاقتصادي وماصاحبه من تحولات مختلفة مست جوانب عدة من حياة الأفراد، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الفرد من جهة و هذه التحولات من جهة أخرى.أما عالم الاجتماع الفرنسي جابويال لوبرا يعرف التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة، و إنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية و نفسية و بيولوجية بمعنى أن عملية التنمية عملية مركبة و معقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد، وما تم بينهم من علاقات و ما يترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها و في تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة.

[41] نفس المرجع.

و يعرف البعض التنمية بأنها التطور بينما ينظر الآخرون إليها باعتبارها عملية متعددة الجوانب، تشمل تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية و الاتجاهات التي تتبناها المؤسسات العمومية في الإنتاج و الخدمات و ترمي لزيادة النمو الاقتصادي و التقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر، ومن ثم فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية المنشودة.

– التنمية هي التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف و الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

– التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق أعلى مستويات من الدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية.

– التنمية هي عملية سياسية وفكرية عملية تغيير الإنسان من أجل الإنسان، لذا فهي في حاجة إلى قيادات فكرية، ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الانحطاط والرقي.

يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية ليست بعملية تخطيط اقتصادي أو إحداث نمو في قطاع ما بل هي مسلسل شامل وعمل متناسق و متشابك يتناول كل مقومات الحياة البشرية، ويستجيب المطالب عامة السكان.

أما مصطلح التنمية عامة يطلق عليه التقدم وينظر إليه باعتباره يحقق نوعا من التوازن الداخلي والكفاية، ويخلق قوة دفع ذاتية تحقق أهدافا معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير والكم المتنوع من السلع والخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح.

والتنمية مفهوم نسبي فالدول الأحسن تنمية هي النموذج الذي تقاس عليه التنمية على غرار الدول الأقل تنمية ومثال ذلك أن الدول المتخلفة لم تستطع تاريخيا تحديد معنى التنمية، ومن ثم استخدمت مقاييس سائدة في المجتمعات الأكثر تقدما لتقييم ذاتها تنمويا.

ب . أهداف التنمية:أول أهداف التنمية هو إدارة عمليات التغيير الاقتصادي لتحسين أحوال الناس، والرفع من مستوى معيشة الفرد بزيادة دخله، وإشباع حاجاته الأساسية، ولا شك أن هذا الأمر يتعلق بالخصائص الحضرية للأفراد ففي المراحل الأولى من سلم التطور وعند الجماعات البدائية تتدنى هذه الحاجيات بحيث تقف عند حد حفظ الحياة بالحصول على الغذاء والماء ولإيجاد المأوى فهي إذن حاجات كفاف ولا أكثر من ذلك أما في المجتمعات المتقدمة فتصبح المسألة أكثر تعقيدا و يسعى الأفراد للحصول على الميزات النسبية التي بلغتها المجتمعات التي تبعد عنهم آلاف الكيلومترات فالفرد الأمريكي تختلف حاجاته عن الأسترالي والهندي و دواليك .

ج أنواع التنمية[42]: هناك عدة أنواع من التنمية نذكر من بينها:

– **التنمية البشرية:** أن هذا النوع من التنمية له علاقة بمفهوم تنمية الموارد البشرية في المجتمع من حيث تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة في المجتمع. إذن فالتنمية البشرية يمكن اعتبارها المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية.

– **التنمية الاجتماعية:** أن هذا النوع من التنمية له علاقة بمفهوم تنمية المجتمع من حيث تحقيق التوازن الاجتماعي.

إذن فالتنمية الاجتماعية يمكن اعتبارها السياق الذي يؤدي إلى رفع مستوى عيش السكان الذي يضم : التغذية و الصحة و العمل...

– **التنمية المستدامة أو المستديمة:** تعني تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة للاستجابة لحاجياتها أيضا وللتنمية المستديمة ثلاثة أبعاد:

[42] J. B. Racine, geographie urbaine et amenagement urbain, cahier de geographie du QUEBEC, volum 12, numero 26, s.date,p p 1- 30.

البعد البيئي: تطرح التنمية المستديمة مسألة الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب احترامها في مجال التصنيع. لأن البيئة تتأثر وتؤثر، فهي عنصر أساسي للتنمية

البعد الاقتصادي : يعني الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة. وتتمثل أهدافها الرئيسة في:

أ. توفير فرص وظيفية.

ب. زيادة النمو الاقتصادي بحجم أكبر من زيادة النمو السكاني.

ج. تنويع مصادر الدخل.

البعد الاجتماعي: إنه البعد الإنساني، يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي.

– **التنمية الاقتصادية:** هي تنمية اقتصادية قوى الإنتاج التي تكون عمل الإنسان وقواه الإنتاجية.

وهذه التنمية تتطلب إعادة إنتاج متنامي لعناصر الإنتاج و الحاجيات الاستهلاكية، و تتطلب كذلك تراكما في رأس المال.

– **التنمية القروية:** يطلق عليها كذلك اسم التنمية الريفية يصعب وضع تعريف عالمي لهذا الصنف من التنمية، وذلك بسبب اختلاف آراء الجغرافيين و المهتمين حول تعريفها. وعلى أي حال فالتنمية القروية مفهوم مركب و معقد لا يشمل جانبا واحدا أو مجالا اقتصاديا محضا بل إنه يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية و المجالية. بمعنى[43] أنها:

– تعني تحسين ظروف عيش السكان وتطوير مهاراتهم التقنية و المعرفية

[43] J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968. Pp 1- 30

– تحسين وضعيتهم الاجتماعية (التعليم والصحة.

– تمكينهم من الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية المحلية. مع ضرورة تثميرها.

– ضمان استدامتها للأجيال اللاحقة مما يجعل التنمية القروية تختلف في أهدافها وأبعادها عن مختلف أنواع التنمية الأخرى خاصة التنمية الزراعية، إلا أنهما ترتبطان بعلاقة جدلية. فلا يمكن تحقيق التنمية القروية بدون وجود التنمية الزراعية .

ورغم ذلك تبقى التنمية الحضرية أساس التنمية بالمدن، لأنها ترتكز على مقاربة مجالية شمولية تعالج قضايا المجتمع والاقتصاد الحضري وتعني التنمية الحضرية كذلك التحسين الكيفي (النوعي) للأنشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الحضري. فما مفهوم الحضرية ؟

ثانيا: الحضرية Urbanite:

أ/مفهوم الحضرية:

إن كلمة الحضريةUrbaniteهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbanitas و التي تخص الحياة في روما لتتوسع لتميز ماهو خاص بالمدينة باعتبارها وحدة مجالاتها المعقدة، حيث نجد أن بلزاك هو الذي استعملها لا ليدل على آداب القدامى بل بصفة عامة على كل أشكال الآداب والتهذيب فيما يخص التعامل مع الآخر .

كما أن هذا المفهوم لقي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع الذين يعرفونها على أنها : احترام القواعد التي تنظم الحياة في المجتمع هذا الاحترام يقضي إلى معرفة حسن العيش Le savoir vivre معا في الفضاء العام والخاص .إن الحضرية هي مختلف مجموعة العلاقات التي ينسجها المدنيون مع بعضهم البعض من خلال المدينة. فالحضرية حسب جاك ليفي Jacques Levyمتعلقة بالمدينة لا تفهم مثل الفضاء الاجتماعي فحسب بل تفهم كبنية مادية معقدة بمعنى أنها تزاوج بين الكثافة والتنوع في حاجات المجتمع للفضاء. أما لويس وورثLouis Wirth عرفها في مقاله المنشور سنة 1945 بأنها نمط الحياة[44].

[44] –عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020،صص 245– 256

(Urbanité comme mode de vie)

أما **Gratmeyer. Y** الذي يرى أن الحضرية :

– كبنية مادية – كتنظيم اجتماعي – كمجموعة الأفكار والسلوك

– كمجموعة أشخاص يتداخلون في أشكال نموذجية لسلوكات جماعية.

فمن هنا تفهم الحضرية على أنها ليست فقط الأسلوب الخاص الذي تتسم به الحياة في المجتمع الحضري المحلي وإنما كنمط لتكوين الرابط الاجتماعي داخل فضاء وعبر زمان.

فمصطلح الحضرية يسمح بفهم التغير الاجتماعي من خلال البعد الفضائي بدون أن ننسى أن المسألة الاجتماعية تلتحم مع مسألة التحضر بمعنى أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو اجتماعي و ماهو حضري أي أخلاقيات التحضر (éthique urbaine)

ب–التنمية الحضرية:

1. مفهوم التنمية الحضرية:هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن[45]

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار. فقد تم تعريفها

---

[45] –عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.صص245–256.

أيضا على أنها عملية تستهدف تطوير المجتمعات القروية إلى مجتمعات حضرية، كما تسعى إلى تطوير المدن عبر تزويدها بكل الخدمات المرفقية النقل الطرق ماء الشروب، الإنارة والتطهير... وهناك من يصفها على أنها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة.

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى.والمقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم هو أنها عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا بالمدن والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية. وترى منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة الموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.ويعرف **حسين عبد الحميد رشوان** التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغيّر الموجة الذي يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية وكذلك تجديد وإقامة المباني والتغير الجوهري في استخدام الأرض[46].

وبناء على ذلك فالتنمية الحضرية هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تحتاجها مما يساعد على التخفيف من حدة مشاكلها واختلالاتها المتعددة. ومن الناحية النظرية، فالتنمية

[46] نفس المرجع.

الحضرية أداة عمل تتميّز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجهات العامة الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وتصميم التهيئة. فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية.

– **ابن خلدون والتنمية الحضرية:** يعتبر ابن خلدون Ibn Khaldoun من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية واعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم. وهكذا، يرى هذا العلامة إن الإنسان حضري بطبعه، وأن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ابن خلدون، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم، مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية. فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية. هذه المقولات المشهورة لابن خلدون، هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في إبراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن والذي يمر عبر سلسلة هرمية والمستوى الحضاري للمدن الصغيرة والتجمعات السكانية الكبيرة وبين العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية[47]، كما يلي:

يقيم علاقة ارتباطيه بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية. إن البنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

وهذه العلاقة السببية التي يقيمها ابن خلدون بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشر، أعاد التأكيد عليها المفكر الفرنسي هنري لوفافر (H.Leferre) حيث

[47] الاتجاهات الديموغرافية و التحضر www.e3arabi.com

يقول: أن المدينة هي عملية توطين مجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه وبنيته الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية، والتي تشكل في نهاية الأمر البنية الاجتماعية بمفهومها الواسع[48].

وفي سياق آخر يرى ابن خلدون أن المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من إنتاج الطبقة الحاكمة ويرتبط حياة المدينة بحياتها (المملكة). كما تحدث ابن خلدون عن القواعد العمرانية للتعمير أو لقيام المدينة وهي:

-اختيار الموضع الدفاعي الجيد.

-اختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة.

-قرب الموضع من مصادر المياه والأراضي الفلاحية.

وفي الحقيقة يرجع الفضل لابن خلدون في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية على اعتبار انه تحث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري). كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلاله البعد التاريخي وتطورها العمراني. وأخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية، جديرة بالاهتمام والدراسة. ومن هنا كانت التنمية الحضرية عند ابن خلدون مرتبط دوما بمركبات ايكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسيين ومرتبطين على الدوام التنمية الفيزيقية والتنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد يرى ابن خلدون الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخد من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها[49]. وتعرف التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى الحضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة، من حيث

---

[48] –Croissance demographique et urbanisation, seminaire international de Rbat(15- 17 Mai 1990).

[49] مرجع سابق.

ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس، قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض.وتعني كذلك التغير الموجه الذي يعتري المدينة وتحسين أحوال المجتمع المختلفة بتسطير برنامج تنموي يساهم فيه الشعب مع الحكومة في تنفيذه أخذا بعين الاعتبار الواقع المادي والبشري والطبيعي والثقافي ووضوح الأهداف بأساليب ديمقراطية. كما تعرف أيضا بأنها مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة والمقصودة التي تحدث في المجتمع المحلي الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمتيسرة للوصول الى اقصى استغلال ممكن وفي أقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل الحضريين، وإدماج المجتمع المحلي المتخلف في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة. إذن فالتنمية الحضرية هي عملية ديناميكية مستمرة، شاملة وموجهة تقوم على أساس إحداث تغيرات وتحولات هيكلية في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري من خلال إجراءات مقصودة ومخططة تعمل على توظيف كل الإمكانات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتهدف تطوير المجتمع الحضري وإشباع حاجاته وحل مشكلاته وتحقيق نهضته وتقدمه[50].

وهي عملية يتمكن بها المجتمع الحضري من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيبها وفقا لأولوياتها، مع ضرورة ضبط الموارد والإمكانات المرتبطة بتحقيقها.

2- أهداف التنمية الحضرية: التنمية الحضرية هي تلك العملية التي تهتم بمختلف جوانب الحياة الحضرية فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، تهدف بالأساس إلى تهيئة

[50] -عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

المجال الحضري وتدبير موارده البشرية والاقتصادية بشكل عقلاني ومخطط له، كما تهدف إلى تنمية قدرات وإمكانيات وخيارات الإنسان الحضري حتى يتفاعل بشكل ايجابي مع محيطه الحضري ويندمج فيه سوسيو اقتصاديا وثقافيا ويساهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية الحضرية. إذن فالتنمية الحضرية تهدف بشكل عام إلى بناء مجتمع حضري نامي مواكب للتطورات، يفي بمتطلبات أفراده، عن طريق ضبط نموهم وكثافتهم وتوزيعهم، ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم المجال الحضري وتطويره وحماية البيئة وترشيد استغلالها، وكذا تدعيم العلاقات بين الأفراد والجماعات فيه[51]، من خلال:

3- أهداف ديموغرافية:

- تشمل الحد الأعلى والأمثل لعدد السكان في المراكز الحضرية والكثافة السكانية للمدن ومعدلات الزيادة والتركيب والاجتماعي والديني للمجتمع الحضري .

- تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات وبأعلى كفاءة نوعية وكمية.

- الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط، وتكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات واحتياجات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المنصفة والمستدامة ايكولوجيا وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي.

- الاهتمام بالحراك السكاني وإعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة بما فيها تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وذلك بالحد من الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، ومراكز المحافظات وتشجيع الهجرة المعاكسة.

أ-أهداف اجتماعية

- تعبئة الدعم اللازم لقضايا السكان وتحسين جودة الحياة الكمية والنوعية.

[51] نفس المرجع.

– توفير الرعاية الصحية لكافة فئات المجتمع ورفع فعالية التدابير الوقائية.

– رفع المستوى التعليمي للجنسين وخفض نسب الأمية.

– زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني لتوسيع الخيارات والخدمات والمعلومات لأفراد المجتمع وتكثيف وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتدريبهم .

ب– أهداف اقتصادية:

– اتخاذ سياسة اللاتمركز واللامركزية بالنسبة لتوزيع المشاريع الاقتصادية والهياكل القاعدية الضرورية لضمان توزيع أفضل للخدمات الصحية التعليمية الإدارية.

– تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمالة وتقليص البطالة وتنظيم حركة توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة.

– رفع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة والحد من انتشار الفقر الحضري

ج–أهداف تنظيمية:

– بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات الإقليم الحضري مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتروبولية (المدن الجهوية الكبرى)، بل العمل على أن يكون توزيع السكان في البلاد متدرجا تدرجا هرميا مقبولا للمراكز الحضرية والريفية[52].

– توزيع فرص العمل والاستثمارات على المدن الصغرى والمتوسطة، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة، ولتوجيه النمو العمراني مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى من جهة أخرى.

---

[52] www.e3arabi.com الاتجاهات الديموغرافية و التحضر

– تنمية وتطوير محاور عمرانية مشعة من المدينة الأم باتجاه خارج المدينة بمحاذاة خطوط شبكة طرق محورية تسهل عملية النقل خلال رحلة العمل اليومية.

– تنمية إقليم المدينة بواسطة تهيئة الضواحي المجاورة للمدينة وذلك بتطوير الكويكبات الحضرية المجاورة وإنشاء مدن جديدة صغيرة الحجم وتدعيمها بأحياء سكنية ومؤسسات لتوفير الشغل واستقطاب سكان المدينة الأم.

– تشديد المراقبة الإدارية على النسيج العمراني وإيقاف بشكل نهائي جميع أشكال التوسع العمراني غير المنظم من خلال تهيئة عمرانية تعتمد على المخططات التوجيهية التي تحدد مناطق توسع المباني السكنية وتمركز الهياكل الخدماتية والتجهيزات الصناعية وغيرها، كما تحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها والحفاظ عليها المناطق الأثرية والمصنفة بالإضافة إلى وضع قوانين صارمة تمنع جميع أشكال البناء الفوضوي والتوسع غير القانوني على حساب الأراضي العمومية.

– إعادة تخطيط شبكة النقل من خلال إعادة تعبيد الطرقات وتوسيع الشوارع ومواقف السيارات وتعداد المرور لقياس حج الحركة في شوارع المدينة وصيانة إشارات المرور وإعادة توزيعها بهدف تخفيف الضغط على المناطق التي يكثر فيها الاكتظاظ، وهذا للتخفيف من حوادث المرور.

د–أهداف بيئية:

– حماية البيئة الحضرية ودرء الآثار السلبية المتبادلة بين السكان والبيئة.

– الحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة وتشجيع الطاقات البديلة.

4–متطلبات التنمية الحضرية عرفت هيئة النخبة الدولية للولايات المتحدة التنمية الحضرية بأنها عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد تلك الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ تلك الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه

الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية والفنية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية. من هذا التعريف يمكن تحديد متطلبات التنمية الحضرية التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وتفعيل سبل نجاحها في[53]:

- **ضبط الاحتياجات وتحديد الأولويات بدقة:** بمعنى التحديد الأمثل والواقعي والدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري المختلفة والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية وترتيبها حسب سلم الأولويات بناء على دراسة مفصلة لواقع المجتمع ومتطلباته.

- **الاعتماد على الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة:** ولا يتأتى هذا إلا من خلال الرصد الدقيق لهذه الموارد والإمكانات ومن ثم تفعيلها وتوظيفها بصورة تتماشى وخصوصية المجتمع المحلي ومتطلباته مع ترشيد استغلالها ما يساهم في خفض تكاليف المشاريع التنموية.

- **الاعتماد على مبادئ واليات تخطيطية واقعية:** ذلك أن التنمية الحضرية هي جهود مخططة ومنظمة تستهدف زيادة معدل رفاهية إنسان المدينة عن طريق مساعدته على إشباع المزيد من حاجاته، وحل المزيد من مشكلاته بواسطة الاستخدام الأمثل وتنمية موارده وإمكانياته البشرية والمادية والتنظيمية[54].

- **الاعتماد على إدارة محلية فعالة مع إشراك المواطنين في جهود التنمية:** إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين وتثير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.

- **التكامل والشمول:** التنمية الحضرية عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تهتم بتنمية القطاع الحضري في إطار الوفاء بالاحتياجات التي تتطلبها الأجيال الحالية دون إحداث نقص في

---

[53] لعماري خيرة و اخرون، تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر(1990- 2017)، مجلة العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد03،2020،صص21- 67.

[54] نفس المرجع.

الموارد المتاحة للأجيال القادمة، وبالتالي فهي عملية مستمرة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل شمولي متكامل. ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة (بريطانيا ألمانيا، ايطاليا، هولندا..). ففي فرنسا مثلا ظهر استعماله منذ بداية السبعينات موازاة مع اعتماد الدولة لنظام اللامركزية. فالتنمية الحضرية تطورت بفعل التحولات التي أصبحت تعتري المدن على مستوى تطور وتزايد السكان في هذه الدول وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى، الشيء الذي كان يتطلب مدها بمزيد من المشروعات التكنولوجية والصناعية والسياحية والخدمات الاجتماعية بما يضمن إطار حياة أفضل وجيد السكان، ويساهم في الرقي بالمستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي لهذه المدن.

5- المدينة و التنمية الحضرية :كلمة مدينة مشتقة من كلمة تمدن، تمدن، تمدنا و مدينة و تعني تحضر عكس أو ضد القرية أو الريف، فالمدينة هي ظاهرة اجتماعية و هي ليست مجرد تجمعات من الناس الشوارع... فهي عبارة عن مكان دائم للإقامة و يتميز نسبيا بالكبر و الكثافة، يسكنها أفراد غير متجانسين و هي عبارة عن مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز على حد تعبير "**بارك**". يعرف **Lefebvre. H** المدينة بأنها انعكاس المجتمع في الأرض يغير من بنياتها الفوقية Superstructures وقاعدتها الاقتصادية و علاقتها الاجتماعية[55].

6- : أهم المعوقات التنمية الحضرية :إن معوقات التنمية الحضرية متداخلة ومتشابكة الجوانب ومتعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع و خصائصه وهته المعوقات ليست على درجة واحدة من التأثير على التنمية فإن لها أوزانها و تختلف من ناحية إلى أخرى و يمكن أن نشير إلى أهم هذه المعوقات كالأتي:

1.من الناحية الاجتماعية: من العوامل الاجتماعية التي تعيق عملية التنمية الحضرية نذكر على سبيل المثال، **أولا:** النظم الاجتماعية السائدة (نظام الملكية و القرابة) فنجد النظم

[55] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

الاجتماعية التقليدية تعتبر من أهم المعوقات التنمية الحضرية فرفض الأهالي للهيئات الحكومية و عدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية التي سطرتها الدولة و التي تمس ممتلكاتهم قد ينتج عنه تعطيل و في بعض الأحيان إلى إلغاء البرامج والمشاريع المبرمجة في ذلك المجال . **ثانيا:** النظام السياسي الذي يلعب دورا أساسيا في عرقلة و إعاقة عملية التنمية الحضرية، كما يلعب دورا أساسيا من جهة أخرى في دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال التخطيط الحضري السليم و التكامل و التنسيق من جهة أخرى و عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية، إذ يسمح هذا الأخير بالتخطيط الصائب و الهادف و الموجه للمجتمع ككل، انطلاقا من ضرورة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي و السياسي، و يكون هذا الأخير بمعية الأهالي الذي يجب أن يتكيفوا مع القيم الجديدة[56].

2.من الناحية النفسية:يعتبر اختلاف إدراك الأهداف المسطرة للتنمية الحضرية بين كل من المخططين و المنفذين وأفراد المجتمع من المعوقات الأساسية للتنمية والتغير في نفس الوقت فواضعو البرامج والمشاريع التنموية، إذ يعتقدون أنها (البرامج والمشاريع) مفهومة ومقبولة من الأفراد التي وضعت من أجلهم فبعد مرور وقت من الزمن يتحولون الناس عن هذه المشاريع حجة عن إهمال الجانب الإنساني في هته الأخيرة (مشروعات التنمية) والذي يمثل عقبة في نجاح المشروع المبرمج.فإذا رأينا أن في كثير من المجتمعات النامية يتمتك الناس بالقديم و بكل ما هو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي المجتمعات الصحراوية لكل ماهو جديد.

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية مثلا حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حيث يجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية و المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي. فالإنسان هو غاية أي برامج تنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، ولذلك هو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من المشروعات والبرامج التنموية يكون مصدرها الإنسان نفسه.

[56] عياش حسيبة مرجع سابق.

3. من الناحية الثقافية: العادات إن الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم و التقاليد والأعراف والمعاير المتعارف عليها في المجتمع . فإن اتسامها بالانفتاح والمرونة و تكيفها مع المجتمع الحديث يؤدي بالضرورة إلى دعم سيرورة التنمية بمختلف جوانبها أما إذا اتسمت (الثقافة) بالجمود و عدم المرونة وعدم تكيفها مع المجتمع المعاصر من قيم متجددة و عادات سلوكية فنجد أن هذا الجمود يؤدي بالضرورة إلى رفض التجديد و يؤدي بذلك إلى إعاقة عملية التنمية و يشجع على تعطيلها فالوعي الجماعي وضرورة تقبل برامج التنمية كلها تؤدي إلى تقدم المجتمع المحلي، إذ يتم بذلك إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة في تسطير وتنفيذ البرامج والعمل على إنجاحها[57].

4. من الناحية الإدارية[58]:من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الحضرية نذكر أيضا المعوقات الإدارية:

*التعقيد على مستوى الإجراءات و البطء الشديد في تنفيذ القرارات.

* انتشار اللامبالاة و السلبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

* سيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وصعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية و الإدارية.

* تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ.

* إن وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي و الاقتصادي و هذا هو جوهر عملية التنمية .

* ضعف طرق وسائل الاتصال الكافية و الفعالة بين المسؤولين والعمال داخل الوحدات الاقتصادية و الاجتماعية بين كل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بمشاريع و خطط التنمية.

---

[57] نفس المرجع.
[58] نفس المرجع.

* نقص الأجهزة الفعّالة المتمثلة في أجهزة الرقابة والمتابعة و التنفيذ و التقييم.

* نقص القيادات الفعالة و المتخصصة في تحريك الناس وتوجيههم نحو الأهداف التنموية المشتركة لأن من دورها (القيادات التوعية والترشيد).

* عدم الاعتراف بدور المرأة الفعال و أهميتها على المستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع فهي جزء لا يتجزأ من عملية المشاركة في التنمية الحضرية في نطاق واسع.

5. من الناحية الديموغرافية : تقوم عملية التنمية على اساس برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل خاصة أن دول العالم الثالث تتميز بنمو ديمغرافي كبير و كثافة سكانية عالية و الذي أدى إلى عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة و الإنتاج ومتطلبات هذه الكثافة، هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية[59].

[59] -Patrick Rerat, etalement urbain et mutations demographiques ou le padosce de la densifiction et de la deprise d'une ville-centre, universite de Neuchatel.

المحاضرة رقم05: التخطيط الحضري

تمهيد: يعتبر التخطيط الحضري من المفاهيم المستحدثة في العلوم المعاصرة والذي ارتبط بعديد التخصصات يعمل على توظيف مجموعة من الآليات والإجراءات والتدابير تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى التحكم في الظاهرة الحضرية وتوجيهها من خلال التحكم في النمر الحضري وحل المشكلات الحضرية وتحسين مستوى الحياة في البيئة الحضرية بمختلف جوانبها.

1-تعريف التخطيط الحضري:ومن بين أكثر التعاريف تداولا لمفهوم التخطيط الحضري هو التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية. كما يشير لويس كيبلKooblelewisإلى التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، وإقامة المباني وشق الطرق وتسيير المواصلات وذلك بطريقة تكفل الحد الأقصى من الاقتصاد والملائمة والجمال، ويذهب بوسكوف (Boskoft) إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية[60].ويعرف أيضا بأنه تطبيق رؤية معينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها أي وضع إستراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات أين تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان. كما يعرف أيضا بأنهإستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان وأكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن هذه الإستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية. إذن ومما تقدم فالتخطيط الحضري هو الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها تلبية احتياجات المجتمع الحضري ومتطلباته المختلفة وحل مشكلاته في ظل إمكاناته وموارده المادية والبشرية.

---

[60]عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

2- مبادئ التخطيط الحضري ومتطلباته: يخضع التخطيط كفعل إنساني موجه لتحقيق جملة من الأهداف خلال فترات زمنية محددة إلى مجموعة من القواعد العلمية والضوابط المنهجية حتى تكون هناك فعالية في البرامج والمشروعات التخطيطية، ويتمكن المخططون من تحقيق ما كانوا يأملونه من عملية حصر الموارد البشرية والاقتصادية في بلوغ الغايات التي رسموها، لذلك يقوم التخطيط على مجموعة من القواعد والأسس نوجزها في:

3- مبدأ الواقعية في التخطيط: تأتي واقعية التخطيط بالابتعاد عن الأهداف الخيالية التي لا يكن تحقيقها من خلال الدراسة العلمية المعمقة والدقيقة للواقع المحلي في إعداد الخطط والبرامج أي أن يتم تحديد الأهداف وتصميمها، في إطار الظروف الواقعية للمجتمع، وبما يتفق مع احتياجاته وإمكاناته الفعلية، ومقوماته الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، وواقعية التخطيط تعني أيضا مراعاة التطورات التاريخية للمجتمع (الماضي – الحاضر – المستقبل) حيث يتم وضع الخطة بما يتلاءم مع واقعية المجتمع (الحاضر) مع الأخذ فى الاعتبار ما تم تحقيقه من أهداف (الماضي)، لاستكمال تحقيق أهداف مستقبلية مع مراعاة احتمالات وتنبؤات المستقبل ولا يمكن أن يتحقق مبدأ الواقعية إلا من خلال توفير الإمكانات والموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك وبالمستوى المطلوب وموائمتها مع الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع على أساس علمي وموضوعي دقيق.

4- مبدأ الشمول في التخطيط: يعني التخطيط الحضري الناجح بتغطية كل القطاعات والمجالات الأساسية داخل المجتمع، ويضمن مشاركة كافة الأجهزة والمؤسسات في إعداد الخطط وتنفيذها بشكل متوازن ومراعاة كل العناصر التي تدخل في عملية التخطيط، والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيها. ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي يخطط لها.

5- مبدأ التكامل في التخطيط: يرتبط مبدأ التكامل في التخطيط بمبدأ الشمول بمعنى أن تكون جميع القطاعات متكاملة ومترابطة وظيفيا بشكل يضمن التعاون بينها، كما يجب أن تشمل جميع جوانبها وأبعادها بشكل متوازن دون التركيز على قطاع على حساب الآخر وتغطي كافة المجتمع وفق رؤيا تكاملية وليست تجزيئية، أي أنه كلما كانت الخطة بل شاملة

متكاملة حققت أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة، حيث لا يكفي أن تكون الخطة شاملة لجميع قطاعات المجتمع يجب أن تراعي التكامل والتساند والاعتماد الوظيفي بن هذه القطاعات.

6- مبدأ المرونة في التخطيط: يتوقف نجاح وتنفيذ الخطة على مقدار ما تتصف به من مرونة لتكون درجة توقع تنفيذها، لأن مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة ومسيرة لحل المشكلات الطارئة[61]. ويقصد بالمرونة كمبدأ أساسي في التخطيط، إمكانية التدخل لتغير الأهداف المرسومة أو تعديلها دون الإخلال بالهدف الرئيسي الذي قام من أجله التخطيط، يعني أن تكون الخطط مبنية على كل الاحتمالات والتوقعات الطارئة التي تظهر أثناء التنفيذ، وتكون هناك دائما مخططات تدخل بديلة للتعديل في عملية التنفيذ، كما يجب عند إعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمنية والمكانية، ونقصد بالمرونة الزمنية مراعاة التغيرات الاجتماعية التلقائية التي قد تحدث خلال الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ، أما المرونة المكانية فيقصد بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على مستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستوى المحلى مع بعض التعديلات الطفيفة التي تستلزمها ظروف المجتمع المحلي أو سماته المميزة له.

7- مبدأ الاستمرارية في التخطيط: يجب إدراك أن التخطيط الحضري عملية مستمرة، كما أن التعقيدات والقيم المتغيرة والمتطلبات المتجددة لا يمكن تناولها بتحديد وضع نهائي في خريطة للتطبيق، وبالتالي يجب أن تكون العملية في شكل دورة كاملة تبدأ بعملية التحليل التي يتبعها إعداد الإطار الاستراتيجي الذي يشكل الأساس لعملية التنفيذ التفصيلية، ويتبع ذلك نظام مراقبة يؤدي إلى عملية المراجعة والتحديث الدورية.ويعني أن تكون عملية التخطيط متصلة، أي أن عملية التخطيط هي عملية مستمرة، لا تنتهي بانتهاء الخطة، بل ذلك عمليات غير منقطعة ومراحل متعددة تتدرج من التنفيذ إلى المتابعة والرقابة على التنفيذ فالتقييم، وبمعنى آخر انه بعد الانتهاء من صياغة الخطة وإقرارها لا بد أن تدخل مرحلة التنفيذ، ويلاحظ أن كثيرا من الدول النامية التي تضع خططا للتنمية تهمل الوسائل والطرق

[61] Opcit.

اللازمة لتنفيذ الخطة، مما يترتب عليه ظهور الإخفاقات، وقصور النتائج والأهداف المحققة عن تلك المستهدفة في الخطة[62].

8- مبدأ المشاركة في التخطيط: يقصد بالمشاركة حشد المواطنين وقادة المجتمع المدني وتعبئة وتوجيه جهودهم لدعم ومؤازرة المؤسسات الرسمية والاستفادة منهم في إعداد الخطط وتنفيذها وتقييمها باعتبارهم مصدرا للمعطيات الواقعية حول وضعية المجتمع المستهدف واحتياجاته، ما يؤدي إلى تنمية قدراتهم وتطويرها في مواجهة المشكلات والتصدي لها ورفع مستوى المسؤولية المجتمعية وقيم الانتماء لديهم. ويرى الكثير من المخططين أن فشل العديد من المشروعات التنموية أو الخطط التنموية في المجتمعات النامية بسب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة الخطط، وتأكدوا من أن المشروعات التي يشارك فيها المواطنون تكلفتها أقل من الناحية المالية، كما أنها تحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تضمنتها خطط هذه المشروعات .

9- مبدأ التنسيق في التخطيط: التنسيق يعني تضافر وتكاثف جهود مختلف الأطراف الفاعلة في العملية التخطيطية ورفع دقة وكفاءة وفعالية برامجها، من خلال تنسيق الأدوار بين مختلف الخبراء والمخططين وبين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط وعن التنفيذ وبين الجهود الحكومية والأهلية، وتوجيهها لصالح تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الحضرية.

10-أهداف التخطيط الحضري[63]:تطور التخطيط الحضري بتطور المدن وتوسعها ومع الاتساع الكبير المجال الحضري في العصر الحديث اتسعت أهداف التخطيط الحضري لتشمل كل مناحي الحياة الحضرية بداية بتحديد المشاكل الحضرية ووضع الحلول المناسبة لها بالإضافة إلى التجديد مع مراعاة الحفاظ على التراث الحضري، وصولا إلى تخطيط مدن جديدة وفق أسس وقاعد عصرية حديثة حسب ما يتطلبه التوسع الحضري في العصر الحديث، وفيما يلي سيتم التفصيل في هذه الأهداف الرئيسية.

---

[62] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

[63] -عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

1- التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية: يعتبر التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن من أهداف المخططات الحضرية الرئيسية، إلا أن طبيعة درجة التحضر تختلف من مدينة إلى أخرى بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تؤثر في عملية التحضر والنمو العمراني للمدن والتجمعات الحضرية، ويتحكم في النمو الحضري للمدن نوعين من النمو العمراني هما:

أ. مدن حرة النمو العمراني: تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني السريع والحر، حيث تنمو المدينة في الاتجاهات الأربعة، نظرا لطبيعة الموقع والموضع الجغرافي لهذه الأخيرة، ويترتب على هذا النمو السريع العديد من المشكلات الحضرية، التي تكون من طبيعة خاصة، ولعل أبرزها ما يعرف بالنمو العمراني العشوائي والفوضوي، الذي يجد المخططون صعوبة في التحكم فيه وتوجيهه بالإضافة إلى جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كانتشار أحياء الصفيح، ومشكلات النقل الحضري، وامتداد المجال الحضري وغيرها[64].

ب. مدن محدودة النمو العمراني: يتولد عن هذا النمو العمراني المحدود العديد من المشكلات الحضرية، كظاهرة التكدس السكاني، والضغط على استخدامات الأرض الحضرية، وانعدام الأوعية العقارية، وغيرها، لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن، وفي هذه يكون البحث عن بدائل النمو العمراني، في هذه المدن محدودا[65].

2- التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية: لقد كان للنمو العمراني الواسع مخاطر كبيرة على الموروث الحضاري في المدن نتيجة النمو السكاني الكبير والطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى إزالة بعض الأبنية الأثرية أو التراثية القديمة أو استغلالها بطريقة تشوه فنها المعماري، كما أدت هجرة بعض السكان الأصليين لتلك الأبنية وتركها من

---

[64] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

[65] Opcit.

غير سكن إلى تعرضها للانهيار لعدم الاهتمام بها والمحافظة عليها.لذلك ظهرت في الأونة الأخيرة فكرة التجديد الحضري التي تعتمد على دراسات عمرانية واقتصادية واجتماعية لتلك الأبنية والمناطق المحيطة بها لتحديد الأضرار والمعالجات المناسبة بما يحقق الفائدة من تلك الأبنية، ويبرز أهميتها التراثية وما تتميز به من خصائص معمارية وفنية عن غيرها من الأبنية، والمقصود بالتجديد الحضري هو عملية تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة وإصلاح بنيتها الارتكازية، ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة حلول هي: (الحفاظ، إعادة التأهيل، إعادة التطوير)[66].

3- تخطيط مدن جديدة وفق أسس علمية وأساليب حديثة: يلجأ المخططون في بعض الحالات إلى التفكير في إنشاء مدن جديدة، بسبب عدم قدرة الاحتياطات العقارية للمدينة القائمة على استيعاب الزيادة السكانية للمجتمع الحضري، أو عدم قدرة المدينة القائمة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الموجهة لها، أو بسبب تفاقم المشكلات الحضرية للمدينة القديمة واستنفاذ كل الطرائق والأساليب لتفكيكها، إذ يرى المخططون أن زيادة التعمير سيفاقم من تلك المشكلات . ويجب عند تخطيط المدن الجديدة مراعاة عدة ضوابط ومعايير مستندة إلى أسس علمية وأساليب حديثة حتى تتمكن المدينة من أداء وظائفها وتلبية احتياجات ساكنيها على أحسن وجه وبأعلى كفاءة. يعتبر تخطيط المدن الجديدة أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية أن تتجاوز سلبيات الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة، واستخدام كل التقنيات والعلوم التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرونة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعموما هناك عدة أسباب تحدد الهدف من إنشاء المدن الجديدة منها[67].

- إنشاء عاصمة جديدة لعدم كفاءة القديمة (كمثال) برازيليا عاصمة البرازيل).

---

[66] عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

[67] نفس المرجع.

– إنشاء مراكز استقطاب للتنمية الصناعية في مناطق متخلفة أو بطيئة التطور أو لغرض إعادة توزيع السكان والأنشطة الخدمية والمرافق.

– إقامة مدن نوعية تخصصية كما هو الحال في العديد من دول العالم ومنها الإمارات العربية المتحدة خاصة في إمارة دبي (كمدينة دبي الطبية التي تعتبر من أحدث وأرقى المدن الطبية في العالم والتي تحتوي على الكثير من المستشفيات، والمراكز الطبية التخصصية ومراكز الأبحاث والكليات والمعاهد الطبية، ومدينة دبي الأكاديمية، ومدينة دبي للأنترنيت والإعلام ...الخ).

– إقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى لاستيعاب الزيادة السكانية وخلق أقطاب جذب للهجرة القادمة إليها، كمدينة 06 أكتوبر ومدينة نصر في جمهورية مصر العربية.

11– مراحل التخطيط الحضري[68] :يمر التخطيط الحضري بعدد من الخطوات نوجزها في أربع مراحل كالتالي:

1–مرحلة إعداد وصياغة الخطة: حيث يتم في هذه المرحلة دراسة وتحليل المشكلة المخطط لها، وتحديد الأجهزة الأساسية المشاركة في عملية التخطيط والتي يترتب عليها وضع تفاصيل الخطة وصياغتها في إطارها النهائي وهذا وفق ثلاث مراحل:

– **إعداد الخطة:** وهي أهم مرحلة في التخطيط فهي حجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل الخطة ويتم فيها:

– جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بظروف المجتمع وأوضاعه الطبيعية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحصر الموارد المادية والبشرية بشكل دقيق يسمح بالتقدير الفعلي للواقع وحسن التنبؤ بالمستقبل.

[68] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

– تحديد الأجهزة المعنية بالتخطيط والتي يقع على عاتقها مهمة إعداد الخطة وتنفيذها وتقييمها ويتم توزيع الأدوار بينها وتحديد مهامها ومسؤولياتها وفقا للتشريعات والقوانين.

– تحديد أهداف التخطيط وترتيبها حسب الأولويات ووفق جدول زمني تحدد فيه أجال التنفيذ.

– **تقرير الخطة:** أي إعداد الإطار العام للخطة كمشروع أول يحوي مجموعة من المقترحات يعرض للتشاور والنقاش على اللجان المركزية للتخطيط للاستشارة قبل المصادقة عليه.

– **صياغة الخطة في شكلها النهائي:** في هذه المرحلة تقوم اللجان المركزية للتخطيط بدراسة المقترحات المقدمة إليها بدقة وتقديم تقرير مفصل عن رأيها فيها، بعدها يتم صياغة تقرير نهائي حولها ويتم اعتماده والمصادقة عليه رسميا وإرساله إلى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتنفيذ.

2–مرحلة التنفيذ: يتم في هذه المرحلة ترجمة الخطة إلى تطبيق فعلي على أرض الواقع وتنفيذ البرامج المسطرة حسب محتوى ومضمون الخطة النهائية.تعد هذه المرحلة أساسية في عملية التخطيط، إذ يتوقف عليها نجاح العملية التخطيطية أو فشلها، وترتبط المرحلة بالإجراءات الفعلية في المرحلتين السابقتين، وتتمثل في ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضمانا لحسن تنفيذ البرامج المخططة[69].

3–مرحلة المتابعة والتقييم: تعني متابعة تنفيذ الخطة رصد مستويات التقدم بالنسبة لمراحل المشاريع المبرمجة والآجال المحددة بشكل مستمر، وتتطلب فعالية التنفيذ تحديد العقبات وجوانب القصور التي صادفت عملية التنفيذ وتقويمها بشكل دوري وتحديد نسبة نجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة. يتطلب التخطيط المتابعة المستمرة لجميع مكوناته مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ وتحديد الانحرافات التي قد تبرز بين المخطط والمحقق وكيفية علاجها، كما تتطلب هذه المرحلة وجود عدد من المختصين الذين يقومون ما تم تنفيذه لمعرفة السلبيات وجوانب القصور في الخطة بصفة دورية حيث تتطلب هذه المرحلة إعداد التقارير

[69] Opcit.

الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وتهدف هذه التقارير إلى معرفة العقبات التي ظهرت عند تنفيذ الخطة والأخطاء التي حدثت أثناء عملية التنفيذ وأسبابها حتى يمكن تجنب السلبيات عند وضع الخطة التالية.

12- دور التخطيط الحضري في تحقيق أهداف التنمية الحضرية: تتمثل جهود التنمية الحضرية في تحقيق جملة من الأهداف والمطامح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنظيمية المرتبطة بنوعية وجودة الحياة الحضرية ولا يتأتى هذا إلا من خلال تفعيل دور التخطيط الحضري كأسلوب علمي وعملي دقيق وأداة بالغة الأهمية في تحقيق هذه الأهداف وترجمتها إلى نتائج واقعية، وقياس نجاح البرامج التنموية ونجاعة تطبيقها، ذلك أن رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج غير كاف لتحقيق أهداف التنمية، مالم يفعل العمل بالتخطيط الحضري كأداة لتحقيق التنمية الحضرية وإبراز أهميته في مواجهة تحدياتها. ان نجاح عملية التنمية الحضرية يقتضي ضرورة التقيد بشروط وأدوات وكيفيات ومراحل تطبيقها، والتكيف مع مستجداتها المتغيرة باستمرار، وهذا باعتماد أسلوب التخطيط الحضري كخطة عمل كفيلة بتحقيق أهداف هذه العملية ورصد درجة ارتباط مضامينه بمستويات التنمية الحضرية ومدى نجاحه في دفع وتيرتها، من خلال توظيف مجموعة من الأدوات تعرف بأدوات التخطيط الحضري وهي بمثابة آليات لتحقيق مشروعات التنمية الحضرية ومتابعة تنفيذ برامجها، ممثلة في الجزائر في أدوات التهيئة والتعمير أو مخططات التهيئة والتعمير (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT المخطط الإقليمي للتهيئة العمرانية SRATالمخطط الولائي للتهيئة -PAW المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDALU شغل الأراضي (POS) التي تطورت بتطور السياسة العامة للبلاد وتوجهاتها التنموية[70]. و تعمل أدوات التخطيط الحضري على تخطيط مختلف الخدمات والوظائف والأنشطة الحضرية عن طريق تخطيط استخدام الأرض التي تقع ضمن الحدود التنظيمية التابعة للمدينة، بأسلوب علمى وبشكل يضمن التوازن في توزيع المساحة على السكن ومختلف الإنشاءات والمصانع والمرافق التجارية والخدمات التعليمية والصحية والترويحية والمؤسسات

[70] -لعماري خيرة و اخرون، تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر(1990- 2017)، مجلة العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2020،03،صص21- 67.

الدينية وغيرها، وتحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكاناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات وبأعلى كفاءة نوعية وكمية وتشمل[71]:

– **تخطيط السكن الحضري وما يرافقه:** من حيث اختيار مواقع المناطق السكنية ونمط المباني وتخطيط الشوارع ومواقف السيارات والمساحات الخضراء وتجهيزه بمختلف المرافق العامة.

– **تخطيط الخدمات التعليمية:** من حيث تناسب الخدمات التعليمية وكفاءتها الكمية والنوعية مع حجم السكان الفئة المتمدرسة وتوزيعها بشكل عادل حسب كثافتهم بالإضافة إلى تحسين طاقة الاستيعاب ومعدلات التأطير ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

– **تخطيط الخدمات الصحية:** ما ينطبق على تخطيط الخدمات التعليمية نفسه فيما يخص تخطيط الخدمات الصحية، سواء الكمية من حيث مؤشرات التغطية أو ما يعرف بالكثافة الطبية وتوزيعها بما يناسب كثافة السكان وحجمهم، أو النوعية من حيث نوعية الخدمات العلاجية والوقائية والتأهيلية، كما يهتم التخطيط الحضري باختيار مواقع المؤسسات الصحية وتنوع خدماتها وتخصصها وسهولة ولوج المواطن إليها.

– **تخطيط النقل:** يكون التخطيط للنقل بعد التخطيط للطرق والشوارع والمحطات (محطات التوقف محطات التزود بالوقود محطات نقل المسافرين) ويكون تخطيط خطوط النقل والرحلات بناء على حجم وكثافة السكان وطاقة الاستيعاب بحيث تضمن تغطية احتياجات السكان والأنشطة الأساسية بالمدينة، كما يهتم التخطيط الحضري للنقل بإيجاد بدائل لوسائل النقل الكلاسيكية خاصة فيما تعلق بالنقل الجماعي وإيجاد الحلول لمشكلة الازدحام والاختناق المروري عن طريق تخطيط المنافذ والمحولات.

–**تخطيط الوظيفة الصناعية:** من حيث اختيار موقع الصناعات أو المنطقة الصناعية الذي يكون عادة بعد دراسة دقيقة لأنه مرتبط بمنطقة الأعمال أو النشاطات المركزية ومواقع المواد الأولية وخطوط النقل والأسواق وتكلفة الإنتاج وغيرها.

[71] نفس المرجع.

– **تخطيط الوظيفة التجارية:** من حيث عدد المحال التجارية والأسواق المحلية وتنوعها وكفايتها وتوزيعها بشكل يسمح للمواطن تلبية حاجاته دون عناء، كما يهدف تخطيط الوظيفة التجارية إلى تطوير المدينة عن طريق تطوير النشاط الاقتصادي وتوسيع التبادلات التجارية بها.

– **تخطيط الوظيفة السياحية والترفيه:** يتم تخطيط الوظيفة السياحية بناء على إمكانات المنطقة السياحية الطبيعية والتاريخية، كما يتم تخطيط الخدمات الترفيهية وتوزيعها بناء على حجم السكان وتركيبهم الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[72].

هذا ويساهم التخطيط الحضري في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية، كما يهدف إلى توفير الحلول والبدائل للتحكم في البيئة الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة متكاملة وشاملة من حيث كونه:

– يعتمد على البحث العلمي والحقائق والدراسات الميدانية المكثفة، الدقيقة والشاملة.

– يتضمن أهدافا وأغراضا محددة، واضحة، عملية وقابلة للتنفيذ.

– يعمل على تنظيم وتوجيه وضبط إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي وتعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.

– يأخذ بعين الاعتبار الطاقات والإمكانيات والموارد المادية الطبيعية والبشرية المتاحة ويوازن بينها وبين الاحتياجات المختلفة ويعمل على تنظيم الاستفادة منها والتوظيف الأمثل لها وبأقصى طاقتها وعلى الوجه الذي يحقق أفضل استغلال لها.

– يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية في الخطط والبرامج التنموية وينسق بين المؤسسات والهيئات المحلية والحكومية والشعبية لتحقيق الشمول والتكامل.

[72] نفس المرجع

– يعنى بضبط الاحتياجات الأساسية والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة ووفقا لترتيب سلم الأولويات.

– يعمل على تدريب وتمكين أفراد وجماعات المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط والبرامج التنموية ومتابعتها وتقويمها وتنمية روح المسؤولية وتحرير المبادرات الذاتية في إيجاد الحلول وعلاج المشكلات.

– يعمل على استثمار الموارد حسب نظام الأولويات بالنسبة للمشكلات الأكثر إلحاحا والمرتبطة بمصالح السواد الأعظم من الناس.

– يتسم بالمرونة النسبية التي تسمح بالتطوير والتعديل وفق الظروف الطارئة والمتغيرة وبأخذ بمبدأ التقويم المتواصل على أساس المؤشرات التي تتخذها الدولة لقياس درجات التقدم والتخلف في المشروعات والبرامج والنمو الحضري[73]

ومنه ومما سبق يتضح جليا أن التخطيط الحضري يلعب دورا فعالا في تأهيل المجال الحضري وتوفير الحلول والبدائل من أجل التحكم في البيئة الحضرية ورفع كفاءة أدائها فهو الأداة الأمثل والأنجع والأكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية الحضرية وترشيد جهودها ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، والأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين هما البعد الزمني والبعد المكاني: حيث يتمثل البعد الزمني في سرعة التغير والتطور الذي تسير بموجبه عملية التحضر، سواء في الحركة الديموغرافية وتركز الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة في المدن الرئيسية، أو في تركز الإنشاءات الاقتصادية والبني التحتية والمرافق العامة، والتي يجب أن تواكب هذه الحركة الديموغرافية، وهذا للمحافظة على التوازن الكمي والنوعي لعملية التحضر و أما البعد المكاني فيتمثل في التحول والتغير الذي يحدث

[73] لعماري خيرة و اخرون، تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر(1990– 2017)، مجلة العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد03،2020،صص21– 67.

في المدن واتجاهات التوسع العمراني بهاء ودرجة التنسيق والتكامل في النمو الحضري بين مختلف المدن.

*يتضح مما سبق عرضه أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري كأداة لتحقيق التنمية الحضرية ومواجهة تحدياتها، كما يعد تأهيل الأطر العلمية والفنية في مجال إعداد ورصد وتقييم الخطط الحضرية، وإنشاء المراصد الحضرية وتعزيز المشاركة الشعبية في الإدارة الحضرية، من أولويات نظم التخطيط الحضري المعاصر من أجل تنمية حضرية مستدامة.ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، والأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين هما البعد الزمني والبعد المكاني: حيث يتمثل البعد الزمني في سرعة التغير والتطور الذي تسير بموجبه عملية التحضر، سواء في الحركة الديموغرافية وتركز الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة في المدن الرئيسية، أو في تركز الإنشاءات الاقتصادية والبنى التحتية والمرافق العامة، والتي يجب أن تواكب هذه الحركة الديموغرافية، وهذا للمحافظة على التوازن الكمي والنوعي لعملية التحضر. وأما البعد المكاني فيتمثل في التحول والتغير الذي يحدث في المدن واتجاهات التوسع العمراني بها، ودرجة التنسيق والتكامل في النمو الحضري بين مختلف المدن.

المحاضرة 06:أثر التحول الديموغرافي على العمران

-**تمهيد:**عندما نتحدث عن نمو المراكز الحضرية فإنه يتبادر للأذهان الامتداد الفيزيقي للمدينة بواسطة التزايد المستمر لعدد السكان واستحضار – مباشرة – العمليتين الرئيسيتين المتمثلتين في نمو وتزايد أعداد المدن والبيئات الحضرية. و قوى دفع السكان من المناطق الريفية وقوى جذبهم إلى المدن والمراكز الحضرية. و هو الشكل الذي أثر به التحول الديمغرافي على المدينة، وما أفرزه من مظاهر عمرانية، والاقتصار على مجموعة النظريات والنماذج الديمغرافية بغض النظر عن نظريات النماذج الاقتصادية والنماذج المرتبطة بالتغير الاجتماعي.

1- **النظريات والنماذج الديمغرافية المتعلقة بالنمو الحضري:** وتركز هذه النماذج على أثر التزايد السكاني، وتركيب السكان والتغيرات السكانية وخاصة انتقالهم من المناطق الريفية إلى المدن، ويمكن اعتبار نموذج ديفيس (Davis) مثالا لهذا النوع من النماذج ، ويتلخص بناء هذا النموذج في أن عملية التحضر تتم نتيجة إن التزايد السكاني الطبيعي يؤدي إلى تزايد أحجام المراكز الحضرية مما يؤدي إلى تحول بعض المستوطنات من مجرد قرى صغيرة إلى مدن كبيرة. وإن التزايد السكاني غير الطبيعي ينتج من حركة انتقال للسكان من مناطق إلى أخرى، وتمثل الهجرة من الأرياف إلى المدن أهم جوانب هذه الحركة.ويمكن ملاحظة أن حجم الوحدات المكانية المدروسة له علاقة حقيقية بالدينامية السكانية، وخاصة الأهمية النسبية للهجرات والزيادات الطبيعية، لأنه على المستوى العالمي قد لا تلعب الهجرة لفترة أي دور في التحول السكاني، وعلى المستوى القاري يخضع عملها للزيادة الطبيعية، وعلى المستوى الوطني غالبا تزيد أهميتها خاصة في الدول الصغيرة، وعلى المستوى المحلي فربما تعتبر العامل الرئيسي في التحول السكاني[74].

[74] -Michel Demou, et autre, les theories de la croissance urbaine, revue d'economie politique, vol 212, 2011.

1- نظريات نمو المدينة (الإمتداد الفيزيقي للمدينة): إن الإعتماد على الأيكولوجيا كمدخل منهجي من شأنه أن يتناول المدينة بالدراسة كونها ظاهرة اجتماعية، ويحلل مظاهر تركيبها الحضري وأشكال التأثير والتأثر فيما بين مختلف القوى المشكلة لها، وقد حدث هذه المقاربة بالباحثين إلى تقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية متمايزة عن بعضها وأبرز هؤلاء العلماء بيرجس في 1925. ويعتبر القلب التجاري أكثر مناطق المدينة تأثيرا وتوجيها للجماعات البشرية في بقية المناطق، وذلك أن السكان في الدوائر المحيطة يحاولون غزو منطقة القلب لتحل محل سكان آخرين يتوجهون نحو الضواحي، ويؤدي ذلك إلى عملية فصل اجتماعي بين سكان المدينة، وإن كان يرتبط بأسعار الأرض في المقام الأول، أي بظروف الطلب على الأرض، وتكون المحصلة النهائية ظهور عمليات بيئية كالغزو والتتابع والاستيعاب والفصل حتى تصبح المناطق الطبيعية هي الأساس في تقسيم المدينة وتتصف بتشابه الحياة والمساكن، وتنمى العادات المميزة لها بمضي الوقت[75].

2- نظرية بيرجس (نظرية الحلقات المتعاقبة ذات المركز الواحد) ابتدع بيرجس نظرية تقسيم المدينة، وطبقها على مدينة شيكاغو، وتعرف هذه النظرية بإسم نظرية المناطق الحلقية (الدائرية) ذات المركز الواحد، حيث وضع نموذجا ووصفا بيانيا للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي، وقد عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وقد أكد أن أسعار الأرض وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة وتوضح هذه النظرية أن المدينة تتركب وظيفيا من عدة مناطق متعاقبة بشكل دائري على النحو الآتي:

أ-المنطقة المركزية أو النواة:التي تنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في المدينة، وتتميز هذه المنطقة بأنها أقدم مناطق المدينة، وقد أزيلت المباني القديمة وحلت محلها مباني جديدة، وتقوم هذه المنطقة بالوظائف التجارية والإدارية والثقافية، ونظرا لأفضلية الموقع من حيث سهولة الوصول إليه أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها.

[75] OPCIT

ب-المنطقة الانتقالية أو التحول: وهي التي تحيط بنواة المدينة وتتصف بسوء الأحوال، حيث تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة، ويسكنها المهاجرون، كما تنتشر فيها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية، وهي ناتجة عن التوسع والنمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية، وهي في تغير مستمر، وتتميز بكثافة سكانية عالية وانخفاض ملحوظ في الدخل الفردي وانتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك الشخصي والاجتماعي. وحسب بيرجس فإن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والاحتلال على حساب المنطقة هذه التي تتوسع هي الأخرى وتغزو المنطقة الموالية.

ج-منطقة سكن العمال: وهي خاصة بالعمال وأصحاب المهن، وأولئك الذين يفضلون السكن على مقربة من مكان العمل، والواضح أن قاطني المنطقة الثالثة لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشة أطفالهم ودفعهم لصعود السلم الاجتماعي (الحراك).

د-منطقة سكنية أفضل:وهي خاصة بالطبقة المتوسطة وتوجد بها مساكن خاصة وأخرى مشتركة وتتضمن مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الإقامة، ويسكن هذه المنطقة أصحاب المهن وصغار المنظمين.

هـ-منطقة السفر اليومي أو الضواحي: الضواحي السكنية على الأطراف أو المنطقة التي يسكنها الذين يفدون إلى المدينة في رحلة يومية، أي يقومون برحلة ما بين مكان العمل داخل المدينة والسكن في هذه الأطراف وهم من الطبقات العليا والعليا وسطى، كما يمكن أن تكون هذه المنطقة مقرا لبعض الأحياء المتخصصة وتتكون من عدة نويات مبعثرة تمتد أساسا على امتداد خطوط المواصلات الطويلة التي تخترق المدينة. لقد أوضحت هذه النظرية أن المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر وتمثل هذه الحلقات الخمس مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهنا نجد بيرجس يتخذ من فكرة النمو والتوسع ليدرس عمليتي الغزو والاحتلال، أي أن توسع منطقة الأعمال المركزية يؤدي إلى غزوها للمنطقة الثانية، وتوسع هذه الأخيرة يؤدي إلى غزو الثالثة، كما أوضح أنه كلما ازدادت المسافة بعدا عن مركز المدينة، كان هناك ميل نحو زيادة أحجام القطع الأرضية، وانخفاض في كثافة التملك[76].

[76] Opcit.

ولكن هذه النظرية – نظرية بيرجس – تنطوي على وضع مثالي نظري حسب صاحبها، وأن مدينة شيكاغو التي استمدت منها هذه النظرية يقترب نمطها من هذا الوضع، ولذا فهو كان يتوقع أن يجد اختلافا وتعديلا في فكرته إذا طبقت على المدن الأخرى.إن فحوى هذه النظرية يعتمد على أن نمو المدينة يتجه من الداخل نحو الخارج وأن نطاقاتها الدائرية تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، وينبغي أن يكون واضحا أن نظرية بيرجس في النمو الحضري تنطبق على المدن الغربية فقط التي توجد في أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا، وأما في القارات الأخرى فإن الوضع يختلف حيث توجد إحدى المساكن في منطقة الأعمال والتجارة والأحياء الوسطى كما توجد الأحياء السيئة ومدن الصفيح على الأطراف.

3- نظرية القطاعات:بعد بيرجس اقترح هويت (Hayt) نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات – كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية بيرجس – حيث أدخل القطاع كبديل لمفهوم الحلقات والدوائر المتتابعة، وتفترض هذه النظرية أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر المناطق الحلقية التي أشارت إليها نظرية بيرجس وهي في هذا تلتقي في الواقع، والنمو يتجه صوب الأطراف، لأن الوظائف الأخرى الداخلية قد تنمو خطيا في نفس الاتجاه الخارجي، وإزاء تحليل هويت لنمو المدينة أوضح أن تحديد سكن القطاعات أو سكن الطبقات الاجتماعية تعتمد على القيم الايجارية، وقد درس بصفة خاصة متغير الدخل، واتضح له أن ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد، وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف، وهذه المناطق السكنية تنقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة[77]:

*قطاع الإيجارات المنخفضة، ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة.

*قطاع الإيجارات المتوسطة، ويضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة.

*قطاع الإيجارات المرتفعة، ويضم الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة.

[77] -Michel Demou, et autre, les theories de la croissance urbaine, revue d'economie politique, vol 212, 2011.

كما أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، ونظر إلى المدينة كدائرة، وإلى المناطق المختلفة كقطاعات، كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى الخطوط الأقل مقاومة. لكن هذه النظرية تتميز بمحدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط أيكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة.وعلى العموم فإن هذه النظرية تضع أسسا هندسية صارمة لنمو المدن، ولكن الواقع غير ذلك، حيث أثبتت الدراسة الميدانية لكثير من المدن أن لكل مدينة حديثة أو حتى قديمة شخصيتها ومناطقها الخاصة، كما أن لكل منها منطقة قلب مركزي له ملامحه المميزة وتتركز به التجارة والإدارة ونهايات الطرق المؤدية إلى المدينة، وتمتد الأحياء السكنية بالابتعاد عن هذا القلب وعلى محاور الطرق الرئيسية ولكل حي من هذه الأحياء منطقة تجارية مصغرة خاصة به.

4- نظرية النويات المتعددة: تقوم هذه النظرية على أساس أن الكثير من المدن – في نمط استعمالها للأرض – لا تبنى حول مركز واحد فحسب، بل حول عدة مراكز أو أنوية قد تبدأ من عمق المدينة، وقد تنمو مع نمو المدينة واستمالتها للهجرة والتخصص، وتنطبق نظرية التعدد النووي بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى والمدن الصغيرة المجاورة التي تحتوي كل منها نواة صغيرة للنمو في داخل المحيط الحضري في النهاية، ويمكن أن تنطبق هذه النظرية على كثير من مدن آسيا وإفريقيا والتي تتصف على الأقل بوجود نواة أوربية وأخرى وطنية، ومن أمثلة تلك النويات:نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة[78]. نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.نواة الصناعات على أطراف المدينة.وقد كشف لنا عن جانب آخر من مسألة تعدد النويات حينما أشار إلى اختلافها من ناحية العدد، نظرا لتباين التطور التاريخي من مدينة لأخرى وتأكيدها لتمددها وتخصصها تبعا لكبرها، ولقد تحول الباحثان بعد ذلك إلى مناقشة توزيع المناطق السكنية حول النويات المؤثرة في النمو الحضري، فأوضحا أن بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط، وبعضها الثالث لذوي الدخل المرتفع.كما يبدو واضحا من النظرية أن وظائف محددة مثل الصناعة الثقيلة تميل إلى الظهور على امتداد الجبهات

[78] OPCIT.

المائية ومواقع السكك الحديدية منفصلة بذلك عن الأحياء السكنية الجيدة، بينما تميل الصناعات الخفيفة مثل الملابس إلى الاستفادة من المواقع المركزية والأحياء السكنية وما إن تستقر بعض الأنشطة الحضرية حول النويات الثانوية حتى تتحول إلى حي مميز وظيفيا ينمو ويتوسع هو الآخر.كما أن هناك أربعة عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة في المدينة هي:

1- تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة، توجد في أجزاء محددة من المدينة، مثلا:

منطقة الأعمال المركزية التي تتطلب سهولة في الوصول إليها.

2- تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد -تجاورها - كما هو الحال في الصناعة ومحل إقامة الطبقة العاملة.

3- تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة، وأن يكون تأثير بعضها سلبيا، الأمر الذي يقلل من احتمال تواجدها في مكان واحد كما هو الحال في تعارض تجاور المصانع لمساكن الطبقة الراقية.

4- لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة الشيء الذي يدفعها للبحث عن مواقع أقل مرغوبا فيها وذات إيجار منخفض، ومن أمثلة تلك الأنشطة:

مناطق التخزين التي تقع في المناطق الفقيرة الهامشية.والواقع أن ما نظرية من تلك النظريات تنطبق على مدينة معينة انطباقا كاملا بل يوجد في معظم المدن أكثر من نموذج أو نمط من استعمال الأرض، وكلما استطعنا أن نتفهم تلك النماذج والأنماط كان في إمكاننا أن نقيم التطلعات المستقبلية للمدن وترتيب أجزاءها[79].

[79] -عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

3- آثار التحول الديمغرافي في تشويه العمران:

1- آليات تأثير التحول الديمغرافي في التشوه العمراني : في غياب التخطيط الاجتماعي، وتحت الضغط الديمغرافي المستمر، وغير المتوقع وغير المحسوب له قبل حدوثه في المجال الحضري، ينمو العمران ويتطور ويتشكل بنفس سرعة السكان في المجيء ولكن بطريقة مشوهة، حيث تفقد العمارة عناصرها الأساسية، وتتخذ طابع المأوى فقط في عنصرها الوظيفي، إذ تفقد عنصر المسكن البشري بكل ما يحمله من وظيفة ومتانة واقتصاد وجمال، ويقع التشوه العمراني بفعل التحول الديمغرافي عادة على مستويين اثنين:

***المستوى المعماري:**تستظافر الأسباب الاجتماعية كعلاقات الجوار والأمن والاقتصاد وغيرها مع العنصر الديمغرافي لتنتج وضعا مختل التوازن حيث أن حجم الأسرة المتزايد عادة والذي يصل إلى 7 أفراد في المسكن على مستوى الوطن – على سبيل المثال – وقد يزيد ، لا يستوعبه المسكن – في ظل القدرة المادية والشرائية المتدنية للسكان – سواء في المساحة أو عدد الغرف، وهو ما يدفع بالكثيرين إلى البحث عن مأوى بطرق شتى قانونية، غير قانونية، كالاستلاف من الغير لمدة معينة، أو الكراء أو الشراء في بعض الأحيان لأولئك المضطرين الذين لم تتح لهم فرصة مشروعة للحصول على مسكن سيما العائلات الجديدة من الشباب ... ولذا فإن إشكالية عدم الاستقرار تظل واردة ما دامت العائلة تشهد تحولات اجتماعية تتعلق بعدد الأفراد[80]. هذا من جهة ومن جهة أخرى يعمد آخرون إلى تحوير المجال العمراني، ففي المجال الداخلي، وحسب د. بلقاسم ذيب فإن هذه التحويرات تتخذ صورا مختلفة المحاولة المستعمل الانسجام مع الغلاف المعماري والاستيعاب حجم الأسرة ولو بالتضحية بمجال حيوي في المسكن، حيث يتراجع العنصر المعماري المتمثل في الحوش، ووسط الدار، والصحن، والذي كان يلعب دورا اجتماعيا ووظيفيا مناخيا (خاصة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد...)، وحلول النظرة الاقتصادية للمجال، وإدخال أنظمة إنشائية جديدة تحكمها مقاييس تقنية تتعلق بأبعاد الجدران وأحجام الغرف، وأنظمة قاسية للهياكل تسمح بسرعة الإنجاز، والتي تم بواسطتها إنجاز معظم المناطق الحضرية للسكن

[80] -Patrick Rerat, etalement urbain et mutations demographiques ou le padosce de la densifiction et de la deprise d'une ville-centre, universite de Neuchatel.

الحديث التي كان لها الأثر السلبي على تجميع أفراد العائلة الكبيرة والتواصل بينهم، كما كانوا عليه من قبل، حيث حدد المسكن لحجم عائلي متوسط من (76) أفراد، كما أن قيمة الدار ، كإنتاج ذاتي للمستعمل تفقد قيمتها الاجتماعية والثقافية وتحد من طموحات الفرد وتكبح نمو العائلة.كما أن الطبيعة القانونية للمسكن تحد كثيرا من صلاحيات المستعمل في التصرف في مجاله الخاص وخوفا من الإجراءات القانونية تتحول ردة فعله إلى مقاومة ذاتية تتمثل في الحد من نمو حجم العائلة والاستعانة بالأهل لضمان مجال آخر يأوي بعض أفراد العائلة، وانتظار الدور للحصول على مسكن آخر بواسطة عائلة جديدة (عائلة الابن المتزوج التي يمكنها إيواء بعض أفراد العائلة كالأم ولو مؤقتا ...)، وكثيرا ما تظهر المعاناة في شكل آخر وهي أن السكن تحت سقف يمتاز بالملامح الحديثة في كل ما تلم عنه من خصائص مادية وسلبيات نفسية اجتماعية.أما في حالة عدم الخوف من الإجراءات القانونية فإن الأسرة وإن لم تجد مكانا آخر ملائم لحجم أفرادها وتطلعاتهم كشراء بيت فردي أو قطعة أرض وبناءها، فإنها تعتمد إلى أمر آخر وهو تغيير المجال الداخلي باستحداث مجالات إضافية عادة تكون غرف نوم، وهذا محاولة من المستعمل من التكيف مع المجال في حدود ما يسمح به النظام الإنشائي وموارده المادية وكثيرا ما يلحق هذا التغيير تشوها على المستوى الخارجي، حيث أن المستعمل الذي يقوم بغلق الشرفة ويحولها لغرفة نوم أو مطبخ أو ما شابه ذلك، يصنع مجالا آخر غير متناسق لونا وشكلا وحتى مادة في الواجهات وينتج هناك تلوثا بصريا لا يعكس القيمة الحضارية لهذه المجمعات، ولا الصورة المعمارية التي تروق للناظر في معظم النواحي كاللون ومواد البناء والتضارب في الأشكال، باعتبار أن المجال بجزئيه الداخلي والخارجي هو وحدة متكاملة.كما يسجل د. بلقاسم ذيب في أطروحته – من خلال أطروحته التي تناول فيها مدينتي بسكرة وباتنة بالدارسة، حيث وتحت وطأة الحجم العالي لأفراد الأسرة تنشأ لديهم حسب التملك للمجال الخارجي – يسجل تعديا صارخا على الإنسان من قبل الإنسان على مستوى المساكن الجماعية[81]، هذا زيادة على خرق القواعد العمرانية المتعلقة على الخصوص بالمصلحة العامة أو المجال العام الذي يعتبر قانونا وعرفا تحت استعمال الأفراد، غير أنه لاحظ أن تلك القواعد لا تخرج من الظل لتطبق نظرا

[81] –عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

الأسباب تصب في خانة المرض الاجتماعي أو الخلل في منظومة بأكملها. ومن ضمن ما سجل – من خلال دراسته – كشاهد على ذلك، استغلال السطح– في المساكن الجماعية – الموجودة فوق الرواق المعد في أصلح لحركة الراجلين والمحلات التجارية الموجودة بالطابق الأرضي، إذ يقدم مستعملو شقتين متقابلتين في جناح من العمارة على بناء ذلك السطح وتحويله المسطحة قابلة للاستعمال مع شق الجدار الخارجي للمبنى على مستوى الشرفة، وفي الجهة المجاورة يعمد مستعمل آخر نشق الجدار بنفس الطريقة وزيادة ارتفاع السطح ليجد مكانا لخزن الماء الذي يظهر وبكل وضوح على الواجهة، علما أنع استغل الرواق بالطابق الأرضي الموالي لمرآبه.

بينما الصورة الثانية فتتمثل في احتلال المجال الخارجي والتعامل معه وكأنه ملك للشخص الذي يستغله كمساحة خضراء أو كمرآب السيارته أو مدخلا لمحله، دون مراعاة لما ينجر عن ذلك من تشويه للمجال واستهلاك للمساحة الخضراء التي كان من المفروض أن تكون بدلا عن ذلك.وفي مدينة بسكرة سجل الدكتور صورة لاستغلال المجال الخارجي بصورة عشوائية لا تزيد إلا في تدني قيمة المجال – رغم أنه كان بالإمكان الاستغلال الأمثل لهذا المجال من قبل المستعملين كمساحة خضراء – حيث يحدد ويسيج بباب، ومن ثم تغطيه جزء كبير من الواجهة لحساب مستعمل واحد، أو محاولة استغلاله فوضويا مما يزيد في تشويه منظر الواجهة أو يحول ذلك المجال البؤرة تجمع فيها القمامة[82]. إن صورا كهذه لسلوكات مستعملي المجال قد نجد لها مبررات في عملية تخطيط المسكن لكن ذلك لا ينبغي كونها تؤثر وبشكل ملحوظ على البيئة الصحية، حيث يكرس التلوث البصري عند تغيير الصورة المرئية للإنسان في هذه البيئة، فضلا عن الأشكال والمواد والألوان غير المنسجمة مع البيئة المدركة، وذلك ما يفضي للاكتئاب والقلق مما يزيد في عزلة المستعمل وهجران المجال ومن ثم إهماله.هذا من جهة، من جهة أخرى وعلى مستوى التجزئات، يفتح المواطنون الباب واسعا لتجزئة المساحة الممنوحة وبيعها أجزاء، حيث أن المستعملين الذين لم يتيسر لهم إنجاز تلك المساحات يعمدون لتجزئتها وبيع جزء منها لضمان إنجاز الجزء الباقي مع أن التجزئات تقسم وتباع بعد طول تفكير ودراسة للوصول إلى تنظيم عمراني جيد

[82] نفس المرجع.

لا يشوبه أي تشوه، لكن هذه التجزئة من قبل المستعملين تصنع مجالا يشغله ذوو الميول التجارية، فيعمدون إلى التجزئة وتحقيق الميول حتى وإن لم يكن المكان ملائما لذلك سواء من الناحية الصحية أو الجمالية. وفي حالة العائلة الممتدة كثيرة العدد أو الأسرة التي يتزوج أبناؤها ويظلون مقيمين في نفس المسكن فإن التجزئة يستغل بشكل أفقي حيث ينجز على نفس المجال مسكنان متجاوران بمدخلين منفصلين وجدار مشترك يفصل بينهما، كما يمكن لكليهما أن يستفيد من الإضاءة والتشميس والتهوية من خلال فناء مشترك يربط بينهما عادة مدخل يمكن استعماله في حالات معينة، وقد يستغل بشكل رأسي حيث يفرد مدخل موحد في أغلب الأحيان يؤدي إلى بئر السلم الذي يفصل بين طابقين (أرضي وعلوي) دون تجزئة قطعة الأرض ويبدو هذا حالا لا يخرق القانون التنظيمي للتجزئة، لكن في الواقع هذا الإنتاج المعماري في الواقع لا يمتثل لبعض القواعد المسطرة للتنظيم خاصة منها تغيير الواجهة وتجاوز الارتفاعات المحددة، فضلا عن تحويل وظيفةالطابق الأرضي، وتغييب المساحة الخضراء من الواجهة الفيراندا)، وكذا عدم احترام معامل الاستهلاك الأرضي، مما ينقص من القيمة الصحية للمسكن. ومادام نموذج العائلة الممتدة يحظى بالعناية في المدينة الجزائرية كذا كما له من مزايا كثيرة كالأمن والاقتصاد التي تتجسد في التعاون على مغالبة أعباء الحياة الحضرية، هذا فضلا عن الجانب القيمي والأخلاقي في المجتمع – فإنها – المدينة– ستظل تشهد إنتاجا معماريا بهذه الصفة من الاستغلال للعقار. وهكذا تظل العلاقة بين الإنسان والمكان في جدلية مستمرة ففي الوقت الذي يحافظ فيه الفرد على العدد الكبير لأفراد أسرته يصطدم مع الواقع المعماري الذي لا يستوعب هذا العدد فيعمد إلى تحوير المسكن وتحويل الوظائف والاستحواذ على المجال الخارجي بشتى الطرق تكييفا مع الوضع القائم، ويتحول بموجب ذلك المعمار إلى مجرد مأوى لا يلبي إلا الجانب الوظيفي في غالبيته على حساب الجوانب الأخرى، وما ينتج هو نسيج عمراني يفتقر للتناسق سواء في طريقة الإنجاز أو مواد البناء، أو الأشكال العمرانية، ناهيك عن النمط المعماري الذي لا يستوعب كل الحاجات الإنسانية[83].أما على مستوى التنظيم العمراني فإن التحول الديمغرافي بشكليه – النقصان والزيادة – يؤدي إلى تشوه عمراني بالغ الخطورة، حيث أن التحول بالنقصان سواء بزيادة الوفيات (بسبب الأمراض والأوبئة والحروب ...) أو عن طريق الهجرة ومغادرة

[83] نفس المرجع.

المكان، حيث يخرج السكان، فيظل العمران مهجورا وكثيرا ما يتعرض للإهمال تصاحبه في ذلك عوامل التعرية الطبيعية فتؤول السكنات إلى السقوط والزوال، وكمثال على ذلك نجد في الجزائر القصور الموجودة في ...؟ بينما التحول بالزيادة الذي ينجم خاصة عن الهجرة والنزوح، فهو الأخطر على التنظيم العمراني[84]، نظرا لما تنطوي عليه عملية الهجرة والنزوح والانتقال المكاني من مظاهر مادية ونفسية وقيمية، ذلك أن تغيير البيئة من شأنه أن يفرز مظاهر سلوكية تستهجن عادة في المحيط الجديد، نظرا لما تصنعه من تشوه على الصعيد العمراني والمعماري، حيث وفي غياب التخطيط والتوجيه الجمعي يظهر التعارض بين المصالح الشخصية ومصالح الجماعة في المواقف الاجتماعية المتعلقة بالتنظيم العمراني، وحين لا يواجه الفرد أو النازح من الريف أو المرتحل من البادية أثناء استقراره بالمكان مشكلة الاختيار بين مسايرة مصالحه وأهدافه الشخصية أو إخضاع مصالحه الخاصة لمصالح الجماعة أو الأفراد الآخرين ورفاهيتهم، فيؤسس مسكنه بطريقته الخاصة تماشيا مع ظروفه الاقتصادية – وهي متدنية عادة – حيث يضع اليد على أرض لم تخطط وتقع عادة على أطراف المدينة وهي الأقرب إلى موطنه الأصلي، ينشئ كوخا متواضعا، أو ينصب خيمة – إن كان بدويا – ويستحوذ على ما حولها من مساحة لمواشيه وحيواناته وبعض أغراضه، وفي ذات الوقت يرمى بنفاياته خارج المجال، وبمرور الزمن يزدحم المكان بالوافدين من واضعي اليد، وفي غياب ترشيد الاستقرار بالمكان وفي غياب التخطيط ومعالم الطرق والأرصفة تتباين المساحة المستحوذ عليها من طرف كل ساكن، كما تتباين الواجهات، وتتباين وسائل الإقامة بين من ينصب الخيمة المصنوعة من الشعر إلى البناء بالطين والحجر والصفيح أو الإسمنت، وحتى بعد تدخل الجهات المعنية بالتنظيم العمراني تسوى الوضعية القانونية للعقار المستحوذ عليه، لكنه يظل يحتفظ بشكله القديم، الدائري أو المستطيل أو المربع ..... وربما يظل الكوخ أو البيت القصديري على حاله مادام صاحبه ذا دخل محدود ولما تنمو المدينة وتمتد عمرانيا وتلتهم المكان، فإن هذا التنظيم العمراني يظل جيبا قرويا يحمل بصمات أصحابه الأصليين وشاهدا حقبة تاريخية معينة.وإزاء هذا التنقل الأيكولوجي يتحرك الأفراد بين موقع فيزيقي لآخر، وفي غياب التخطيط الاجتماعي

[84] -Patrick Rerat, etalement urbain et mutations demographiques ou le padosce de la densifiction et de la deprise d’une ville-centre, universite de Neuchatel.

الحضري[85] يكتظ السكان في مجال ضيق والذي يمثل عادة النقطة الأقرب إلى وجود الماء أو الأقرب للوصول إلى المدينة، دون تجانس من حيث المستوى الثقافي والمهني وكذا الانتماء الاثني ودون خطة شاملة للمجال العمراني تمتص رغبات كل السكان، تحصل المضاربة العمرانية، ويتنصل كل فرد من كل الضوابط والقيود التي تفرضها قواعد تعمير المجال، فأول مظهر يبدو هو التلقائية في التعمير حيث يبني كل ساكن مسكنه في موقع حسب ذوقه، يجعل وجهته كيفما شاء وواجهته كيفما شاء وكذا مواد البناء حيث قد نجد في المعمار الواحد كل أصناف مواد البناء مما يفقده كل مسحة من جمال ولأن المسكن أنجز بمواد غير متينة فيظل لفترة طويلة في مرحلة الإنجاز دون أن يكتمل وتتخلل هذه الفترة عمليات الصيانة والترميم والإضافة خاصة أن السكان يعمدون عادة إلى بيع جزء من العقار الإنجاز الجزء الآخر فينتج في النهاية تجمعا تمتاز بناياته بصغر المساحة، لكن ذو الأصول الريفية عادة يميلون إلى تشكيل الأسر الممتدة بدلا عن النووية، فيتزوج الأبناء في نفس المسكن ويكتظ المكان بالأفراد وبالتدريج يعمد الساكن إلى احتواء الفضاءات الخارجية المحاذية لمسكنه لربط مواشيه أو وسائل تنقله أو حتى لوضع دلو القمامة، وفي هذه الأثناء – مع الحاجة إلى فضاء يحتوي الأفراد – يغيب عن فكره إنشاء مساحة خضراء بل كل ما شغله هو الاستحواذ على المجال الماثل أمامه وضمه بمرور الزمن إلى ممتلكاته الخاصة، ولذا في نهاية الأمر ينتج لدينا عمرانا تتنوع فيه أنماط البناء، وتختلف فيه مواد البناء، يخضع فيه تخطيط الشوارع إلى التلقائية، والتي تتفرع عنها الشوارع الحادة والضيقة والملتوية، والممرات والممرات المغلقة .... وكل أصناف مجالات المرور التي تصعب عملية السير أكثر ما تكون قد نشأت لأجلها أصلا، فالأرصفة تغيب معالمها في هذه الأثناء، وكل عناصر الطريق لا يبدو لها أثر إزاء هذا، وأحيانا تجد شوارع لا تدخلها السيارات أبدا ليس لأنها غير معبدة فقط بل لأنها لا تتسع لذلك وإن اتسعت فهي غير مستقيمة، ففي التجمعات العمرانية المشوهة قد تصطف المنازل على شارع ما مع وجود منازل شاذة تخرج عن مستوى الاصطفاف إلى غاية ثلاثة أمتار، وهذا النوع من الشوارع، خاصة إن كان في قلب التجمع العمراني يسبب أعقد المشكلات إزاء تهيئة المجال خاصة بالماء والغاز والصرف الصحي،

[85] عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

وهو ما يفسر تأخر العملية لسنوات عدة وهو ما يزيد أيضا في المظاهر السلبية كالاكتظاظ العمراني حول مصدر الحياة دون تنظيم وكذا قذارة الشوارع، حيث أن السكان يضعون فتحات أسفل جدار الواجهة أو ينشئون ميزابا من أعلى تتدفق منه المياه القذرة باتجاه قارعة الطريق، وهو ما يؤدي إلى إعطاء منظر مشوه ومقزز للشارع، إلى جانب ذلك فإن المراحيض إما أن ترمي مخلفاتها في آبار تحفر خصيصا لذلك وسط الشوارع وإما أن ترمي بها في دلو القمامة وهو ما يسبب أصعب الأمراض، ولذا فإن هذه المناطق المشوهة تشكو عادة من تردي الأحوال الصحية، من جهة أخرى فإن هذه المناطق المشوهة تشكو عادة من انعدام الكهرباء وبالتالي فهي تفتقر إلى الإنارة العمومية مما لا يسمح لها بمواكبة الحياة وإنجاز الأعمال إلا مع إشراقة الشمس. إن اكتظاظ المجال بالمباني المكتظة بالسكان من شأنه ألا يدع حيزا آخر للمرافق العمومية، كوجود المدرسة والمستشفى، وحتى إنشاء محطات تحويل الكهرباء التي من شأنها خدمة السكان في بيوتهم، ولهذه الأسباب وغيرها تجد هذه المناطق المشوهة عمرانيا متخلفة في كل مجالات المعيشة سواء السكنية والصحية والتعليمية وغيرها. إذا كان النمو الديمغرافي[86] الطبيعي يؤدي بالساكن حتما إلى تشويه الفضاء المسكون بتحوير الوظائف وتحويل الواجهات واحتلال المجالات الأخرى فإن النزوح الريفي والاستقرار البدوي من شانه أن ينشئ عمرانا مشوها منذ البداية، وذلك بنقل ثقافة المجتمع الأصلي إلى المناطق الحضرية وغرسها بالقوة، ذلك أن توحيد وجهة الواجهة لكل السكنات أمرا بالغ الصعوبة، وترميم المسكن أو إصلاحه هو أصعب من هدمه نهائيا، وحصول التجمع العمراني على كل الخدمات هو أصعب وأعقد أمر في ظل نظام الشوارع والمباني الفوضوية والمشوهة.كما أن التشوه الناجم عن النمو الديمغرافي قد يقضي عليه بقوة القانون حيث يلجأ القائمون على التنظيم العمراني إلى الساكن وإجباره بقوة القانون إلى إعادة المجال المسكون إلى طبيعته الأولى، بترك ما استحوذ عليه.... بينما تكمن الصعوبة في التجمعات التي جاءت عن طريق النزوح الريفي، ذلك أن إجراءات الإصلاح هي أصعب من إجراءات الهدم والإزالة.

---

[86] -Patrick Rerat, etalement urbain et mutations demographiques ou le padosce de la densifiction et de la deprise d’une ville-centre, universite de Neuchatel.

2- الآثار العمرانية الناجمة عن التحول الديمغرافي:

1-النمو العمراني التلقائي:إن التوسع الحضري غير المخطط والتلقائي يعتبر ظاهرة عامة تميز المجالات الحضرية في البلدان النامية، وهي ناتجة عن المعاملات العقارية غير المشروعة بين المواطنين وتشيد المساكن دون التقيد بمعايير البناء والسكن الحضري، وغياب المراقبة، ولهذا فإن مساكن هذه المناطق تبقى بدون تجهيز لمدة معينة، وتجهيز بصفة بعدية بالمرافق الضرورية من طرقات وماء وكهرباء وقنوات تطهير وغيرها. إن هذا الوضع يعكس الخلل الواضح الذي تعيشه هذه المراكز من حيث إمكانياتها الاقتصادية في توفير مناصب الشغل وإمكانياتها الاجتماعية من حيث توفير الشروط الضرورية للعيش وفي مقدمتها المسكن. وهذا الخلل لا يؤدي إلى التوسع الحضري التلقائي فقط، وإنما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في تسيير المؤسسات الحضرية نفسها، وأن النمو الديمغرافي الذي تتميز به العائلة المهاجرة يلعب دورا مهما في هذا التوسع، وذلك بسبب التزايد السريع للحاجة إلى المسكن[87].

2- الاختلال المرفولوجي العمراني:

أ- تعدد أشكال النمو العمراني:لقد تبين أن النمو غير الاقتصادي والاجتماعي، هو في الواقع يمثل نوعا من النمو الغير المخطط، تجده يتخذ أشكالا من النمو الحضري لا تتلامم مع احتياجات الوافدين إلى المدن، وهذا ما يخالف علم التخطيط الحضري باعتبار أن المهاجرين يرغبون في الإقامة بالمناطق التي تتوفر فيها – إلى حد ما – بعض الخصائص التي تتطلبها علاقاتهم مع الأماكن القريبة من سوق العمل المتاحة في المدن، ومن ثم فإن المنطقة المفضلة لدى المهاجرين في المدينة تتسم بما يلي[88]:

– موقع ملائم تتوفر فيه وسائل النقل الدائمة، وتتواجد مثل هذه المواقع في المناطق القريبة من الطرق العامة لتوفير وسائل النقل التي تعمل على تسهيل مهمة سكانها في التنقل من موقع السكن إلى موقع العمل.

[87] Opcit

[88] عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

– إقامة لا تتطلب من المهاجر أن يلتزم بها حيث لا تكون لديه ارتباطات قوية، وليست لديه أدنى المسؤوليات ولا يتطلب استيعاب ممتلكات منقولة تعمل على ارتباطه بمكان الإقامة.

– إن تجمع أعداد كبيرة من المهاجرين في مناطق كثيرة ما تصبح هذه المناطق في المدن إضافات سكنية غير مرغوب فيها من طرف المدن باعتبارها مناطق متخلفة غير مخططة ومن ثمة يتضح أن النمو ف غير المخطط للمدن يحتوي على عدة أنماط من النمو.

ب–النمو الشريطي:ينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال تحويل الأرض الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني، وهذا في غياب السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن، كما أنه ينتشر على أطراف الطرق الرئيسية للمواصلات وخطوط السكك الحديدية المؤدية للمدن، وأن انتشار النمو الشريطي في المدن يؤدي إلى إفراز مشاكل اجتماعية واقتصادية، تتطلب منذ البداية موقفا صارما وحلولا حاسمة لإيقافه، وإلا تحولت الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن إلى مناطق سكن للمهاجرين وهذا يزيد من مطالب سكانها بالنسبة للمرافق العامة والخدمات الاجتماعية، وهذا أمر قد يفوق الإمكانيات المادية المتاحة للمدن[89].

ج– النمو الحضري الخطي:يعتمد النمو الحضري الخطي في انتشاره على حركة واتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى وهذا من خلال امتداد الطرق التي تربط فيما بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على شكل عنقود، وذلك على امتداد الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات الرئيسية التي تتقاطع فيها مع مراكز سكانية ريفية وذلك على طول المحاور العديدة والمختلفة.

د– الاندماج الحضري:للاندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي إذا ما ترك وشانه دون تدخل حيث يؤدي في النهاية إلى انتشار الاندماج الحضري، بصورة تدريجية حتى يتم اندماج المدن المجاورة ببعضها لتصبح منطقة حضرية واحدة.ويتضح في هذا المجال أن الوضع السيئ لأحوال المدن في العالم الثالث كان سببه ظاهرة التضخم الحضري الذي نجده يعوق كل الإمكانات المادية المتوفرة لدى المدن، كما أنه كان سببا في تعرض أعلب المدن

[89] نفس المرجع.

إلى نمو غير مخطط وكان من نتائجه ظهور المناطق السكنية الحضرية المتخلفة وانتشارها بشكل واسع.

3- تعدد أنماط البناء في التجمع العمراني:إن النظر إلى العمران وأشكال التجمع كبنى مادية للفئات والمجموعات السكانية التي تنتظم بها الواقع، يوضع كيفية توزيع أنماط البناء على مساحة المجال، وحيث أن الهجرة الواسعة والمنتقلة أحيانا تؤدي إلى ظاهرة ساهمت في تعدد أصول ومشارب القادمين، أي في ضعف التجانس الاجتماعي والاقتصادي للساكنين ضمن مجال واحد، وهو ما ساهم في تدهور وتفكك المدن – وفي بلدنا أدى إلى تحطيم الفضاءات التقليدية الحميمة فيها –.وهذا ما يطرح وجها آخر لعلم الشكل يتعلق بالطبقات من حيث ترتيبها المادي واستعداداتها وتنقلاتها في المكان، فتخلق الصناعة الكبيرة تجمعات واسعة وكثيفة، غير أنه يظهر لمن يمر عبر أحياء مدينة مزدحمة بالسكان، أن كل حي يتميز عن الآخر بالمستوى الاجتماعي لفئة سكانه، وفي نفس الوقت بنمط تجمع السكان في أبنية مسكونة بكثافة، أم في بيوت متباعدة في الفسحات المتروكة بين الأحياء المبنية قديما، على مقربة من المصانع، وفي المناطق المحيطة حيث تكون خارج المدينة، وليس في الريف كذلك، وفي الواقع تكون كل مدينة مؤلفة من عدة مجموعات تقوم إحداها إلى جانب الأخرى، وتتناسب في الغالب مع عدد من الطبقات اقتصادية المختلفة، حيث يبدو التجمع العمراني من خلال تركيبه مظهرا عمرانيا غير متجانس في الواقع، فالمباني تتباين في الحجم والشكل والارتفاع والتنظيم بل وفي العمر والوظيفة، كما يتباين توزيع السكان على هذه الرقعة، وتختلف الكثافة السكانية بين كل وحدة جوار وأخرى بل وبين مسكن وآخر، وكذا الحالات الاجتماعية والإثنية وربما اللغوية. ففي المدن الشرقية يمثل الحي كتلة بنائية صلدة واطئة تتخللها (فراغات) أروقة وأفنية وأزقة ضيقة، قد تبدو للناظر المتعجل غير كافية نسبة إلى الكثافة السكانية للحي، لكنها تتميز بكتلة بنائية متعاشقة مع الطبيعة الأفقية، مقارنة اليوم مع مراكز المدن ذات الأبنية المتعددة الطوابق[90]. وإن ارتفاع الأبنية جعل الواجهات معرضة مباشرة لأشعة الشمس وإلى العواصف الرملية والترابية، إن هذه المقارنة تسمح بتفسير سبب الشعور بالراحة في الدار ذات النمط التقليدي ذات الفناء المفتوح مقارنة بالسكن الجماعي

[90] نفس المرجع.

المرتفع المنتشر اليوم، كما تمكن المقارنة بالمسكن المنفرد (الفيلا) ذو النمط الغربي المفتوح إلى الخارج.كما أن الجدران السميكة المشتركة مع الجار تضمن العزل الحراري أفضل من أي المعالجات المعاصرة في السكن الغربي الطراز، لذا فإن ساحات الجلوس المسقفة في الطابق الأول والأرضي كمساحات مفتوحة مسقفة كأروقة توفر أماكن للجلوس والمسامرة، إضافة إلى كونها مساحات لنشر الغسيل، فهي تعالج مشكلة تصاميم المساكن الحديثة التي تفتقد لمساحات لعمل ربات البيوت للطبخ أو نشر الغسيل (السشوار) وهنا نتجاوز المناظر السيئة في الواجهات عند تجفيف الملابس.هذه بعض مزايا المساكن التقليدية التي تتلاءم مع طبيعة مناخ المنطقة، ومع ذلك فإن معظم الناس تقبل على السكنات الجماعية بما توفره من اقتصاد في أرض البناء ومواد الإنجاز.هذا بالنسبة للمدن الشرقية، أما في مدن أوربا وأمريكا مثلا فإن المناطق السكنية في المدينة تختلف باختلاف سكانها، فهناك مساكن الطبقة الفقيرة وتتميز باكتظاظها بالسكان بدرجة كبيرة، وعدم اتباع الوسائل الصحية في التهوية غالبا ما تكون بعض أجزائها مناطق القذارة في المدينة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أحياء بكاملها للطبقة الفقيرة جدا ومخصصة لسكن الزنوج، وكأنها مدينة داخل مدينة[91]، أما سكني الطبقة المتوسطة فيميل إلى الابتعاد داخل المنطقة السابقة، وإن كان مرتبطا بالمدينة الأصلية في معظم الأحيان، وتتميز المدينة في الوقت الحاضر بوجود مساكن للطبقة الراقية ذات الدخل المرتفع، وهذه تتميز مبانيها بأنها على نسق شبه موحد، كما أنها تتميز بالنظافة والهدوء وغالبا ما تكون منازلها قائمة بمفردها، ولكن لكل منها حديقة خاصة وتتصف المباني السكنية في المدينة بتزايد أحجامها وتكلفتها وتباعدها عن وسط المدينة بمرور الوقت، وتتصف الأحياء السكنية الأشد فقرا بسمات مميزة في مساكنها وساكنيها، حيث ترتفع معدلات الوفيات للأطفال الرضع، وكذلك معدلات الجرائم إذا قورنت بالأحياء المدينة، كما ترتفع فيها نسبة الأمية وينخفض المستوى الاقتصادي الاجتماعي.إذا كان السكان في الدول المتقدمة يصنعون أحياء تميزهم حسب طبقاتهم وفئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم المادية، فإنه في العالم المتخلف يصنعون مساكن خاصة بهم لكن ضمن حي واحد أو مجال عمراني واحد، حيث تجد الفيلا تنصب شامخة بأبهة وكبرياء يلتصق بها كوخ أو بناية آيلة للزوال،

[91] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

كما قد نجد مسكنا تقليديا يقابله مسكن جماعي أو ما شابه مما يخالفه، إن السكان الوافدين، وبتعدد مشاربهم ومناهلهم يضعون مساكنهم حسب تلك المشارب والمناهل، وإن لم يشاركوا في صنع ما يسكنون – خاصة في البنايات الجماعية – فهم يعمدون إلى تحوير ما وجدوه تبعا لأنماط تفكيرهم وأعرافهم وتقاليدهم لذا فإن التجمع العمراني الواحد في بلداننا يكاد يشمل كل أنماط البناء في وقت واحد.

3- التركز العمراني على الهامش:إن من نتائج الخلل الذي يصيب المدن التي تعرضت لهجرة ريفية، هو انتشار ظاهرة الحياة الاجتماعية الهامشية بالنسبة للنازحين الذين يجدون أنفسهم على هامش الحياة الحضرية مكدسين في الأكواخ والأحياء المتخلفة وبدون مأوى أحيانا، وهذا لما تصطدم أمال الريفيين النازحين بالواقع الحضري الذي لا يستجيب لهذه الأمال.وقد وجد بيترسون في 1971[92] أن المهاجرين الجدد يميلون إلى الإقامة على الهامس الحضري الريفي، حيث يتجه المهاجرون القادمون إلى التركز في المدن القديمة على هامش المدينة القريب من موطنهم الأصلي، أو في أراضي الفضاء التي استولوا عليها بواسطة وضع اليد في وسط المدينة أو الضواحي.ففي مدينة طهران مثلا وضع معاكس، حيث يعيش كثير من المهاجرين في الخانات أو الفنادق الواقعة بجنوب المدينة، وقد يقومون بالتنقل من مكان لآخر، بينما يعيش البعض من المهاجرين مع ذويهم وأقاربهم بعضا من الوقت، أما بالنسبة لعمال البناء فإن غالبيتهم يعيشون في موقع العمل جنبا إلى جنب مع عمال من نفس القرية وقد تركوا أسرهم بمنازلهم بالقرية.وإن أكثر ما يحقق التشوه العمراني التحول الديمغرافي عن طريق النزوح الريفي، حيث يختار النازحون مناطق تبعا لسعر الأرض أحيانا وأحيانا أخرى عن طريق غزو الأرض بدون ترخيص لتشكل بيوتهم وأكواخهم حزاما حول المدينة تمتزج فيه الحياة الريفية والحضرية، وتتخذ تجمعاتهم العمرانية أشكالا وأنواعا تعتبر كل واحدة منها امتداد للأخرى، حيث تتخذ في البداية شكل الحافة الريفية – الحضرية، ثم شكل الضاحية وتتطور الضاحية لتصبح حيا له مميزاته الخاصة، وتبقى مميزات أولى اللبنات بصمات شاهدة على فترة معينة من الزمن من خلال الجيوب القرية في المجتمع الحضري، وفي ما يلي تفصيل أم هذه التجمعات :

[92] Ibid

***الحافة الريفية الحضرية:**يطلق على هذه المنطقة في مجال استخدام الأرض " منطقة الاختلاف الكبير "، ويطلق عليها " المنطقة الخالية من السكان "، وكلا التعبيرين مشتق من كثرة الاستخدامات التي تزخر بها هذه المنطقة في إطار العمران البشري، ومن المعروف أن المدينة لا تنمو نحو الأطراف في حلقات محددة تماما بمعدلات متباينة الامتداد بشكل حاد في البعض الآخر، وتعد هذه الحقيقة إحدى الصفات الرئيسية لنطاق الحافات الحضرية، وعلى ذلك تتعدد استخدامات الأرض في نطاق الحافات الحضرية بشكل ملحوظ، وهي في ذلك تتراوح بين الزراعة التقليدية والقرى البسيطة القديمة التي لم غير تتأثر بالمدينة، إلى الضياع الحديثة والقرى المتطورة، ومن المتاجر المتواضعة إلى المستودعات التجارية الكبرى متعددة الأغراض، وتكون السمة الغالبة هي الاستخدام المخطط أو غير المنضبط، ولذا يبدو في مظهره النهائي خليط من الوظائف المتعددة في أطراف المدينة، فمن المسالخ والمستودعات ومحطات الكهرباء والصرف الصحي (المجاري)، والمرافق ما تلبث هذه المرافق أن يبتلعها النمو الحضري وتصبح داخل الأحياء السكنية، وكثيرة هي المقابر ومستشفيات الأمراض العقلية التي ميزت الكثير من حواف التجمعات العمرانية ثم لا تلبث أن يمتد إليها العمران الحديث، فتختلط المظاهر السابقة بالمظاهر الحديثة فينتج نسيج عمراني غير متجانس، بل وعشوائي يعكس حالة ساكنيها ومستواهم المادي والاجتماعي، وقد حدد[93] Colledgeفي دراسة عن مدينة سيدني سبعة فروض عن الحافة الحضرية وهي :

1. أن نمط إشغال إعمار أو استخدام الأرض نمط دائم التغير.
2. أن المزارع تتميز بصغر الحجم.
3. أن إنتاج المحاصيل كثيف.
4. أن السكان ليسو ثابتين بل متحركين، وذي كثافة منخفضة أو معتدلة.
5. أن التوسع السكني سريع.

[93] –Croissance demographique et urbanisation, seminaire international de Rbat(15- 17 Mai 1990).

6. النقص في الخدمات والاستعمالات العامة المتاحة.

7. من الشائع أن المباني تتسم بالمضاربة.

وتتميز الحافة الحضرية بشكل عام بمظاهر تكاد تكون عامة في كل المناطق في العالم وهي: الفصل أو العزل العمراني بين هذه المنطقة وبين المدينة التي نشأت على حافتها، والهجرة الانتقالية، حيث تشهد دائما حركة الوافدين التي لا تكاد تنقطع، وحركة الانتقال اليومي خاصة إذا توفرت الطرق الرئيسية للمواصلات وكذا وسائل النقل التي تسمح بالتكيف مع كل الأوضاع في المنطقة، هذا إلى جانب تدهور الهيراركية الجغرافية أو الاجتماعية على اعتبار أن هذه المنشآت الأولى لتجمعات عمرانية كبيرة سرعان ما تختلف مظاهر عمرانية غير لائقة وظروف اجتماعية وصحية غير مرغوب فيها، وهذا كله في غياب عملية التخطيط لاحتواء هذه المجالات من الأرض.

- **الضاحية:**هي مجتمع صغير يمثل جزءا من منطقة حضرية، محيطة بمدينة مركزية ومعتمدة عليها، وقد ترتبط الضاحية بمدينة متروبولية أو غير متروبوليتية، ومع أن الضاحية تعتبر مستقلة سياسيا عن المدينة المركزية، إلا أنها معتمدة عليها اقتصاديا إما بالنسبة للعمالة، أو السلع أو الخدمات أو العمال أو مزيج من هذه الجوانب، هذا وتتوقف طبيعة العلاقة بين الضاحية والمدينة المركزية على نموذج الضاحية، كما أن مصطلح الضاحية ينطوي على درجة معينة من التنظيم المجتمعي، وهذا ما يميزها عن الطرف الحضري، ويربط بين الضواحي والمدينة طرق المواصلات، إذ وخلال الحديث عن النمو متعدد النويات للمدينة يبدو أن إنشاء ضواحي سكنية بعيدة عن النويات الأصلية وفي وجود وسائل المواصلات مع توفر الطرق المعبدة خاصة، من شأنه أن يستقطب أكبر عدد من الوافدين، سواء بهجرة السكان الريفيين – وهذا ما يميز دول العالم الثالث – أو بالهجرة من قلب المدينة – وهذا ما يميز مدن العالم المتقدم حيث يهاجر الناس طلبا للراحة والهدوء بعيدا عن ضوضاء المدينة– وتسمى هذه الظاهرة بـ " التحرك نحو الضواحي[94]

[94] المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

(Suburbanisation)وتعني حركة السكان والخدمات من المدن الكبرى إلى المناطق المحيطة بها، مع ما يترتب على ذلك من وجود مجموعة ضواحي خارج نطاق حدودها السياسية، ويعتبر التحرك نحو الضواحي انعكاسا لعمليات التشتت" و"التخلخل."وتظل الضاحية مرتبطة بالمدينة الأصلية بواسطة طرق المواصلات – التي لعبت دورا حاسما في نشأتها ، وباستمرار نمو المدينة الأصلية من جهة والضاحية من جهة أخرى، ما يلبث العمران أن يتداخل ويلتصق، وتصبح الضاحية التي كانت بعيدة عن المدينة حيا من أحيائها، وتبدو المدينة كمجمعة ضخمة، لها أطراف وضواحي أخرى جديدة من الريف المجاور.

وللضواحي أنواع هي[95]:

-**ضواحي تموين المدينة:**تتميز كل المدن الكبرى بوجود ضواحي تمونها بالألبان والخضراوات الطازجة والفاكهة، وتكون هذه الضواحي قائمة على سهل – عادة – تتميز بالزراعة الكثيفة وتعتمد على أسمدة معظمها عضوي أت من المدينة، وبهذه الطريقة تساعد المدينة بدورها في تنمية هذه الضواحي.

-**الضواحي الصناعية:**تعتبر هذه الضواحي مركزا للتصنيع، ففي المراكز الميتروبوليتية تتركز الصناعة خارج المدينة المركزية نظرا لانخفاض ثمن الأرض والضرائب، وسهولة النقل، ولهذا تعتبر صناعية في طبيعتها مستفيدة كثيرا من ظروف الموضع المحلي، وقد تقوم هذه المصانع بقرب المدينة – أو على مسافة أبعد قليلا منها –، وترتبط بها بطرق سهلة حتى تتم رحلة العمال اليومية من قلب المدينة إلى مكان العمل، وكثيرة هي المصانع التي تتجه إلى بناء مساكن للعمال والموظفين بالقرب منها، وتصبح الضاحية صناعية آنذاك، ولكنها تظل مرتبطة بالمدينة الأصلية، وباستمرار نمو الضاحية من جهة والمدينة من جهة أخرى ما يلبث عمران التجمعين أن يتداخل ويتلاصق وتصبح الضاحية حيا من أحياء هذه المدينة، وهذا الإمتداد يعكس حيوية ونمو السكان والإسكان بالضاحية، وقد قسم " هاري " Harriعام 1943 الضواحي إلى خمسة أنواع هي:

[95] نفس المرجع.

1. ضواحي صناعية يقدم إليها سكان المدينة للعمل في مصانعها.

2. ضواحي صناعية يقطنها العاملون بها وهي بذلك تصبح مدينة تابعة.

3. ضواحي شبه سكنية، وشبه صناعية.

4. ضواحي تركز المهاجرين من الريف.

5. ضواحي تعدينية وصناعية في أقاليم التعدين.

-**الضواحي السكنية:**هي الضواحي التي تنشأ بالقرب من المدينة للسكن فقط، وإنشاء بعض الخدمات المرتبطة بذلك، وقد ميز بعض الباحثين بين الضواحي السكنية للطبقة العليا، وأخرى للطبقة المتوسطة وهي تمثل منطقة إقامة حيث لا توفر العمالة لمعظم سكانها، كما أنها ليست مركزا للعمالة بالنسبة لأشخاص يقطنون في مناطق أخرى، لأن معظم سكانها يعتمدون على العمالة في المدينة المركزية أو في الضواحي الأخرى، كما يطلق على الضواحي السكنية " ضواحي النوم " لأن السكان العاملين ينامون فيها، بينما يقضون معظم يومهم خارجها،وتنمو هذه الضواحي وتتطور بمساعدة طرق المواصلات والسكك الحديدية والسيارات العامة، رفقة الهجرة الدائمة إلى هذه الضواحي، ولذا فإنها تساعد على تمدين الريف، وإن كان البعض يرى عكس ذلك من أنها تؤدي إلى ترييف المدينة، والواقع أن العلاقة متبادلة بين الإثنين، حيث تظهر البصمات الريفية بقوة، وكذلك البصمات الحضرية في هذه الضواحي[96].

-**ضواحي العمالة:**هي الضاحية التي تقوم بدورها كمركز عمالة في مقابل الضاحية السكنية، وهي تشتمل على ضواحي صناعية، ومراكز للتعدين والتعليم والترفيه، وأي نشاط آخر يساعد على ظهور المهن والأعمال.

-**الحي:**بالتدريج تشكل الضاحية جزءا معتبرا في الفراغ الاجتماعي العمراني، وتصبح وحدة اجتماعية ذات شخصية مختلفة، وتتعقد بها شبكة العلاقات الاجتماعية، لكن حدودها لا تتضح معالمها إلا في مرحلة لاحقة، ذلك أن النمو والامتداد الفيزيقي يظل مستمرا، وهنا

[96] نفس المرجع

تتحول الضاحية إلى حي، بعد أن بدت ككتلة عمرانية واحدة، امتد عمرانها على طول الطرق الرابطة بينها وبين قلب المدينة.الحي هو تجمع عمراني يضم مجموعة واسعة من " العلاقات مع الغير " ومن وحدات الـ "نحن" والتي هي وحدات الجوار التي يتكون منها الحي، فالحي كتجمع يركب هذه العلاقات مع الغير، وهذه ال "نحن" عن طريق شبكة معقدة ومتراكبة من العلاقات، ووحدات الجوار في الحي قد تنمو وتظهر فيها هي ذاتها وحدات جوار وتتطور الوحدة الأساسية وتتمايز حدودها لتصبح حيا.وقبل التفصيل في موضوع الحي يجدر التطرق إلى مفهوم الجوار فالجوار هو مجموعة من العلاقات مع الغير بالنسبة للفرد، ويمكن للجوار أن يصبح حيا إذا تجاوز هذا الجوار كونه مجموعة علاقات بالنسبة للفرد، أي الانتقال من الجوار إلى الحي هو ليس بالضرورة انتقالا حجميا، والحي ليس بالضرورة جزءا فراغيا أوسع من الجوار وأكبر عددا في السكان، بل هو انتقال نوعي النوعية العلاقات بين مكونات الحي.وتختلف الأحياء في نشأتها بين فوضوي ومخطط، فمن هذه الأخيرة كثيرا ما تعمد الدولة إلى إقامة مجمعات سكانية جماعية، كانت أو فردية – والشائع في الجزائر[97] أن تسمى هذه التجمعات بعدد الشقق الموجودة بها، مثل حي 1000 مسكن، حي 726 مسكن – بينما الأحياء الفوضوية هي التي تنشأ على أنقاض المساكن غير المخططة عادة، حيث هذه الأحياء تسمى بالأحياء المتخلفة حيث تتجمع المشكلات في بعض الأحياء في المدن وتخف في أحياء أخرى، فبدارسة أي مدينة نجد أن الفقر والازدحام والتشرد وانتشار العاهات والجهل والأمراض والقذارة والطلاق والوفيات وتهدم المباني ... ترتفع درجاتها في الأحياء المتخلفة وتقل في الأحياء الأخرى، وفي نفس الوقت تقل الخدمات التعليمية والصحية والعمرانية والحدائق والملاعب في تلك الأحياء عن باقي المدينة.والواقع – حسب الباحثين في علم الاجتماع – أن الأحياء المتخلفة ليست مشكلة في حد ذاتها بقدر ما هي مصدر المشكلات الأحياء الأخرى، فالأمراض والتشرد والإجرام كلها تبدأ عادة من تلك الأحياء ثم تمتد إلى باقي أجزاء المدينة، حتى أنه لا تخلو مدينة في العالم من هذه الأحياء المتخلفة والتي يطلق عليها إسم " الأحياء الشعبية، ويرجع ظهور هذه الأحياء إلى أسباب هي:

---

[97] لعماري خيرة و اخرون، تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر(1990– 2017)، مجلة العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد03،2020،صص21– 67.

1- إما أن الحي كان ممتازا في وقت ما، ثم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت وقدم مبانيه وحل محلهم سكان أقل دخلا، وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة من ناحية المباني والطرقات والتسهيلات ومن ناحية نوع السكان فيه أيضا.

2- إما أن الحي نشأ متخلفا من الأصل وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة في المدينة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات فلم يقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس فنشأت مبانيه وطرقاته وتسهيلاته متخلفة منذ البداية.

3- إما أن الأرض التي نشأ عليها الحي كانت حكرا، فلم يجتذب الحي سوى الطبقة التي تريد أن تبني مباني مؤقتة، ولذا نشأت متخلفة.

وبهذا تكون هذه الأحياء متخلفة من ناحيتين:

1- من الناحية المادية، أي من ناحية المباني والطرقات والتسهيلات فيها، حيث تتميز بما يلي

*مباني متهالكة سيئة الإضاءة والتهوية والمجاري والمياه.

*طرقات ضيقة وأمكنة اللعب والحدائق غير موجودة.

*حالة المواصلات سيئة.

*القذارة زائدة في كل مكان.

2- من الناحية الاجتماعية أي من ناحية نوع الناس الذين تضمهم تلك الأحياء وتجذبهم، حيث تتميز هذه الأحياء اجتماعيا بما يلي:

*الفقر الشديد.

*ازدياد كثافة السكان وسكن أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية.

*سوء الحالة الصحية والتعليمية.

*ارتفاع نسبة التشرد والأحداث والإجرام والطلاق....

*حاجة المواطنين إلى ضغط خارجي لتنظيم العلاقات بينهم (ضغط القانون والشرطة والمحاكم)

بمرور الزمن يكتمل شكل الحي وينقسم على نفسه إلى أحياء ثانوية وإلى تجمعات عمرانية سكنية يشترك كل وحدات التجمع الواحد بسمات مشتركة تكون عرقية عادة وهذه التجمعات العمرانية السكنية يطلق عليها عادة مصطلح الحارة، حيث تكون تسمية هذه الحارات متداولة عادة على ألسنة السكان أكثر منها في الوثائق الرسمية، وتحمل هذه التسميات عادة معاني قيمية.

-**الحارة:** الحارة هي مكان سكني تلتصق فيه المنازل بعضها بالبعض الآخر، ويترجم القاموس كلمة الحارة بأنها : " الحيQuarteo، جزء Part ، قسم Section من مدينة " Side Streetشارع جانبيAlleyزقاقLaneمنعطف Ghetto معينة)، جيتو وبالرغم من أن أيا من هذه المسميات أو جميعها تعد تعريفات ممكنة للحارة، إلا أن المعنى الدقيق للكلمة يتنوع بتنوع الأطر المرجعية التاريخية، والإدارية، والثقافية الاجتماعية، والادراكية، وكانت الحارة في مدينة العصور الوسطى إسما يطلق على حي أو قسم من أقسام البلدة، وكان لكل حارة فرع رئيسي أو شارع جانبي يطلق عليه الدرب غالبا ما يسمى كل الحي بإسمه، وفي الكثير من الحالات كانت الحارة تنتهي بممرات ضيقة مغلقة، يطلق على كل واحد منها العطفة.وترتبط الحارة كمفهوم أيكولوجي وتاريخي بالوحدات الإدارية والاجتماعية في المدينة، فهي تعتبر من الناحية الديمغرافية من أشد الوحدات الإدارية كثافة في المدينة ويسكنها عادة جماعات متجانسة تربطها خصائص مهنية وعرقية أو كليهما معا. وتعرف الحارة المبنية علاقاتها على خصائص عرقية نظاما غير رسمي حيث يحتكم السكان عادة إلى شيخ الحارة أو القبلية في مختلف المناسبات[98].

-**الجيوب القروية:**حيث ينمو قلب المدينة ويمتد إلى التهام الأحياء التي نمت عن بعد في الضواحي والأطراف لتصبح التجمعات العمرانية الثانوية وقلب المدينة كتلة عمرانية واحدة،

[98] نفس المرجع.

حيث تزداد سرعة احتضان المدينة للتجمعات العمرانية المحيطة وفقا للزيادة السريعة في عدد السكان، حيث تتضخم المدينة وهي إما أن تحتضن هذه التجمعات أو أن تمحوها وتطمس معالمها، وفي الحالة الأولى تحافظ هذه التجمعات على معالمها ومظاهر تخلفها شوارع ضيقة، بناءات فوضوية .....) وتظل باقية كجيوب لفترة طويلة بعد أن يتجاوزها النمو الحضري، وكثيرا ما أثبتت التجربة الواقعية أنه من الأمور البالغة الصعوبة إزالة هذه الجيوب القروية مادامت توفر فرصا للإسكان الرخيص، وقد تمثل هذه الجيوب القروية في بعض الأحيان تهديدا للصحة العامة في المدينة بسبب افتقارها الواضح للخدمات والمرافق الحضرية كالمياه الجارية، والمجاري... مما يشكل خطرا من الناحية الصحية على المدينة، أما من ناحية المرور فإننا نجد شوارعها غير منتظمة تكتظ بوسائل النقل، وقلما تتواءم مع نظام الشوارع الموجود في الأحياء الحضرية المحيطة بها.وبشكل عام تمثل الجيوب القروية بطابعها الغير منتظم وغير المنسق مظهرا عمرانيا سلبيا داخل المجتمع الحضري.

4-اهتزاز قواعد الضبط الاجتماعية:يشير عاطف غيث في قاموسه بأن الضبط الاجتماعي يستخدم كمصطلح للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات، وبالمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير الذي يعد عضوا فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد القواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية[99].والضبط وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريق قيود منظمة ومنسقة نسبيا، على السلوك الفردي، بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء الجماعة أو المجتمع) لوظيفتها على نحو مستقر، وقد تعتمد الصورة الأساسية للضبط الاجتماعي على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها المعايير وتوقعات الدور بوصفها صائبة أو ملائمة، وبناء على ذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية واستدماج المعايير الاجتماعية والقيم توفر المصدر اللازم للضبط الاجتماعي الإيجابي.والضبط الاجتماعي قد يكون إيجابيا أو سلبيا، وفي كلتا الحالتين قد يكون رسميا أو غير رسمي، وينطوي الضبط الاجتماعي الرسمي على أنساق السلطة، والقوانين والقواعد، واللوائح التنظيمية التي تحدد المكافآت تنظيم الجزاءات الإيجابية كالشهادات والدرجات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المالية أو العقوبات كالجزاءات

[99] -Gerare François, L'urbanisationdu monde a –T-elle de limites ?, revue population et avenire, N°735 ,2017.

السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو الحبس أو الطرد وهذا في مقابل الامتثال أو المخالفة، وبهدف أن يكون الدين في هذا الصدد من العوامل التي تسهم في نسق الضبط الاجتماعي الرسمي. ويكشف الضبط الاجتماعي غير الرسمي في صورة مختلفة كالرأي العام والموضة وتفرضه الجزاءات غير الرسمية كالثناء أو السخرية. وإن اهتزاز قواعد الضبط الاجتماعي والأطر المرجعية القديمة للسلوك الاجتماعي في غياب أطر وقواعد ضبط جديدة قوية هي ظاهرة على درجة كبيرة من الخطورة يمكن أن تساهم في تعميق الأزمات الحضرية في مجتمعات البلدان النامية.والسبب يرجع إلى تجاوز وتهميش قواعد الضبط الاجتماعي ومؤسساته الاجتماعية المألوفة وانهيارها قبل أن تستتب المؤسسات الحديثة وتتمكن من أداء وظيفتها كاملة، ويطمئن السكان إليها، فيفسح هذا الوضع المجال للسلوكات الفردية المنحرفة في الأوساط الاجتماعية الحضرية.والواقع أن ما يصنع هذه الصورة هو سوء التخطيط إن لم نقل انعدامه وكذا سوء التسيير والتسيب الذي تعاني منه عادة البلدان المتخلفة وكذا التهميش وعدم مراعاة المناطق الآهلة بالسكان والتي تشكو الفوضى من قبل السلطات فعدم وضع حد لهجرة السكان ونزوحهم من الأرياف أمر بالغ الخطورة، حيث أن هذه الهجرة لا تؤدي إلى إفقار الريف من السواعد القادرة على العمل وبالتالي تدهور الإنتاج الزراعي فحسب بل إن الأيدي العاملة التي تهاجر متأخرة تعجز أحيانا عن الحصول على الوظائف المطلوبة، ولهذا تضطر إلى العمل في وظائف وحرف قليلة العائد، مما يعني بقاء مستويات معيشتها منخفضة، ولهذا يضطر هؤلاء إلى الإقامة في أحياء ومساكن قديمة تفتقر إلى الظروف الصحية والسكنية، بل إن الأوضاع تزداد تعقيدا حينما يفشل جزء مسن المهاجرين في الحصول على وظائف دائمة، وهكذا يصبحون عرضة لمواجهة البطالة من حين لآخر، مما ينعكس على أوضاعهم الاجتماعية التي لا ترقى إلى مستوى معيشة المدينة فيضطر هؤلاء إلى مواجهة أزمة السكن ببناء مساكن الصفيح والمواد غير اللائقة إلى جانب مواجهة الظروف الصحية بوجود المشعوذين بمختلف أنواعهم (القزانة، المرابطية، الطلبة، ضرابين الكارطة، الشوافة ...) مما يخفف عن السكان من أعباءهم الصحية والنفسية خاصة – هذا في اعتقاد الكثيرين منهم – وبذلك يجد المتاجرون بمعرفة الغيب حيزا معتبرا في الفراغ لممارسة تجارتهم بشكل مشروع أو غير مشروع.وبصورة عامة، فهذه المناطق تتمازج فيها الحياة الحضرية والريفية، إذ وكلما كان السكان ريفيين والمكان حضريا كان البناء

الأيكولوجي له طابعه الخاص من خلال التفاعل السكاني والمكاني فالحضرية حسب عاطف غيث وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انشقاقها من المدن، إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، وهي ليست تعبيرا مقصورا على الحياة في المدن، فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف، ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدينة تحضرا وهو مع هذا لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكاته، فالمسألة إذن هي مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.فالحضرية تتميز بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو منح يث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية، أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة.وإن أهم ما يميز المناطق التي يغزوها النازحون من الريف في المدينة ما يلي:

– يحتفظ المهاجرون من الريف للمدينة بالرواسب الريفية، وآثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر، ثم يتحررون منها تدريجيا حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعده، فلابد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية، وقد تجد أهم تلك الرواسب هي تربية المواشي في البيوت وتركها تسرح في الشوارع يوميا.

– كما أنه وفي غياب خطة عمرانية منظمة تنتشر المساكن والمرافق بشكل عشوائي إلى جانب ضيق الطرق وعدم استقامتها وتلاصق المنازل ...

المحاضرة رقم07: الزحف العمراني

-**تمهيد:** هو التوسع الحاصل في مساحة المدينة خلف ما كانت عليه ويتضمن هذا التوسع الأرض المحيطة بالمدينة التي كانت في السابق قد استخدمت استخداما غير مدني أو بدون استخدام إلى استخدام مدني بحيث أصبحت جزءا أساسيا من التكتل المدني، أذن في الواقع التوسع يعنى اتساع الرقعة الجغرافية الحضرية (المركز الحضري) وتنتج عن هذا التوسع إضافة أراضي جديدة إلى مساحة المركز حضري وبذلك تحدث لدينا زيادات مستمرة في مساحة المدينة وهي قدلا تعني بالضرورة الحاجة الفعلية إلى المساحة بل أن هناك عوامل معينة أدت إلى التوسع وأحدثت انتفاخا فيها بالرغم من وجود مساحات فارغة، وبذلك يكون التوسع غير ملائم ويمكن إطلاق عليه صفة التوسع الوهمي، أن ظاهرة الزحف العمراني للمدن لم تؤخذ من قبل الحضري كأحد جوانبه الثالثة[100].

1-انماط الزحف العمراني:الباحثين بصورة متفردة بل أدخلت ضمن إطار النمو أنماط الزحف العمراني تمثل انماط الزحف العمراني إطاراً نظرياً يمكن التعامل معه في هذا المجال، وال يقتصر مفهوم النمط على علم الجغرافيا بل يتجاوزه إلى علوم أخرى طالما تشترك في تحديد الخصائص المتجانسة للظاهرات وجعلها في مكان واحد لا سيما عند تصنيف حالات بين الأشياء ضمن مسميات معينة وهذاك عدد من انماط الزحف العمراني التراكمي الخطي المحوري، القافز النوى المتعدد.

أ- **النمط التراكمي:** يرتبط هذا النمط بعملية ملء الفراغات الموجودة داخل المدينة، حيث هناك مساحات واسعة موجودة بداخلها تركت السباب شتى ولكن سرعان ما امتلات أجزاء منها بعد أن ظهرت الحاجة المتزايدة لها وبهذا تكون المدينة قد تراكم لديها البناء في من هذه الفراغات أو أن السكان يضطرون إلى البناء عند مشارف المدينة بسبب ارتفاع أسعار البناء داخل المدينة وهذا النمط تعيشه المدن التي تمت بصورة عشوائية ودخل إليها التخطيط

[100] المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

مؤخراً محاولا أن يغير من صورة التركيب الداخلي لها وفق ضوابط تخطيطية حديثة ويظهر هذا جلياً في أغلب المدن العراقية.

ب القسط القافز هناك تجمعات سكنية تظهر في مناطق بعيدة عن المدينة (مركز) تفصلها عنها منطقة زراعية أو . ذلك ولكن ترتبط معها بعالقات وثيقة ولكن من الممكن أن تتطور هذه المناطق مستقبلا مشكلة مع المركز منطقة حضرية متصلة ويحدث القفز هذا السباب عديدة أبرزها تعدد عائديه الأرض لأكثر من حكومية بحيث لا يمكن التجاوز عليها الا بموافقتها مما يجعل القفز أمرا متما أو ارتفاع الأسعار في مركز المدينة وعدم مقدرة السكان على مواجهة ذلك الارتفاع مما يضطرهم إلى البحث عن مواقع أرخص نسبياً أو بسبب حالة التزاحم الشديد. في المركز وعدم صالحيته للسكن وخاصة عند العوائل ذوات الدخول العالية مما يؤدي بهم إلى إلى المناطق المفتوحة وبخاصة الزراعية منها[101].

ج. نمط النوى المتعدد: يحدث هذا النمط عندما تنتهيا عوامل معينة لوجود نواة أو عدة أنويه قريبة من المدينة، وبفعل عوامل عدة مرتبطة بالنمو والتوسع تندمج تلك النواة أو الانويه معها مكونة مدينة كبيرة وتشكل وحدة كاملة من حيث الأنشطة والفعاليات.

عوامل الزحف العمراني في المدينة:

1) طرق النقل: بعد عامل النقل أحد العوامل المهمة في نمو المدينة وتطورها العمراني وتباعد أطرافها فبواسطته تستطيع المدينة من مساحتها المبنية وتطور علاقاتها والقيام بالتبادل الوظيفي مع المناطق المجاورة لما لشبكة النقل من دور مهم في أداء وظائف المدينة من خلال ربط الفعاليات المختلفة ونقل الحركة من مركزها إلى محيطها الخارجي وبالعكس حيث إن التقدم في وسائط النقل أتاح فرصة للمدينة بالزحف الحضري على طول خطوط النقل والمواصلات.

2) العامل السياسي: ساهم العامل السياسي وبطرق شتى في تشجيع النمر العمراني للمدينة خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لسياسة توزيع الأراضي السكنية في

[101] المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

المدينة ليست بجديدة اذ تم توزيع أراضي سكنية إلى المهاجرين من القرى المجاورة الباحثين عن عمل في المدينة، نظرا لتوفر العمل فيها مقارنة مع تردي الوضع الاقتصادي بالنسبة للقرى المجاورة وبالتالي استقطبت المدينة العديد من سكان الأرياف الذين سكنوا أطراف المدينة، وبالنظر إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية فقد استوطنوا في أراضي زراعية تعود ملكيتها للدولة مما فرض على السلطات المعنية أخذ تدابير معينة الاحتواء هذه الحالة عن طريق تمليكهم الأراضي التي يسكنوها كما ساهمت الجهات ذات العالقة بالعمليات التخطيطية بتعديل حدود التصميم الأساسي للمدينة عدة مرات نظراً لحالة الزحف العمراني التي تحدث في المدينة من جراء تحويل استعمالات بعض الأراضي الزراعية إلى استعمال سكني والغرض من ذلك استيعاب الزيادة السكانية وتغطية الحاجة المتزايدة للسكن.

3) العوامل الاجتماعية:تعد المدن بوراً تجمعيه للسكان وهم يزاولون حرفا غير زراعية ويمتازون بتعقد مظاهر الحياة العامة مقارنة مع المظاهر السائدة في المناطق الريفية المجاورة لذلك تؤثر العوامل الاجتماعية على استعمالات الأرض الحضرية وتوزيعها وتخصصها داخل المدينة ويكون عملها بشكل متداخل ومتفاعل في التأثير لتعكس الصورة النهائية عن طبيعة استعمالات الأرض في المدينة، ولغرض إيضاح دور العوامل الاجتماعية وأثرها على زحف العمران يمكن إيجازها بالعوامل الآتية[102]:

أ. الغزو والتراجع: يقصد بالغزو تغلغل جماعة من السكان أو استعمال معين في منطقة مجاورة لتصف بجماعات أو استعمالات تختلف اجتماعيا أو اقتصادياً عن جماعة إلى نوعين يمثل الأول (الغزو أو استعمالات الغازية المتغلغلة وتهدف عملية الغزو إلى إيجاد استثمار جديد بديل عن الاستثمار السابق، ويقسم الغزو الأيكولوجي) والذي يمثل حركة السكان من الريف إلى المدينة في حين يمثل الثاني (عزو استعمالات الأرض بعضها البعض)حيث ساهم (الغزو الأيكولوجي) والمتمثل بالهجرة الريف إلى المدينة منذ القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى استيطان السكان المهاجرين من ضمن أطراف المدن مما ساهم بالنتيجة في نمو المدينة وتوسيعها وغزو العمران الأراضي الزراعية

[102] المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

والفارغة، أما النوع الثاني (غزو استعمالات الأرض) فقد تعرض المدن إلى حالة غزو من استعمالات الأرض التجارية والصناعية والخدمات نظراً لتمتع هذه المنطقة بميزة سهولة الوصول. يقابل عملية الغزو عملية التراجع والتي يقصد بها إزاحة الاستعمال من مكانه الأصلي بشكل تدريجي بفعل الغزو الذي تعرض له من قبل استعمالات أخرى وهذا ما حدث للوظيفة السكنية بفعل غزو الاستعمال التجاري لمنطقة الإعمال المركزية ومجمل هذه التغيرات جاءت متوافقة مع عاملي الغزو والتراجع مما أسهمت بنسب متفاوتة في زحف العمران على الأراضي الزراعية في المدن.

ب. السيطرة والتدرج: يقصد بمفهوم السيطرة التأثير الذي إحدى المناطق في المدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المناطق الأخرى وقد يتعدى ذلك سيطرة مدينة على مدينة أخرى أقل حجما في يشير مفهوم التدرج إلى التناقص في درجة السيطرة من المركز إلى الأطراف الخارجية من المدينة تبعاً بشكل متسار بين العامل تطور النقل ومستوى المسافة ومستوى التدرج وأسعار الأرض والإيجارات وأن تحكم المنطقة التجارية في أسعار الأرض مرتفعة جداً في المناطق البعيدة عن مركزها، ولتقريب المفهوم تعمل المنطقة التجارية في المدينة على بقاء أسعار الأراضي أو القطع السكنية القريبة أو القطع حين تبدأ الأسعار بالانخفاض التدريجي كلما ازدادت المسافة علهما لتفقد المنطقة التجارية السيطرة في تأثيره على الأراضي الزراعية السكنية مما ساهم في زحف العمران على الأراضي الزراعية لشدة المطلب على الأرضي القريبة من المركز التجاري[103].

ت التركز والتشتت: يشير معنى التر إلى تركز السكان وفعاليات المدينة ضمن حدود المدينة كما يعرف بنوع من الترابط بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى النوع نفسه مثل ميل الأصناف المتشابهة من استعمالات الأرض إلى التقارب مع بعضها في مكان معين لتكون وحدات تجميعية تختلف عن غيرها. أما عملية التشتت فتختلف عن التركز حيث تعلى هجرة بعض السكان والفعاليات من المدينة إلى أطرافها وجاءت هذه العملية استجابة لرغبات وحاجات اجتماعية واقتصادية نتيجة لتأثير قوى الطرد المركزية الناجمة عن

---

[103] –المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

مجموعة من المتغيرات مثل ارتفاع أسعار الأرض والإيجارات للمحالة التجارية أو الدور السكنية وصغر مساحة المسكن في حين تتسم أطراف المدينة بوفرة الأراضي الزراعية واسعة المساحة ذات الثمن والإيجار المنخفض نسبيا وهذا العامل ساهم في تشتت استعمالات الأرض المختلفة لاسيما السكنية منها النها غير قادرة على منافسة الاستعمالات الأرض الأخرى فضال عن تولد رغبة لدى العديد من السكان مع تحسن الوضع الاقتصادي لهم في الحصول على مساكن أكثر سعة وتتوفر فيها كافة متطلبات الحياة العصرية مما دفعهم إلى التشتت والانتقال من المناطق القديمة ذات المساكن الصغيرة المتواجدة ضمن مركز المدينة إلى الأحياء الحديثة حيث المساكن ذات المساحة الواسعة الأمر الذي ساهم في تقلص البساتين الزراعية بسبب زحف الوحدات السكنية عليها.

4) العامل الاقتصادي: يلعب العامل الاقتصادي دورا محورياً في الزحف الحضري على حساب الأراضي الزراعية على اعتبار أن غالبية السكان يملون في دوائر حكومية وبالتالي فإن دخل غالبية السكان تأتي مدخولتهم المادية من خارج حدود المدينة على شكل رواتب وأجور تصرف لهم في هذا الجانب، وايضاً هناك دخل الافراد لا سيما العاملين في الأنشطة الاقتصادية والتجارية خارج حدود المدينة ولهذا نجد أن الدخل المادي لمعظم سكان المدينة ناتج من خارج حدود المدينة وليس فقط من الفعاليات الأساسية للمحلات التجارية والتي تنتج من تولد القوة الشرائية خارج المدينة والمتمثلة بالقرى المجاورة لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك فعاليات غير أساسية التي تخدم الطلب المحلي على البضائع والخدمات وتتضمن صرف الأموال التي تم الحصول عليها من الفعاليات الأساسية من جهة أخرى، ولذلك نجد أن العامل الاقتصادي يساهم بشكل أساسي في التوسع على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي له اثر مباشر زيادة النمو العمراني في المدينة والدليل على ذلك ازدياد أعداد الوحدات السكنية بوتيرة عالية متجاوزين في ذلك الأراضي الزراعية والفارغة على حدأ سواء مع غياب الرادع الحكومي والمتمثل بضعف الأجهزة الرقابية مما انعكس ذلك على استقطاب السكان المهاجرين من القرى المجاورة أو من المدن الأخرى[104].

[104] نفس المرجع.

5) النمو السكاني:أن النمو السكاني كان له دور مشجع في اتساع رقعة العمران في المدينة ابن الزيادة السكانية يرافقها عادة زيادة الطلب على الأرض وبالتالي زيادة الطلب على السكن والخدمات العامة ولسعي السكان في الحصول على ارض سكنية داخل أو خارج حدود البلدية هذه الحالة ضغطت على الأرض مما أدى إلى فتح مناطق جديدة للعمران وإفراز الأراضي الزراعية ومن ثم توزيعها على المواطنين وغالباً ما تكون هذه الأراضي مملوكة للدولة، فضال عن رغبة أصحاب البساتين بتفتيت الأرضي الزراعية ومن ثم بيعها نظراً الارتفاع أثمانها هذا من وقلة المردود المادي من المحاصيل الزراعية والخضروات جانب آخر. محددات الزحف العمراني تعد ظاهرة الزحف العمراني للمدن ظاهرة معروفة المعظم دول العالم لاسيما البلدان الزراعية لما لها من أهمية كبيرة في الاختصاصات الجغرافية والمخططين وعلماء الاجتماع والاقتصاد إذ تعرضت المدن إلى هذه الظاهرة بشكل واسع بسبب نمو المدينة على حساب الأراضي الزراعية لسد حاجتها من متطلبات استعمالات الأرض ومنها السكنية لهذا نجد أن المدينة تواجه بعض العوائق والمحددات في طريق نموها العمراني منها طبيعية وليس للإنسان دخل في وجودها كالأنهار والأراضي الزراعية والأخرى محددات مصطنعة بشرية بفعل الإنسان مثل الدوائر الحكومية وعائديه ملكية الأرض ويختلف تأثير كل محدد تبعا لنوعيته وموقعه والبعد التاريخي له وستحاول فيما يأتي استيضاح مدى تأثيرهما في الحد من الزحف العمراني داخل حدود المدينة[105].

1.محددات طبيعية:تعد الأنهار محدداً طبيعياً للزحف العمراني ويتمثل ذلك في إيقافه أو التقليل من أثاره وبالتالي توجيه النمو راني في اتجاهات أخرى، وتعد الأراضي الزراعية وبساتين النخيل من محددات الزحف العمراني للمدينة نظراً لوجود القوانين التي تمنع التجاوز عليها على اعتبارها من ضمن محرمات النمو العمراني للوحدات السكنية وبصفة عامة فأن الأراضي الزراعية سواء كانت داخل التصميم الأساس للمدينة أي بعد تجاوز العمران عليها أو في المناطق المحاذية للمدينة تكون محدداً للتوسع تعمل على أبطاء عملية التجاوز عليها لعدت أسباب اجتماعية اقتصادية وتجعل من المدينة تأخذ اتجاهات و أنماط للتوسع تبعا

[105] -J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

لدرجة مقاومة الأراضي الزراعية لعملية الزحف العمراني الذي تحدثه المدينة نتيجة لحاجتها لأراضي جديدة بفعل عامل النمو الحضري، ألا أن دورها كمحدد للتوسع في المدينة قد انخفض بعد عام 2003 بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير جداً مما شجع السكان على تفتيتها (تشغلي الحيازة الزراعية) ومن ثم بيعها للحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال لاسيما الأراضي داخل التصميم الأساسي.

2- المحددات البشرية:تلاحظ أن عامل ملكية الأرض يعد من محددات الزحف الزراعية مقارنة. مردودها المادي الناجم من المنتوج الزراعي وبالتالي فقد شكل قطع سكنية بمساحات صغيرة بعد اقتلاع أشجار النخيل وبالتالي بيعها تناقص أهميته ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي عند الكثير من مالك تلك الأراضي في تفتيتها وتقسيمها على غياب واضح للسلطات الرقابية التي كانت فيما سبق تمنع التجاوز مع ذلك على أراضي الزراعية. وتعد المؤسسات الحكومية من أهم محددات الزحف العمراني في المدينة والتي الى زالت تشكل عائقاً أمام التوسع السكني على الرغم من كونها من المتطلبات الأساسية حيث اتخذت هذه المؤسسات موقعا مهما في حيز المدينة وهي من استعمالات الأرض الخدمية وأثرت راع رقعة المدينة وبالتالي فإن المدينة قد اضطرت إلى القفز ما وراء هذه المحددات بمسافات مناسبة[106].

2-تأثيرات الزحف العمراني

1.تأثير التوسع الأراضي الزراعية:يأخذ توسع المدينة على حساب ثالثة أبعاد أحدها مساحي والأخر اجته والثالث اقتصادي وتعمل هذه الأبعاد مشتركة ومتزامنة في الوقت ذاته ولازالت عمليات التغير في جنس الأرض مستمرة لصالح التوسع وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام والمتابعة من قبل الجهات المعنية في هذا المجال وبخاصة وحدة التخطيط العمراني من وجود إجراءات سريعة وفعالة الحد من ظاهرة التوسع هذه، فالمدينة بتوسعها هذا فقدت سلة غذائها التي ترفد المدينة بمختلف السلع والمواد الضرورية وذات الاستهلاك اليومي وبخاصة الخضروات التي الى تحمل تكاليف نقل عالية، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى سواء كانت نباتية أم حيوانية.فمدينة القاهرة تتوسع بمساحة تبلغ 2.5 باتجاه الأراضي الصالحة للزراعة

[106] Opcit.

أما في مدينة تونس فان توسعها يفقدها من الريف بما يعادل 3.7% من مساحته وغيرها من المدن الأخرى.أن هذا التوسع الكبير باتجاه الأراضي الزراعية قد افقد تلك المدن مصدر غذائها الرئيس وبخاصة من المنتجات ذات الاستهلاك الأني والتي لابد أن تتوفر إذا ما أدركنا أن هذه المدن تقع ضمن أراضي زراعية وبالمقابل أن عملية التوسع باتجاه الأراضي الزراعية لم يترك أثره في مجال التهام الأرض بل أدى إلى ارتفاع الأسعار فيها، فقد أشرنا في مجال العوامل الاقتصادي كعامل من عوامل التوسع على أسعار الأرض وكيف يؤثر هذا التوسع على ذلك فالمدينة عندنا تتوسع وبخاصة باتجاه الأراضي المرغوبة (الأراضي الزراعية) يحدث أن ترتفع أسعار هذه الأرض بشكل يوازي في بعض الأحيان ما موجود في داخل المدينة بل أكثر من ذلك وهذا يدلل على اثر عامل التوسع الذي أوجد أيضا حالة من النفور المتزايد لمالكي الأراضي من ممارسة الأنشطة الزراعية لصالح الأنشطة الأخرى غير الزراعية أو الحضرية وبذلك عمل هؤلاء على تهيئة تلك الأراضي إلى عملية التحول إلى مناطق حضرية في المستقبل القريب عن طريق إهمال تلك الأراضي وقطع مصادر المياه حتى تنطبق عارها مواصفات الأرض غير الزراعية ولتدخل أيضا في مجال المضاربات العقارية أن الارتفاع الحاصل في الأسعار ال يندرج ضمن النظريات الاقتصادية التي في مجال جغرافية التي ترتبط بقانون التدرج من المركز نحو الأطراف مع وجود بعض الشواذ الا أن خاصية المكان كونه منطقة السكن ووجود حالة من الدخول العالية جعل تلك المناطق تأخذ جانب الارتفاع بالأسعار، فهناك طبقة اجتماعية معينة الحرف والأطباء بشكل في حين أن أصحاب الأرض الأصليين تركوا المكان بفعل.

المحاضر 08:المقاييس الديموغرافيا المستخدمة في الدراسات الحضرية

تمهيد: يهتم مقياس الديمغرافيا في الدراسات الحضرية بمعالجة العديد من القضايا والمسائل التي تهتم بالمدن والمراكز الحضرية وتوزيعها كما يهتم بدراسة احجام المدن ومراتبها وفي هذا الصدد قدم الدارسين والباحثين الجغرافيين عددا من الدراسات ركزت على أربع نقاط وهي[107]:

1.قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون)

2.قاعدة الرتبة والحجم (زيف)

3.نظرية المحلات المركزية (جيفرسون)

4.قانون الاختلال التوازني

ومن خلال هذه القوانين حاول الباحثين إيجاد العلاقة بين توزيع المدن في إقليم ما وبين مراتب واحجام المدن.

1.قانون المدينة الأولى: استخلص جيفرسون من دراسته للمدن في 28 دولة ان المتوسط العام للسكان المدينة الثانية إذا نسب للمدينة الأولى بافتراض أن سكان المدينة الأولى يمثلون 100 يكون 30% وان سكان المدينة الثالثة يصلون الى 20% من سكان المدينة الأولى، ويتم الحصول على نسبة المدينة الثانية من المدينة الأولى بقسمة سكان المدينة الثانية على سكانالمدينة الأولى مضروبا في 100[108]

2.عدد السكان المفترض: لأي مدينة يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوما على رتبة كلمدينة.

---

[107] –ندى بنت سليمان، أساليب التوزيع السكاني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1439–1440.

[108] نفس المرجع.

3.نسبة حجم أي مدينة بالنسبة لحجم المدينة الأولى: يساوي عدد سكان المدينة المراد معرفة نسبتها مقسوما على عدد سكان المدينة الأولى مضروبا في مئة.

4.حساب مؤشر التوازن الحضري: يعبر هذا المقياس عن حجم الاختلال التوازني في شبكة المدن الحضرية، ويتم الحصول على مؤشر التوازن الحضري بالمعادلة التالية: الفروقات الموجبة بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع الفروقات السالبة مقسوما على جملة سكان الحضر.إذا كان الناتج صفرا فهذا يعبر عن شبكة متوازنة مثالية وكلما زاد المؤشر عن ذلك يزداد حجم الاختلال التوازني في الشبكة الحضرية[109].

يتم قياس التوازن الحضري من خلال الخطوات التالية:

*ترتيب المدن ترتيبا تنازليا تبعا لأحجامها السكانية.

*حساب مقلوب الرتب الفعلية للمدن وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوب رتبتها.

*جمع مقلوب ارقام الرتب.

*الحصول على الحجم المتوقع للمدينة الأولى بقسمة جملة سكان الحضر على مجموع مقلوبارقام رتب تلك المدن.

*الحصول على الحجم المتوقع للمدن التالية بقسمة الحجم المتوقع للمدينة الأولى على رتبة كل مدينة.

*التأكد من صحة القياسات السابقة يجب ان يتماثل المجموع المتوقع والحقيقي لسكان المدن.

5.قرينة الجار الأقرب: تستخدم هذه التقنية او المقياس للكشف عن طبيعة الانتشار المراكز او التجمعات الحضرية ويتم حساب قيمة معامل صلة الجوار من خلال المعادلة التالية:

[109] نفس المرجع.

(ج ن) = 2م جذر ن/س حيث ان:

(ج ن): معامل الجوار

(م): هي متوسط المسافة الفاصلة بين النقاط.

(ن): هو عدد التجمعات الحضرية

(س): مساحة منطقة الدراسة.

ويكون الناتج محصورا بين 0 و 2.15، فكلما كان عدد نقاط التوزيع (التجمعات الحضرية) كبيرا كانت قيمة (ج ن) ذات دلالة قوية، علما ان الحد الأدنى المفضل لكي تحصل على دلالة يعتمد عليها يجب ان لا يقل عدد المراكز عن 30 مركز وعلى ضوء قيمة (ج ن) تتحدد 3 أنماط من التوزيعات المكانية الرئيسية وهي[110]:

1. **نمط التوزيع المتجمع:** يظهر هذا النمط إذا كانت قيمة الدليل اقل من 1 صحيح.

2. **نمط التوزيع العشوائي:** يظهر هذا النمط عندما تكون قيمة الدليل تساوي 1 صحيح.

3. **نمط التوزيع المنتظم:** تكون القيمة في هذا النمط محصورة بين أكثر من 1 صحيح

واقل من 2015 فكلما اقتربت القيمة من 2.15 ازداد التباعد بين النقط.

6.طرق قياس شكل التوزيع السكاني وتحليله.

مقاييس التركز السكاني

1. دليل التركز

2. منحني لورنز

[110] ندى بنت سليمان، أساليب التوزيع السكاني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1439-1440.

1- دليل التركز السكاني: يستخدم دليل التركز (نسبة التركز السكاني) أو ما يسمي بنسبة تركز جيني لمعرفة نمط التوزيع السكاني في منطقة ما ويحكم على شكل التوزيع هل هو مشتت أو يميل إلى التركز وبحسب بمعادلة تعتمد على متغيرين هما عدد السكان فوق وحدات إدارية محددة، ومساحة هذه الوحدات الإدارية

المعادلة: دليل التركز السكاني = نصف مجموع الفارق النسبي بين السكان

والمساحة = ½ مجـ (س – ص)

حيث أن س: ترمز إلى النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم ص النسب المئوية لمساحة منطقة ما إلى إجمالي مساحة الإقليم، وتجمع الفروق بينهما بغض النظر عن الإشارة سواء أكانت موجبة أم سالبة ثم تقسم على 2 .

التفسير: كلما كبر الرقم الناتج عن المعادلة دل ذلك على شدة التركز السكاني والعكس فكلما اقترب الرقم من الصفر دل على السكان يتشتتون على مساحة الاقليم تدرس نسبة التركز السكاني على عدة فترات تعدادية للحكم على شكل التوزيع السكاني في الإقليم وهل يتزايد التركز السكاني ؟ أم أن التركز يقل ويميل السكان إلى المثالية في التوزيع[111].

2.منحنى لورنس

من طرق قياس التركز السكاني وهو عبارة عن منحنى بياني تحليلي وفيه يتم مقارنة المنحنى الناتج عن تمثيل الإحصاء بنظيره خط التعادل وبمقارنته يمكن الحكم على شكل التوزيع وهل هو مثالي أم بعيد عن المثالية في التوزيع من خلال رؤية المساحة المحصورة بين خط التعادل والمنحني والتي يطلق عليها منطقة عدم التماثل أو التساوي، وكلما كبرت هذه المساحة دل الشكل على سوء توزيع السكان وشدة تركزهم والعكس. استخدم هذا المنحنى فى الأصل عام 1905 من قبل العالم لورنز لقياس عدم التساوى في توزيع الدخل بين السكان.

1.نحصل على جدول خاص بتوزيع السكان على الوحدات ومساحتها

[111] ندى بنت سليمان، أساليب التوزيع السكاني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1439-1440.

2.تجمع النسب المئوية لكل متغير للسكان (س) والمساحة (ص) أمام كل وحدة
3.ترتب الوحدات وفقا لكثافة سكانها
4.تجمع النسب المئوية لكل وحدة على شكل جدول تكراري صاعد
5.يرسم مربع ويوضع السكان على المحور الأفقي الأسفل ويتم تقسيمه إلى 100 % وكذلك المحور الرأسي الغربي من المربع ليمثل النسبة المئوية للمساحة
6.يرسم خط التماثل بين الركن الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي للمربع
7.نرصد الإحداثيات السينية والصادية للمجمع الصاعد ونصل بين نقط الاحداثيات بخط يكون هو التوزيع الحقيقي للظاهرة وتظليل المنطقة الواقعة بين خط التوزيع الحقيقي وخط التعادل.[112]
8.نفسر الشكل بعد إنجازه حيث كلما بعدت المسافة بين الخطين دل ذلك على سوء توزيع السكان
9.يمكن رسم عدة منحنيات لتمثل شكل توزيع السكان في الفترات التعدادية المختلفة للحكم على نمط التوزيع ومقارنته وذلك من خلال ملاحظة مدى قرب المنحني أو بعده عن خط التوزيع المتعادل.

*مقياس النمو الحضري: يبدأ النمو الحضري بوجه عام حينما يبدأ تزايد السكان الذين سكنوا المدن والبلدات بطريقة مطردة، مع تزايد علاقاتهم الاجتماعية شيئاً فشيئاً ككل، ضمن حدود التعريفات الاحصائية. فقد أصبح من السهولة بمكان، القيام بعملية القياس لمفهوم النمو، وإجراء العمليات الحسابية المختلفة. وفي أي وقت سوف تكون النسبة المئوية للسكان في المنطقة الحضرية هي كالآتي: وإذا ما جرت أية زيادة في العوامل الأساسية كما تبدو من المعادلة، فسوف تؤدي إلى زيادة النسبة المئوية. فلو افترضنا أن عدد السكان الكلي يتزايد أو على الأقل يبقى ثابتاً، فإن النسبة المئوية للتزايد السكاني بالمدينة والبلدة، سوف يتم تحديدها من خلال التغيرات في أعداد الذين يقيمون فيهما. ويتساءل الباحث تيسدال (Tisdale) عن كيفية الزيادة السكانية في المناطق الحضرية حيث أشار إلى أنها تتم بطريقتين وهما:

[112] نفس المرجع

ا. إما زيادة عدد المراكز الحضرية[113].

ب. أو بثبات عدد المراكز الحضرية نسبياً وزيادة الكثافة السكانية في تلك المراكز.

لقد كانت عملية التكاثر لهذه المراكز الحضرية؛ هي السمة الغالبة طيلة التاريخ حيث أنه كانت تضاف باستمرار مراكز حضرية جديدة إلى شكل المراكز القائمة والواقعة في المستوطنات الحضرية المتنامية، وقد انتشرت هذه الظاهرة في المملكة المتحدة خلال القرن السابع عشر، حيث أنشئت بلدات في المناطق الخالية Cleared areas في تويلز Wales واسكتلندا والشمال الشرقي من بريطانيا، كما ظهرت هذه الظاهرة بطريقة فعالة خلال القرن التاسع عشر في أمريكا الشمالية وذلك من خلال نجاح إنشاء المستوطنات البشرية الجديدة، أثناء التوسع غربا باتجاه المناطق الحدودية (بورشت 1967, (Borshert)) فالتطور الحضري، من خلال التزايد في حجم المستوطنات الحضرية والتي تعتبر ظاهرة حضرية جديدة، ويترافق مع هذه الظاهرة التطور الهائل للمراكز المتروبوليتية العظمى، والتي احتلت مكانتها خلال المائة سنة الأخيرة. أما ظاهرة سيادة ونشوء المدن الضخمة جدا في الواقع، فما هي إلا إحدى سمات وخصائص النظام الحضري الحديث، في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ففي عام 1900م وجد أن نحو 15 ٪ من إجمالي سكان العالم، يعيشون في مدن يزيد حجمها عن 100 ألف نسمة، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 1980 لتصبح نحو 29% من إجمالي سكان المجتمع البشري في العالم[114].

[113] احمد عبد السلام حنش الجابري، قياس مؤشرات تحقيق مبادئ النمو الذكي للمدن، wasit journal of engeering sciece, vil (4), N°2, 2016, pp94- 125

[114] نفس المرجع.

***قائمة المراجع :**

1-المراجع بالغة العربية:

-المظفر عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الأداب، جامعة البصرة، العدد 25، 1996.

-عياش حسيبة، التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد12، 2020.

-ندى بنت سليمان، أساليب التوزيع السكاني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1439-1440.

2-المراجع باللغة الاجنبية:

-croissance demographique et urbanisation, seminaire international de Rbat(15- 17 Mai 1990).

-J. B. Racine, geographie urbaine et aménagement urbain, cahiers de géographie du Qubec, volum12, numéro 26, 1968.

-Julien Damon,lurbanisationmondial en perspective positive, revue edudes, tom 414, 2011.

-Philippe guignet,demographieurbaine,urbanisation, urbanisme,revuede nord-histoire,N°320- 321 ,1997.

-DumonGerard, la ruralite en France, revue politique et parlementaire, 2019.

-Patrick Rerat, etalement urbain et mutations demographiques ou le padosce de la densifiction et de la deprise d'une ville-centre, universite de Neuchatel.

-Gerare François, L'urbanisationdu monde a –T-elle de limites ?, revue population et avenire, N°735 ,2017.

-Michel Demou, et autre, les theories de la croissance urbaine, revue d'economie politique, vol 212, 2011.

الاتجاهات الديموغرافية و التحضر www.e3arabi.com

www.un.org/ar/ 2018/ world urbanization prospects.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
المكتبة المركزية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique
Université Amar Telidji- Laghouat
Bibliothèque centrale

رقم: 2025/82 الاغواط: 2025/12/18

شهادة إدارية

أنا الممضي أسفله : ، مدير المكتبة المركزية لجامعة عمار ثليجي بالأغواط، أصرّح بانّ :

السيد(ة) : عاشور فضيلة

أستاذ(ة) بكلية العلوم الاجتماعية

قد قام (ت) بنشر مطبوعات بيداغوجية على موقع DSPACE لجامعة عمّار ثليجي -الأغواط ، مصادق عليها في المحضر لمجلس (اللجنة العلمية للقسم أوالمجلس العلمي للكلية) رقم 02 المنعقد بتاريخ 2024/06/06 و كما هو موضح في الجدول الآتي:

المقياس	نوع المطبوعات بيداغوجية		المستوى	الرابط عبر الخط
	درس	أعمال موجهة		
الديموغرافيا في الدراسات الحضرية	درس		سنة ثانية ماستر	http://dspace.lagh-univ.dz/handle/123456789/14053

المدير:

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
مصلحة البحث
الببليوغرافي
المكتبة المركزية

رئيس مصلحة البحث الببليوغرافي
المكتبة المركزية
المصادقة: العقون حسين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط

محضر لجنة المداولات لمناقشة ملف التأهيل الجامعي

في يوم الاثنين الثامن عشر من شهر مارس ألفين وتسعة عشر على الساعة التاسعة ونصف صباحا بمدرج 80 مقعد لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة عمار ثليجي – الأغواط.

ناقشت علنيا التأهيل الجامعي:

الدكتور(ة): **عاشور فضيلة**
تخـــصص: **علم إجتماع**

أمام أعضاء اللجنة المذكورة أدناه:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة	الامضاء
بداوي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	رئيسا	.....
شتيح عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا	.....
جلود رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا	.....
بن الشين أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مدعوا	.....
بوعليت محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مدعوا	.....
طوال عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مدعوا	.....

حيث قررت بعد المداولة مايلي:

- منح المترشح (ة) شهادة التأهيل الجامعي ☒
- رفض منح التأهيل الجامعي للمترشح(ة) ☐

الملاحظات:.....
.....
.....

رئيس اللجنة بداوي محمد

عميد الكلية

نائب رئيس الجامعة

نائب مدير الجامعة بالنيابة المكلف بالتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي و التكوين العالي فيما بعد التدرج
امضاء بن عمارة مطاع اللمر